AL HADAF
الهدف
سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير
العدد ٨١٨ الاثنين ٢٢ حزيران ١٩٨٧ ـ السنة السابعة عشرة ـ الثمن ١٠ ل.ل / ٥ ل.س

مناقشة في تجربة العمل الوطني
بعد اسقاط اتفاق ١٧ أيار

الاردن

نعم
لانتخابات ديمقراطية حرة
لانتفاضة من وحدانية
للتمثيل الفلسطيني

Digitized by Birzeit University Library

مذكرة

الحجر

عبد الله صخي

لم يكن بوسع الصبي الفلسطيني ان ينام تلك الليلة. كانت الأم قد نامت اما الأب فقد تظاهر بالنوم، او هكذا خيّل للصبي وهو في فراشه يحدق في سقف الغرفة في مخيم الدهيشة. انه الآن يسمع همساً في الظلام يتوالى عبر الجدران الهشة للبيوت، همساً أليفاً ربما اصغى اليه اثناء النهار. لم يكن الصبي نائماً، كما لم يكن يقظاً. لم يكن يحلم. كان يرى بعينين مفتوحين اشباحاً يعرفها تتحرك في الازقة والطرقات، ومن حين لآخر يمرق احدها كوميض ينتقل من بيت الى آخر ليبلغ نبأ او يهمس بكلمة ويمضي.

خلف هذا الهمس الصامت كان يأتيه من بعيد صليل حديد. تماماً في المنطقة الواقعة عند حدود المخيم الملاصقة للطريق البري. اصوات، وحديد، واسلحة، واوامر تطلق بلغة أجنبية، انهم يحاصرون المخيم. لذا لم يكن بوسعه ان ينام. بل كان بوسعه ان يستعيد ويتذكر. خلال اليومين الماضيين كان قد سمع عشرات الانباء، وحدس ـ كما هي التجربة في كل مرة، وكما واجه اكثر من مرة ـ انهم سيقدمون على عمل بربري. ربما يهدمون المنازل! وسينامون في العراء كما فعلوا في قرية «سعير» اذ هدموا منزلين لمعتقلين فلسطينيين. حاول ان ينام، وتقلب في فراشه. فرأى أمه ماتزال في فراشها، وابوه؟ اين ذهب؟ تطلع بهدوء. كان الفراش خالياً. من اين تسلل؟ اصغى الى الاصوات الهامسة. فتبين صوت ابيه بينها. او هكذا خيّل اليه. وفكر في هدم المنازل من جديد. لاباس ستتحول الى حجارة. ستصير اسلحة بيدهم ثانية.

اراد ان يتسلل كابيه ويخرج ليرى مايجري في الليل. لكنه وجد نفسه يتخيل ذلك الطفل الصغير الذي عامله الجندي الاسرائيلي معاملة وحشية قبل اسابيع. تناول الجندي شعر الصغير وسحبه بقسوة. وراح يضربه فوق حجارة حائط باب المغاربة في القدس. وتساءل ماالذي حدث لراس الطفل؟ وتخيل الدماء تسيل فوق الباب ثم تجف وتتحول الى طائر. طائر صغير بلون الدم. ومن خلال ذلك راى وجه محمد محمود عطاالله يطل من النافذة. اكان وجه محمد حقا ابو محمد الفلسطيني من قريتهم، من الدهيشة! الذي أمر الحاكم العسكري الصهيوني باعتقاله مدة ثلاثة اشهر؟ وقبل ان يتاكد من ذلك غاب وجه رفيقه خلف النافذة. وقرر ان يخرج الى الشارع وليحدث مايحدث. لكن الوقت لم يحن بعد. عليه ان ينتظر، ان ينام قليلاً، ثم ينهض بعد منتصف الليل. بعد ان يرى كل المنامات.

وخطر له ماحدث قبل يومين فرأى رفيقه مخضباً بدمه بعد ان طعنه ثلاثة صهاينة بسلاح ابيض. كانوا يضعون غطاء الرأس المميز للمستوطنين الدينيين. ولم يتمكن من رؤية السلاح. كان السلاح ابيض. وكانت ملابس رفيقه بيضاء، لذا مرّ النصل في جسد رفيقه دون صوت، دون حفيف. ورأى نفسه واقفاً في الطريق البري العام، يعترض سيارة ويلقي عليها حجراً حين قذفه اطلق ازيزاً صاعقاً، ثم رأى كما يرى النائم.

جنوداً اسرائيليين يحيطون به بالسكاكين. كان يرتدي ملابس بيضاء، وكانت اسلحتهم بيضاء لذا مرّت في جسده دون صوت، ودون حفيف.

وتذكر مارواه ابوه ظهر ذلك اليوم نقلاً عن احدى الصحف، روى الأب ان الجريدة تقول «اذا تحسنت تقنية قذف الحجارة نضع الحراس على الاسوار ونسيجها بالاسلاك الشائكة ونفرض حظر تجول دائم». هنا قرر ان يخرج. وقبل ان يفعل ذلك التفت الى فراش أمه فلم يجدها. لقد خرجت هي الاخرى، انهم يتسللون كما الهواء. ماالذي يعتزمون القيام به. وبهدوء انزلق من فراشه، وبقفزة واحدة، بخفة نمر كان قرب الطريق العام. لم ينتبه الى شيء. انما اختبا بين الأدغال. وبعينين نصف مفتوحتين راى سوراً عالياً يسيج المخيم من جهة الطريق البري. وفكر كيف سيجتازه؟ كيف سيقطع الطريق؟ وشيئا فشيئا وجد نفسه ينضم الى اهالي قريته. فسمع همسهم واضحا تماما. وتوسط بينهم دون ان يلحظه احد.

قبل الفجر بقليل داهمت القوات الاسرائيلية المخيم. واطلقت النار في الهواء. وانتشرت في بيوت المخيم. تفتش عن صبي امضى ليلته وهو يحلم. غير ان القوات الاسرائيلية لم تعثر عليه. لم تعثر على اي اثر له. لقد غاب الصبي. لقد تحول الى حجر!!

AL HADAF
الهدف
سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

رئيس التحرير
صابر محي الدين

مدير التحرير
عماد الرحايمة

سكرتير التحرير
هاني حبيب

الاشراف والتصميم الفني
جمال الابطح
يحيى الشيخ

العدد ٨٦٨ الاثنين ٢٢ حزيران ١٩٨٧ ـ السنة الثامنة عشرة

موضوع الغلاف

نعم لانتخابات ديمقراطية حرة

ثمن النسخة

لبنان ١٠ ل.ل ـ سوريا ٥ ل س ـ العراق ٤٥٠ فلس ـ الكويت ٤٥٠ فلس ـ الامارات ٧,٥ درهم ـ الاردن ٤٥٠ فلس ـ ليبيا ٦٠٠ درهم ـ مصر ٥٠ مليم ـ الخليج العربي ٦٠٠ فلس ـ المغرب ٤ دراهم ـ الجزائر ٦ دنانير ـ تونس ٩٠٠ مليم ـ عدن ٣٠٠ فلس ـ السودان جنيه سوداني ـ المانيا الغربية ٣ مارك ـ المانيا الديمقراطية ٣ مارك ـ امريكا، وكندا، وافريقيا، واليابان، والصين، وايران، وباكستان، وامريكا اللاتينية ١,٥ دولار أو مايعادلها ـ اسبانيا ١٥٠ بيزته

الاشتراكات

البلد	المؤسسات	عمال وفلاحين وطلاب
لبنان	٦٠٠ ل.ل	٤٥٠ ل.ل
سوريا	٣٠٠ ل.س	٢٢٥ ل.س
مصر	٢٥ جنيه	٢٠ جنيه
الاردن	٢٥ دينار	٢٠ دينار
العراق	٢٥ دينار	٢٠ دينار
الكويت	٢٥ دينار	٢٠ دينار
الخليج	٣٥ فلس	٣٧ فلس
اليمن	١٥ دينار	١٤ دينار
السودان	٥٥ جنيه	٤٥ جنيه
ليبيا	٣٥ دينار	٢٧ دينار
تونس	٥٠ دينار	٤ دينار
الجزائر	٣٥ دينار	٢٧,٥ دينار
المغرب	٢٢٥ درهم	١٧٥ درهم

الاشتراكات في الدول الاجنبية ١٠ دولار امريكي او مايعادله

- مخيم الدهيشة شوكة الصبار في حلق الاحتلال ١٢
- هل يلتحق المقاطعون بالوحدة الوطنية الفلسطينية؟ ١٦
- هل تشتعل حرب المخيمات من جديد ١٩
- مصر مبارك مخطط شامل لارهاب الشعب وقواه الوطنية ٢١
- ديون مصر وتعويم الجنيه ٢٢
- الشيوعي التونسي يندد بارهاب بورقيبة ٢٤
- تاتشر تبيع بريطانيا للقطاع الخاص ٣٢
- د. فيصل دراج عن مريد البرغوثي صفحة الخطا وقوة

الصحيح ٣٦

المكاتب

دمشق هاتف ٤٣٠٥٥٤
تلكس ٤١١٦٦٧
ص.ب ١٢٤٤٥

عمان هاتف ٣١٧٣٧١
ص.ب ٥٦١٧

طرابلس هاتف ٤٨٩٢٩
الجزائر هاتف ٦١٩٤٣٨

أولى الكلمات

ربما يشهد العام الجاري الانتخابات النيابية الاردنية، ونظراً لانعكاس هذا الامر المباشر على الوضع الفلسطيني، فقد حرصنا في هذا العدد على تناول تاريخ الانتخابات النيابية لالقاء نظرة شاملة على مختلف جوانب هذه الانتخابات وأهدافها بوضوح.

ولم يغيب هذا الحدث على أهميته، تفاقم حدة الازمة اللبنانية وتشعبها الى أزمات متعددة، حيث عادت قضية تحالف قوى العمل الوطني اللبناني الى البروز كقضية وموضوع يثيران اهتمام مختلف الاوساط اللبنانية والعربية، وذلك في ضوء اسقاط اتفاق ١٧ شباط واغتيال رشيد كرامي.

ولاعطاء هذا الموضوع زخمه المطلوب، ناقشنا في ملف شامل تجربة العمل الوطني اللبناني، تلك التجربة، التي حاولت صياغة حل سياسي يقوم على قاعدة الغاء الطائفية السياسية ورفض كافة أشكال الحلول الطائفية.

إنها محالة من جانبنا لايلاء المستجدات على مختلف الاصعدة الاهمية التي نعتقد أن القارىء يوليها اهتمامه في هذه المرحلة.

ونأمل أن نكون قد نجحنا في هذه المهمة.

لوحة للفنان الالماني الديمقراطي رولف مونتسر

Digitized by Birzeit University Library

موقفنا

حول لقاء بودابست:

محاذير الوقوع في المحظور

اللقاء الذي عقد في بودابست بين وفد من منظمة التحرير الفلسطينية ووفد «اسرائيلي» في «١١» حزيران الجاري، أثار جدلاً في الساحة الفلسطينية، حول هدف اللقاء وتركيبة الوفد «الاسرائيلي»، انطلق من مخاوف ومحاذير استمرار الوقوع في مطب الخلط بين القوى اليهودية التقدمية المعادية للصهيونية، وبين تلك القوى والشخصيات التي تدين بالولاء للصهيونية، كأيدلوجية عنصرية شوفينية تقوم على نفي وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعة.

فمن المعروف أن في الساحة الفلسطينية وجهات نظر متباينة ازاء طبيعة ومبررات واهداف الاتصال بالقوى او الشخصيات السياسية اليهودية داخل الكيان الصهيوني.

الاولى عدمية لاترى مبرراً لنسج العلاقات مع القوى والشخصيات اليهودية الديمقراطية التقدمية المعادية للصهيونية، والتي تتخذ مواقف مؤيدة ومناصرة لنضال الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، ومناهضة لسياسات واجراءات السلطات الصهيونية ضد الجماهير الفلسطينية في الداخل. وينطلق اصحاب وجهة النظر هذه من القول بأن مجرد الالتقاء بأي «اسرائيلي» هو بمثابة اعتراف بشرعية وجود الكيان الصهيوني واغتصابه لفلسطين وحقوق شعبها! وبالتالي فان أية مراهنة على الاستفادة من التناقضات والتعارضات داخل الكيان هي وهم خالص من شأنه ان يزيد من تعقيدات النضال الوطني الفلسطيني، ويوفر المبررات «للاتجاهات الاستسلامية العربية للاعتراف بالعدو والتفاوض المباشر معه».

والثانية على العكس من ذلك تذهب بعيداً في طرح المبررات لاجراء الحوارات والاتصالات مع القوى والشخصيات اليهودية بمختلف اتجاهاتها السياسية ومشاربها الفكرية، بما في ذلك القوى والشخصيات الصهيونية، فكراً وممارسة، طالما أنها تعترف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني. وبدون ريب لتشكل الطبيعة الطبقية لاصحاب وجهة النظر هذه والاوهام العالقة في اذهانهم بشأن التسوية السياسية في المنطقة، ارضية خصبة للاندفاع في هذا الاتجاه. حيث يعتقد هؤلاء ان ثمة امكانية «واقعية» في المدى المنظور ـ دون حساب دقيق لميزان، القوى في المنطقة او تحديد سليم لاولويات العمل الوطني الفلسطيني راهناً ـ لدفع واشنطن وتل ابيب الى قبول منظمة التحرير طرفاً في أي تسوية سياسية يجري الاقدام عليها.

وانطلاقاً من هذا الاعتقاد، يولي اصحاب وجهه النظر هذه اهمية كبيرة للتحرك السياسي والدبلوماسي على مختلف الصعد بهدف «البقاء داخل اللعبة».

كما يرى هؤلاء ان الاتصال بمختلف القوى اليهودية التي تعترف بمنظمة التحرير من شأنه أن يوسع قاعدة التأييد «الاسرائيلي» للمطالب العادله للشعب الفلسطيني، وان يضيف المزيد من «الانتصارات والفتوحات» للدبلوماسية الفلسطينية!! وفي هذا السياق دأب هذا الاتجاه في الساحة الفلسطينية منذ سنوات على اجراء اتصالات سرية وعلنية مع قوى يهودية مختلفة ومن ضمنها بعض الاوساط الصهيونية، وصولاً الى عقد لقاءي بوخارست وبودابست كما سعى هذا الاتجاه اثناء انعقاد الدورة التوحيدية الاخيرة للمجلس الوطني لاستصدار قرار يجيز الاتصال بمختلف القوى اليهودية، بصرف النظر عما اذا كانت تنتمي للحركة الصهيونية أم لا، وهو القرار الذي اعلنت الجبهة الشعبية تحفظها عليه لحيثيات سنأتي على ذكرها.

والثالثة هي وجهة النظر التي تطرحها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والتي لاتقلل البته من اهمية الحوار واقامة العلاقات مع القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية المعادية للصهيونية فكراً وممارسة، المؤيده لمنظمة التحرير، والداعمة لنضال الشعب الفلسطيني من أجل العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية المستقلة. وترى وجهة النظر هذه ان النضال الذي تخوضه هذه القوى ضد الفكر الصهيوني العنصري الشوفيني وضد سياسات واجراءات سلطات الاحتلال داخل فلسطين المحتلة، انما يشكل دعماً واسناداً للنضال الوطني الفلسطيني. من هنا فان وجهة النظر هذه تقوم على التمييز الواضح بين هذه القوى وبين تلك القوى والشخصيات التي تدين بالولاء للصهيونية فكراً وعقيدة وممارسة. ذلك أن الفكر الصهيوني الذي يسوق شتى المبررات الواهية لقيام اكبر كانتون طائفي في المنطقة، انطلاقاً من مقولات زائفة مثل «الامة اليهودية» و«ارض الميعاد» التي دعا لها «هرتزل» الزعيم الروحي للحركة الصهيونية، انما يشكل بدعوته لاستيطان الارض الفلسطينية واقتلاع شعبها، نقيضاً حتمياً للفكر السياسي الفلسطيني الذي يقوم على تجسيد الهوية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني في مواجهة محاولات طمسها وتبديدها والنضال من أجل عودة هذا الشعب الى وطنه واقامة دولته المستقلة.

وعلى هذه القاعدة سجلت الجبهة الشعبية تحفظها على القرار الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التوحيدية الاخيرة، واعتبرته تراجعاً عن قرار الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني، الذي يجيز الاتصال بالقوى اليهودية التقدمية المعادية للصهيونية. وفي هذا الاطار، تعتبر الجبهة الشعبية ان هذا التراجع ينطوي على تنازل يفتح الابواب امام بعض الاوساط اليمينية في منظمة التحرير للاندفاع نحو تطوير اتصالاتها بقوى صهيونية تتمسك بصهيونيتها، وتركز باستمرار على مطالبتها المنظمة بالاعتراف بحق «اسرائيل» في الوجود و«التخلي عن الكفاح المسلح والميثاق الوطني الفلسطيني». وفضلاً عن ذلك ترى الجبهة الشعبية ان الاتصال بقوى وشخصيات صهيونية من شأنه ان يضعف من النضال الذي تخوضه منظمة التحرير ومعها سائر قوى حركة التحرر والتقدم والبلدان الاشتراكية ضد الحركة الصهيونية ودولتها «اسرائيل» وضد سياساتها العدوانية وممارساتها العنصرية والارهابية ضد الشعب الفلسطيني والامة العربية.

من هذا المنطلق ننظر الى اللقاء في بودابست بين وفد المنظمة برئاسة الأخ محمود عباس والوفد «الاسرائيلي» برئاسة شارني بيتون. فرغم التصريحات الايجابية التي ادلى بها بيتون والتي اعرب فيها عن تأييده لانسحاب «اسرائيل» من جميع الاراضي المحتلة واقامة دولة فلسطينية مستقلة، الا انه لايمكن القول ان عقد لقاء مع وفد «اسرئيلي» يضم الى جانب بيتون وامثاله، عدداً آخر من الشخصيات الصهيونية المنتمية الى حزب «المابام» الصهيوني، لايحمل في طياته تلك المخاوف التي اشرنا لها. كما أن بعض التصريحات التي ادلى بها الاخ ابو مازن اثناء اللقاء وفي اعقابه، اثارت هي الاخرى العديد من المخاوف بشأن الغاية من اللقاء وما يمكن ان يقدمه الجانب الفلسطيني من تنازلات، خصوصاً اعلان ابو مازن عن «استعداد الفلسطينيين للتوقف عن القتال عندما تبدأ المفاوضات مع اسرائيل في اطار مؤتمر دولي» حيث لايمكن تفسير هذا «التنازل المجاني» الا بوصفه رسالة مسبقة موجهة الى قادة الكيان الصهيوني. فقد اعرب الاخ ابو مازن في هذا السياق عن الاستعداد للالتقاء بأي «اسرائيلي» حتى لو كان مسؤولاً سياسياً صهيونياً، وبغض النظر عن الحزب الذي ينتمي اليه طالما أنه يعترف بأن منظمة التحرير تمثل الشعب الفلسطيني. اكثر من ذلك فقد ابدى ابو مازن ارتياحه الى ماأسماه «التطور الذي طرأ على مواقف عدد من الشخصيات الاسرائيلية» ومن ضمنها وزير الدولة الصهيوني عازر وايزمان، علماً بأن هذا الاخير اعلن مراراً وتكراراً استعداده للاعتراف بالمنظمة شريطة ان تعترف بحق اسرائيل في الوجود وتتخلى عن «الارهاب»، وهي بلا شك ذات الاشتراطات الامريكية ـ الاسرائيلية.

ولعل الأمر اللافت للنظر ايضاً هو أن عقد لقاءي بوخارست وبودابست قد جاءا في ظل احتدام معركة الدفاع عن قرار الامم المتحدة رقم ٣٣٧٩ والذي يصم الصهيونية بأنها شكل من اشكال العنصرية والتمييز العنصري، حيث تقوم حكومة العدو الصهيوني بدعم من واشنطن وحلفائها الآخرين بمحاولات محمومة لشطب هذا القرار من سجلات هيئة الامم المتحدة. وغني عن القول ان هذا القرار يعتبر من اكثر القرارات التي اثارت غضب وحنق الكيان الصهيوني، فهو القرار الوحيد من بين مجموع قرارات الامم المتحدة التي صدرت بشأن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨، الذي يتعامل مع الصهيونية كايدلوجية تتجلى بابشع الممارسات العنصرية ضد الشعب الفلسطيني ويربط مابينها وبين النظام العنصري في جنوب افريقيا. ولا شك ان هذا القرار التاريخي ماكان له أن يصدر عن اعلى هيئة دولية في العالم لولا اتضاح طبيعة الحركة الصهيونية واهدافها، ولولا تصاعد النضال الوطني الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه ضد الصهيونية وكيانها العنصري ولولا تنامي دور ومكانة منظمة التحرير، ومساهمتها في فضح الحركة الصهيونية وكشف طابعها العنصري الشوفيني الفاشي. وبهذا المعنى فان الالتقاء بشخصيات تدين بالولاء لهذه الايدلوجية المعادية للنضال الوطني الفلسطيني، بل ولكل ماهو تقدمي وانساني في العالم أجمع، لن يساهم الا في فك العزله عن الحركة الصهيونية، وفي تقديم المبررات للحملة المعادية الجارية لالغاء قرار الاسم المتحدة رقم ٣٣٧٩.

ومن ناحية اخرى يأتي لقاء بودابست في وقت تنشط فيه

Digitized by Birzeit University Library

«اسرائيل» للعودة الى قلب القارة الافريقية حيث يقوم رئيس الوزراء الصهيوني بجولة تشمل ثلاث دول في غرب القارة الافريقية. واذا كان بعض المراقبين يعتقدون ان اتفاقات كامب ديفيد، كانت سبباً لدفع العديد من الدول الافريقية لاعادة علاقاتها مع «اسرائيل»، فكيف سيكون الحال اذن عندما تقوم منظمة التحرير الفلسطينية باجراء اتصالات ولقاءات مع شخصيات صهيونية؟! عند ذلك لايمكن بالتأكيد ان نتوقع من بلدان افريقية ان تكون «ملكية اكثر من الملك» في معاداتها لحركة الصهيونية ومقاطعتها لها. فضلاً عن ذلك فان لقاء بودابست الذي ضم عدداً من العناصر الصهيونية، جاء في وقت تتصاعد فيه التحركات الامريكية ـ الصهيونية ـ الرجعية، لعقد تسوية تصفوية استسلامية تكون المفاوضات الثنائية وسيلتها، وتقوم على قاعدة شطب منظمة التحرير وتصفية الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني. ومما لاشك فيه ان الانظمة الرجعية العربية ستحاول الافادة من مثل هذه اللقاءات للاستناد لها في اندفاعها نحو الاعتراف بالكيان الصهيوني والتفاوض المباشر معه. وليس أدل على ذلك من الموقف المصري من لقاء بودابست حيث اشاد وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي باللقاء واثنى عليه باعتباره خطوة ممتازة.

يبقى ان نشير الى اننا اذ نؤكد على خطورة مثل هذا السلوك السياسي، فاننا نؤكد في الوقت ذاته على ضرورة اهمية الاتصال والحوار مع القوى اليهودية والتقدمية المعادية للصهيونية فكراً وممارسة، والداعمة للحقوق الوطنية الفلسطينية، لأن في ذلك ليس دعماً للنضال الوطني الفلسطيني فحسب بل واسناداً للنضال الذي تخوضه هذه القوى اليهودية ذاتها ضد الصهيونية كايدلوجية عنصرية معادية لكل ماهو تقدمي.

وبالانطلاق مما سبق نرى أن على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير أن تقف امام تقييم موضوعي لحصيلة اتصالاتها مع القوى الصهيونية، لتتمكن من رسم سياساتها حيال هذه المسألة الهامة، بما يحفظ لها اوراق القوه لمحاصرة وعزل الحركة الصهيونية ودولتها «اسرائيل»، وللدفاع عن محاولات شطب قرار الامم المتحدة «٣٣٧٩». فالطريق الى عقد مؤتمر دولي حقيقي لايتم بالحوار مع الصهاينة، بقدر مايتم من خلال النضال لاحداث تغيير جدي في ميزان القوى في المنطقة، وبصورة تجبر التحالف الامريكي ـ الصهيوني على الاعتراف بمنظمة التحرير والاقرار بالحقوق الوطنية الثابته للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة.

الهدف

الاردن

موضوع الغلاف

نعم لانتخابات حرة وديمقراطية لا للانتقاص من وحدانية التمثيل الفلسطيني

عماد رحايمة

بين صدور «الارادة الملكية السامية» بحل مجلس النواب الاردني عام ١٩٧٤، وصدور «الارادة الملكية السامية» باعادة احياء البرلمان الهرم عام ١٩٨٤، مسافة من الزمن تصل الى عشر سنوات، شهدت خلالها البلاد والمنطقة باسرها جملة من التطورات العاصفة التي لايمن بحال من الاحوال القفز من فوقها عند البحث في اسباب التغيير في الموقف الاردني عام ١٩٧٤،

القمة العربية المنعقدة في الرباط تتخذ قرارها التاريخي بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، بالضد من رغبة النظام وطموحاته، فتضاف بذلك ورقة قوة حاسمة لحساب المنظمة في نضالها من اجل بلورة الهوية الفلسطينية مستندة في ذلك الى النهوض العربي العام الذي اعقب حرب تشرين والنهوض الوطني الفلسطيني المتنامي في الوطن المحتل، والتقدم الذي حققته الثورة في تثبيت دعائم التحالف الفلسطيني ـ الوطني اللبناني.

السلطات الاردنية من جهتها تتلقى الصدمة وتضطر الى احناء الرأس امام العاصفة دون ان تتخلى عن احلامها الالحاقية السوداء، فتعمد الى حل المجلس النيابي وتعطيل الحياة البرلمانية، متذرعة بالاشكال القانوني الدستوري الناشيء عن قرارات الرباط بعد أن كانت تتذرع باحتلال الضفة الغربية للحيلولة دون اجراء انتخابات نيابية عامة.

عام ١٩٨٤،

السلطة تعيد الحياة للبرلمان الذي كان قد مضى على انتخابه آنذاك «١٧ عاماً» رغم أن أياً من حيثيات قرار الحل والتعطيل لم تتغير، فلا الاحتلال زال عن الاراضي الفلسطينية التي كانت الحقت قصراً بالاردن ولا منظمة التحرير الفلسطينية كفت عن أن تكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني حتى باعتراف النظام ذاته، اذ لازلنا نسمع بين الحين والآخر تصريحات وخطابات رسمية للمسؤولين الاردنيين تؤكد على التمسك ـ اللفظي ـ بمقررات الرباط

ماالذي تغير اذن؟ وهل فعلاً جاء قرار حل البرلمان ومن ثم احياؤه لنفس الاسباب التي اذاعها النظام ام ان وراء الاكمة ماوراءها؟ وبماذا تفسر الخطوات الاردنية اللاحقة لقرار احياء البرلمان، سواء الانتخابات الاستكمالية عام ١٩٨٤، أو اصدار قانون جديد للانتخابات عام ١٩٨٦؟!!

قرارات الرباط ونهر الاحداث

ان الاجابة على هذه الاسئلة والتساؤلات، تجد جذورها في نهر الاحداث التي جرت في منطقة الشرق الاوسط خلال هذه الحقبة من الزمان وخصوصاً تلك المتصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني، حيث شهدت هذه السنوات العشر خروج مصر من الصف العربي بعد توقيع نظامها على اتفاقيات كامب ديفيد ومن ثم الاجتياح الصهيوني للبنان والشتات الفلسطيني الجديد الذي اضعف المنظمة وغذى ميول الانقسام والانحراف، وانهيار الوضع العربي الرسمي واتجاهه للتعايش مع الكيان الصهيوني كما عبرت عنه قمة ايفران الخيانية، الامر الذي ساهم في انعاش احلام النظام الالحاقية، وتجديد مساعيه الرامية للالتفاف على مقررات الرباط والتمثيل المستقل لشعبنا.

لقد وجد نظام عمان في اختلال الموازين في المنطقة بعد سنوات من التراجع والانتكاسات، فرصته الثمينة في البحث عن قنوات جديدة لمساره الاستسلامي، فعمد الى طرح خيارات «الكونفدرالية» والمشاركة الاردنية الفلسطينية، شجعه على ذلك، التجاوب الذي لقيه من قبل الاوساط اليمينية الفلسطينية النافذة، وبلغت هذه السياسة ذروتها باحياء البرلمان القديم بوابة الممثلين لضفتي الاردن واجراء الانتخابات الاستكمالية لملء المقاعد التي شغرت بسبب وفاة «النواب المخضرمين» الذي أكل الدهر وشرب عليهم وعلى مجلسهم العتيد.

وجاء طرح قانون الانتخابات الجديد لعام ١٩٨٦ ليحمل في طياته ذات الاهداف والطموحات، وقد برز ذلك بوضوح في النص على تمثيل الضفة الغربية في المجلس العتيد، وتمثيل المخيمات الفلسطينية، بصفتها الوطنية هذه، في المجلس باعتبارها دوائر انتخابية مستقلة.

والخطير في الخطوة الاردنية الجديدة انها تاتي في غمرة التحركات والاتصالات الاردنية على غير جبهة وصعيد والهادفة «اطلاق سراح» الحل الامريكي بعد التعثر الذي اصابه اثر فشل المحادثات الفلسطينية ـ الاردنية في شباط ١٩٨٦، تلك التحركات والاتصالات التي تسير على محورين رئيسيين هما:

الأول: السعي من أجل تهيئة الظروف لانعقاد مائدة المفاوضات المباشرة تحت «مظلة دولية» مناسبة.

الثاني: السعي الجاد والحثيث من أجل بلورة قيادة فلسطينية متعاونة مع المخطط الاردني ـ الاسرائيلي المشترك الذي بات يعرف باسم التقاسم الوظيفي.

من هنا تكتسب هذه الخطوة الالحاقية خطورتها الاستثنائية اذ تبدو موجهة في الاساس ضد مقررات الرباط ووحدانية التمثيل الفلسطيني والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

قانون متخلف ولاديمقراطي

وفضلاً عن ذلك فان القانون الانتخابي الجديد شكل خطوة الى الوراء حتى بالقياس الى القانون السابق (١٩٦٠) فهو لايكتفي بتكريس التفرقة الاقليمية (مخيمات ومحافظات) بل استهدف ايضاً تكريس الانقسامات العشائرية والدينية والاثنية وأساء توزيع المقاعد على المحافظات وفقاً لاوزانها النسبية وبصورة تسمح له بالسيطرة على العملية الانتخابية، ناهيك عن قيود الترشيح والانتخاب، المالية والامنية والادارية وقيود السن والوظيفة «راجع المقال الثاني».

واضافة الى ذلك فان الانتخابات المتوقعة ـ اذا تمت ـ ستجري تحت ظلال حالة الطوارىء والاحكام العرفية وقوانين الدفاع التي تخضع لها البلاد منذ عام ١٩٦٧، بحجة ان الاردن في حالة حرب مع العدو الصهيوني (!!) وفي هذا اعتراف ضمني بانه لم يكن كذلك بعد نكبة ١٩٤٨ وقبل هزيمة ١٩٦٧.

لقد بدأت السلطات ـ عملاً باحكام الطوارىء ـ التحضير لاجراء الانتخابات واعدت قوائم الناخبين في جميع المحافظات والتي رافقها عشرات الاف الطعون، كما بدأت الاجهزة الامنية العمل الحثيث من أجل توفير «المناخات الديمقراطية النزيهة» لتمكن المواطنين من ممارسة «حقهم الطبيعي بحرية تامة»؟ فعمدت إلى شن حملة اعتقالات واسعة النطاق توجتها بقرار الحاكم العسكري العام حل رابطة الكتاب الاردنيين واغلاق مكاتبها بالشمع الاحمر.

وبهذه الاجراءات التعسفية تكون السلطات الاردنية قد أكملت اعدادها لتحويل الانتخابات النيابية الى مسرحية زائفة، لتزوير ارادة الشعب وايصال ممثليها الى سدة المؤسسة التشريعية.

نحو انتخابات حرة وديمقراطية

اذا كانت السلطة الاردنية تستهدف ان ترى في الانتخابات النيابية محاولة للنيل من التمثيل الفلسطيني المستقل، ومسرحية سوداء لتزوير ارادة الجماهير، فان واجب القوى الوطنية والتقدمية العمل صفاً واحداً لتحويل هذه الانتخابات الى معركة سياسية ـ جماهيرية ضد قانون الانتخابات الرجعي، وضد محاولات السلطة الانتقاص من وحدانية التمثيل الفلسطيني.

ان الاستنكاف عن المشاركة في العملية الانتخابية ـ في حال حصولها ـ لن يفيد القوى الوطنية وجماهيرها في شيء، خاصة وان جماهير الاردن اثبتت في كل معاركها السابقة انها تواقة لممارسة حقها الانتخابي، تواقة لاشاعة الحرية والديمقراطية في الحياة العامة للبلاد.

لكن ذلك لايعني ولو للحظة واحدة ان تقع القوى الوطنية او اي من فصائلها في الشرك الذي نصبه لها النظام من خلال قانون الانتخابات فتنساق للقبول في المشاركة في الانتخابات عن «دوائر المخيمات» تحت اية حجة او ذريعة.

وتبدو الحاجة الماسة اليوم اكثر من اي وقت مضى الى وحدة في الموقف بين مختلف فصائل العمل الوطني والتقدمي في البلاد، من أجل خوض هذه المعركة بفعالية وكفاءة تحت شعارات رفض القانون الانتخابي ورفض محاولات النظام الاردني لتمثيل الضفة الغربية في البرلمان بالمطلق والمخيمات الفلسطينية في الاردن بدوائر مستقلة، بما يعنيه ذلك من تطاول على منظمة التحرير والقضية الفلسطينية.

ان الاصرار على الدخول في المعركة الانتخابية وتحويلها بعكس ماتشتهيه سفن النظام لايضاهيه سوى الاصرار على رفض أي محاولة من قبل النظام لتسويق مشاريعه الاستسلامية الرامية الى وأد القضية الوطنية للشعب الفلسطيني في مقبرة التقاسم الوظيفي ومشاريع الحكم الذاتي المتدثرة بلبوس «الغطاء الدولي» والحرص على «الارض والاهل».

وليس من شك كذلك في ان خوض هذه المعركة في ظروف الاردن الراهنة يتطلب اوسع اصطفاف وطني وشعبي من أجل انهاء الحالة الشاذة التي تعيشها البلاد في ظل احكام الطوارىء والقوانين العرفية وانظمة الدفاع والسعي من أجل بلورة الاداة الموحدة لنضالات جماهير الاردن وقواها المناضلة، اردنية وفلسطينية، من أجل الظفر بالديمقراطية والدفاع عن منظمة التحرير، وحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية الثابتة ●

Digitized by Birzeit University Library

الحياة النيابية في الاردن (*)

«الديمقراطية» في أحضان الأحكام العرفية وقوانين الطوارىء!

- قانون الانتخابات لعام ١٩٨٦: محاولة للنيل من وحدانية التمثيل الفلسطيني، وخطوة رجعية للوراء.
- السلطة الاردنية عمدت إلى حل المجالس النيابية عند أول خلاف مع الحكومة.

انتهجت الحكومات الاردنية المتعاقبة، منذ قيام امارة شرق الاردن وحتى اليوم، سياسة داخلية تتسم بالعداء الشديد للحريات الديمقراطية، قوامها اللجوء دوماً لاحكام القبضة القمعية والارهابية ضد جماهير الشعب وقواها الوطنية والديمقراطية، واخضاع البلاد لقوانين الطوارىء والدفاع والأحكام العرفية، ومصادرة الحياة النيابية والتدخل السافر في شؤون النقابات العمالية وحرمان المواطنين من حقوقهم السياسية بما فيها تلك التي كفلها بحدها الادنى الدستور الاردني ذاته فكان أن تمت مصادرة حقوق المواطنين في حرية العمل والتنقل والسفر والتعبير وابداء الرأي - لمجرد الاشتباه بالانتماء لتنظيم غير مشروع، واخضعت الصحافة لأشد أشكال المراقبة والتضييق والغيت الأحزاب وفرض الحظر على نشاطها، وظل العمل سارياً بالقوانين المكارثية - قوانين مكافحة الشيوعية - وغير ذلك من مظاهر انتهاك الحريات ومصادرة حقوق المواطنين والتي كانت تجري بالتوازي مع استمرار حملات الاعتقال التي طالت المئات والآلاف من أبناء الشعبين الاردني والفلسطيني.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن السلطة باتت تلجأ إلى أشد الوسائل الفاشية والدموية في مواجهة الحركة الشعبية والوطنية الناهضة في البلاد، فكان يتم اللجوء إلى الجيش باوسع الأشكال، لقمع الحركة الوطنية كما حصل في أواسط الخمسينات وجرى تكراره بصورة أشد مأساوية ودموية في أحداث ايلول ١٩٧٠/ تموز ١٩٧١.

ورغم حملات الادانة والاستنكار التي كانت تجابه بها هذه السياسة على اوسع نطاق عربي وعالمي، ورغم المقاومة الشديدة التي جوبهت بها من قبل القوى الوطنية والتقدمية في البلاد، إلا أن النظام أمعن في السير في تنفيذ سياسة العداء المطلق للديمقراطية بحيث أصبحت شكلاً ملازماً وموازياً لوجود النظام نفسه.

ان هذه الحقيقة تثير في أذهان جميع المراقبين لمجريات السياسة الاردنية الداخلية السؤال التالي: كيف تحقق هذا التلازم والتوازي بين شكل السلطة ومضمونها في البلاد؟! واين تكمن جذور سياسة العداء للديمقراطية التي ارتفعت إلى مستوى السياسة الرسمية العليا للنظام؟!

الاجابة على هذا التساؤل تكمن في خصوصية نشأة وتكون هذا النظام في اطار الاستراتيجية الكولونيالية في المنطقة، وفي البدء تحت الرعاية البريطانية، واليوم تحت المظلة الامريكية، وانعكاس هذه النشأة الخاصة، على بنية هذا النظام الاجتماعية، ووظيفته السياسية والاستراتيجية في المنطقة، وخصوصاً لجهة الدور الذي يلعبه بالنسبة للقضية الفلسطينية، سواء أكان ذلك في حماية أطول حدود مع العدو الصهيوني، أو من خلال وظيفته الالحاقية - التبديدية التي لعبها على مدار أربعين عاماً مكملاً بذلك دور العدو الصهيوني في طمس واذابة الكيان الفلسطيني.

لذلك لم يكن مستهجناً أن يكون الخيار الوحيد المطروح أمام سلطة البرجوازية الحاكمة في الاردن هو خيار القبضة الحديدية، لأنه الخيار الوحيد المنسجم مع بنيتها الاجتماعية ومع وظيفتها السياسية والأمنية والتي تستمد منها الكثير الكثير من عناصر قوتها واستمرارها.

ولهذا أيضألم يكن مستغرباً أن يخضع الاردن ومنذ تأسيس الامارة لحالة الطوارىء التي كان يجري اعلانها بصورة متزامنة مع اعلانها من قبل الانتداب البريطاني في فلسطين، وأن يخضع منذ عام ١٩٣٩ لاحكام قانون الدفاع عن شرق الاردن لعام ١٩٣٥ وملحقاته، والتي تم بموجبها الاجهاز على كل ما يمكن أن يندرج في عداد حقوق الانسان.

الحياة النيابية
أول ضحايا الطوارىء

لم يكن ممكناً أن ينجو الحياة النيابية في الاردن من أذى القبضة الحديدية، كما رسمتها أحكام قوانين الطوارىء والدفاع، فقد تعرضت شأنها في ذلك شأن مختلف ميادين الحياة العامة للبلاد، إلى أبشع حملات التدخل والتنكيل والتعطيل والتزوير، ويكفي أن نشير إلى حقيقة أن البلاد لم تشهد منذ مايزيد عن عقدين من الزمان انتخابات نيابية، حتى يتضح جوهر سياسة العداء للديمقراطية التي يتنهجها النظام بثبات، منذ لحظة تاسيسه.

ففي السنوات الأولى للامارة، وتحديداً بعد التوقيع على الاتفاقية الاردنية - البريطانية (١٩٢٨) جرى وضع أول قانون للانتخابات العامة، جرت في ظله انتخابات المجلس التشريعي الأول (عام ١٩٢٩)، بهدف خلق مؤسسة تشريعية تصادق على الاتفاقية الاستعمارية المذكورة والتي جرى بموجبها تنظيم السيطرة البريطانية على امارة شرق الاردن.

(*) اعتمدت هذه المقالة استناداً إلى التقرير السياسي الصادر عن منطقة الجبهة الشعبية في الاردن ١٩٨٥

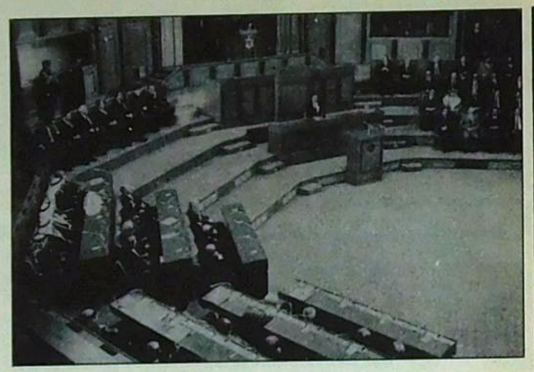

المجلس النيابي الديمقراطية المغدورة

ومنذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٤٧، جرت الانتخابات لاختيار خمسة مجالس تشريعية، في ظل ذات القوانين، وتحت حراب المستعمر البريطاني). ويمكن القول أن ربع القرن الأول في عمر الامارة لم يشهد ولادة حياة نيابية جديدة في البلاد، إذ ظل المجلس التشريعي ملحقاً بالسلطة التنفيذية «الأمير وحكومته الرشيدة»، ولايقوم إلا بدور هامشي محدد.

وفي ظروف التخلف الاقتصادي - الاجتماعي التي كانت تحياها البلاد، وبسبب ضعف تكون الحركة الوطنية والجماهيرية في شرق الاردن، وبسبب من سياسة بريطانيا المستعمرة وحلفائها في عمان والتي كانت تقوم على شعار تاييد الانقسام العشائري وتعزيز البنية القبلية للبلاد، في ضوء كل هذه العوامل، ظلت المجالس التشريعية محكومة بطابعها العشائري، وبمحدودية الأعضاء الذين تعاقبوا على ملء مقاعدها.

فمن بين ثمانين عضواً هم مجموع الأعضاء الذين تشكلت منهم المجالس التشريعية الخمسة، ساهمت خمس عشرة عشيرة وعائلة بحوالي خمسين عضواً منهم، هذا بالاضافة إلى العدد الوافر من الأعضاء الذين ظلت أسماؤهم ترد في كل تشكيل جديد.

وحيث أن تكوين هذه المجالس اقتصر كلياً على أركان السلطة وزعماء العشائر الموالين فان قطاعات واسعة من الشعب لم تبد اهتماماً يذكر بهذه المؤسسة، لاسيما وأن السلطة تمادت في فرض القوانين الاستثنائية المتخلفة التي تقوم على أساس الحفاظ على البنى العشائرية والطائفية، وحرمان المرأة من حقها الطبيعي في الانتخاب والترشيح، وتفسح المجال أمام اعتراف المؤسسة التشريعية بالموالين دون أي اعتبار للكفاءة والقدرة على القيام بهذا الدور الأمر الذي أتاح لعدد من الاميين الفرصة لاحتلال مقاعدهم في هذه المجالس.

وبعد الاعلان عن الاستقلال الشكلي لما سيعرف باسم «المملكة الاردنية الهاشمية» عام ١٩٤٦، تم وضع قانون جديد للانتخابات (١٩٤٧) لم يتجاوز من الناحية الجوهرية مضامين القانون السابق، وتشكل على اساسه المجلس النيابي الأول في البلاد في العام نفسه، واتسمت عضويته بذات الخصائص التي اتسمت بها المجالس التشريعية السابقة، اللهم باستثناء دخول ممثلين عن بعض شرائح البرجوازية الناشئة إلى صفوفه.

وفي أجواء من القمع والاضطهاد قل نظيرها والتي سادت البلاد في اعقاب نكبة ١٩٤٨ وضم الضفة الغربية إلى العرش الهاشمي، جرت انتخابات المجلس النيابي الثاني عام ١٩٥٠ (مجلس نواب الضفتين) الذي صادق على القرار - المؤامرة بضم الضفة الغربية إلى الاردن. وبانتهاء هذه المهمة، حُلّ المجلس النيابي بعد اقل من عام على تشكيله اثر خلاف بينه وبين حكومة توفيق أبو الهدى حول موازنة الدولة، لتجري بعد ذلك انتخابات المجلس النيابي الثالث (ايلول ١٩٥١) والرابع (تشرين أول ١٩٥٤) في ظل ظروف مشابهة، بل أكثر تعقيداً خصوصاً بالنسبة للمجلس الرابع حيث عمدت حكومة توفيق أبو الهدى إلى انزال الجيش إلى الشوارع وشنت أوسع حملة اعتقالات ضد المعارضة الوطنية والشعبية التي بدأت تستعيد قواها مع بداية المد القومي والتحرري في المنطقة، ومع قرب لحظة الصدام مع المشاريع المشبوهة كمشروع حلف بغداد الذي حاول النظام الحاق البلاد في ركابه.

لم يكمل أياً من المجالس النيابية الأربعة الاولى مدته الدستورية إذ كان يجري حلها بسبب «عدم تعاونها مع الحكومة»، مع أن المنطق والعرف والقوانين والتقاليد البرلمانية تقضي في حال الاختلاف بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية إلى استقالة الثانية، وليس حل الاولى عند بروز أول خلاف أو معارضة، وظلت هذه القاعدة سارية في التعامل مع المجالس النيابية المتعاقبة حتى عام ١٩٦٧ رغم أنها جمعياً، باستثناء نسبي لانتخابات المجلس الخامس (١٩٥٦)، تشكلت نتيجة انتخابات مسيطر عليها تحت اشراف السلطة وبتدخل مباشر من قبل أجهزتها القمعية، من أجل ايصال ممثليها إلى سدة البرلمان العتيد.

أما بخصوص الانتخابات الاولى التي تجري في أجواء من الحرية والنزاهة النسبية، فهي تلك التي جرت لاختيار المجلس النيابي الخامس (١٩٥٦) وتمكنت فيها القوى الوطنية من ايصال ممثليها إلى أغلبية مقاعد المجلس، وقد تم فرض ذلك جراء التغيير الحاصل في نسبة القوى المحلية من جهة، وفي ظل أجواء تصاعد المد القومي والتحرري التي شهدتها البلاد والمنطقة بأسرها في تلك الفترة، الأمر الذي كان له الأثر الأساسي في نجاح حكومة النابلسي الوطنية في الغاء المعاهدة الاردنية البريطانية لعام (١٩٤٦)، واتخاذ عدد من القرارات الهامة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وبالطبع لم يرق للقصر أن يرى هذا التغيير في الوضع الداخلي، فعمل على ترتيب الانقلاب الأسود (نيسان ١٩٥٧) بالتنسيق والاشراف الامريكي البريطاني، والذي طال مختلف حريات الشعب وحقوقه ومكتسباته، ومن ضمنها المجلس النيابي حيث تم فصل ١٤ نائباً لمجرد انتماءاتهم السياسية.

وبذات الطريقة تعاملت الحكومات الاردنية اللاحقة، مع المجلس النيابي، حيث أقدم وصفي التل على حل المجلس النيابي السادس خلال حكومته الاولى (عام ١٩٦٢)، وحل المجلس النيابي السابع خلال حكومته الثانية (١٩٦٦) بعد الغارة الاسرائيلية على قرية «سموع» التي كشفت عجز النظام وتواطئه، ودفعت بجماهير الاردن إلى النزول إلى الشوارع في تظاهرات صاخبة تندد بالنظام وتطالب بحقها في حمل السلاح دفاعاً عن وجودها.

وفي ظل أجواء القمع والابتزاز والتهديد، جرت انتخابات المجلس النيابي الثامن (نيسان ١٩٦٧) حيث قاطعتها معظم الأحزاب الوطنية، التي كانت السجون والمعتقلات تزخر بعشرات المناضلين من قادتها وكوادرها، فما كان من السلطة إلا أن عملت على «فبركة» مسرحية الانتخابات، وجاءت بالمجلس الذي مايزال على قيد الحياة حتى الساعة.

وقبل الانتهاء من الحديث عن التجربة النيابية في الاردن، لابد من التوقف أمام قانون الانتخابات المؤقت لعام ١٩٦٠، والذي انكر على المرأة حقها في الانتخاب والترشيح وقسم المقاعد النيابية على اسس اقليمية وعشائرية وطائفية واثنية متخلفة، وحرم الشعب من فرص التمثيل الواسع والعادل ووضع العراقيل العديدة التي تحول دون أوسع مشاركة شعبية في ممارسة هذا الحق والواجب الوطني.

◄

Digitized by Birzeit University Library

الامير عبد الله هذه وظيفة المجالس التشريعية

الذرائع الواهية لتعطيل الحياة النيابية

وجد النظام الاردني في نتائج هزيمة حزيران ١٩٦٧، وسقوط الضفة الغربية تحت قبضة الاحتلال الصهيوني الذريعة لتعطيل الحياة النيابية في البلاد التي اخضعت مجدداً لحالة الطوارىء وقوانين الدفاع والاحكام العرفية بحجة أن الاردن في حالة حرب مع العدو الصهيوني، وجرى تبعاً لذلك التجديد للمجلس النيابي القديم ليواصل مهماته بدلاً من اجراء انتخابات عامة في الضفة الشرقية.

وجاءت قرارات الرباط عام ١٩٧٤، والتي اكدت على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وعلى حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، والتي قبل بها الاردن مرغماً، جاءت هذه القرارات بمثابة ذريعة جديدة لحل البرلمان هذه المرة، وتعليق الحياة النيابية، بسبب ما ذكر عن اشكال قانوني دستوري ناجم عن قرارات الرباط، ويتعلق بمستقبل ومصير الضفة الغربية.

ان مسؤولية الاردن، بموجب قرارات الرباط، كانت تقتضي ترك مستقبل الضفة الغربية للشعب الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، ترسمه كما تشاء ودون تدخل أو وصاية من أحد، والشروع في اجراء الانتخابات النيابية في الضفة الشرقية دون ابطاء او تاجيل.

لكن النظام الذي لم يكن تواقاً للديمقراطية وللحياة النيابية والذي لم يتخل عن أطماعه الالحاقية، ولايريد ان يكرس قرارات الرباط دستورياً وقانونياً، آثر تعطيل البرلمان، وتجميد السلطة التشريعية، واطلاق اليد للأحكام العرفية تفعل فعلها في رسم مستقبل البلاد، واصبحت قرارات الحكومة نافذة، تصدر على شكل قوانين مؤقتة لها صفة النفاذ النفاذ، في غياب المؤسسة التشريعية وفي ظل الأحكام العرفية.

وبدل الاستجابة لمطالب جماهير الشعب باعادة الحياة النيابية واشاعة الديمقراطية في البلاد، خصوصاً بعد النهوض الذي شهدته الحركة الوطنية والجماهيرية في الاردن في اعقاب انتفاضة آذار ١٩٧٨ والتي جاءت استنكاراً للتخاذل العربي عن دعم الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية في مواجهة الاجتياح الصهيوني للجنوب، بدلاً من الاستجابة لمطالب الجماهيرية هذه عمدت السلطة إلى اتخاذ قرار بتشكيل ماسمي بالمجلس الوطني الاستشاري (نيسان ١٩٧٨) الذي اريد به أن يكون بديلاً للحياة النيابية الكاملة، وخطوة لقطع الطريق على المطالبة الشعبية باجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة.

ورغم هزال تجربة المجلس المعين، واتضاح دوره «كديكور» زائف لاخفاء عيوب السياسة الداخلية للنظام إلا أن بعض الأصوات المعارضة الخجولة تمكنت من اثارة انتقادات وملاحظات ضاق بها صدر السلطة التي تعودت على «العمل الطليق» متحررة من قيود المعارضة، الأمر الذي كان سبباً «كافياً» لحل هذا المجلس (١٩٨٣) والتمهيد لخطوات لاحقة ترتبط بحركة النظام السياسية العامة، خصوصاً تجاه المسالة الفلسطينية.

في عام ١٩٨٤، وفي ذروة التحرك الاردني الرامي لاقتناص قرار من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالقبول بمبدأ المشاركة في تمثيل الشعب الفلسطيني من خلال صيغة «الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك»، جاء قرار احياء البرلمان الاردني بنوابه الممثلين لضفتي الاردن، ليشكل طعنة لقرارات الرباط وليحمل معه نذر الخطر الماثل اليوم بصورة سافرة في محاولات الاردن الانتقاص من وحدانية التمثيل الفلسطيني.

لم تكلف دوائر النظام نفسها عناء تبرير هذه الخطوة، وتوضيح رؤيتها لحل الاشكال الدستوري ـ القانوني الذي تذرعت به عند حل المجلس قبل عشر سنوات من تاريخ احيائه، بل عمدت إلى الدعوة لاجراء انتخابات استكمالية على المقاعد الشاغرة في المجلس القديم ـ المتجدد، وكان واضحاً أن السلطة قد حزمت أمرها وبدأت علناً هذه المرة، خوض معركة الانقضاض على مقررات الرباط.

لهذه الاعتبارات قاطعت العديد من القوى الوطنية في البلاد، الانتخابات الاستكمالية، فهي من جهة تكرس برلماناً قاطعته اصلاً معظم القوى الوطنية (انتخابات ١٩٦٧)، وهي من جهة ثانية تندرج في اطار الدور المشبوه للنظام وتحركاته السياسية الاستسلامية.

ورغم هذه المحاذير التي رافقت الدعوة للانتخابات الاستكمالية إلا انه امكن تلمس توق الجماهير في الاردن لممارسة حقوقها الديمقراطية وفي مقدمتها حقها في انتخاب سلطة تشريعية ممثلة، تستطيع ان تكبح جماع الاندفاعة الجنونية لنهج القمع والتسلط المباحثي.

ان هذه الحقيقة بالطبع لم تكن وليدة لحظة الانتخابات او ابنة هذه الفترة، بل هي امتداد لمسيرة نضالية طويلة وشاقة خاضتها الجماهير الشعبية في الاردن من اجل الظفر بالحريات الديمقراطية العامة.

قانون الانتخابات لعام ١٩٨٦
أطماع إلحاقية وردة للوراء

قبل بضعة ايام على نهاية عام ١٩٨٥، احالت حكومة زيد الرفاعي مشروع قانون الانتخابات النيابية، إلى اللجنة القانونية في مجلس النواب الاردني التي تكلفت بدراسته إلى ان احالته على المجلس لاقراره يوم ٢٧ آذار

١٩٨٦، بعد ادخال بعض التعديلات الطفيفة على مشروع القانون والتي لم تغير شيئاً في جوهره الرجعي المعادي للديمقراطية.

لقد اثار طرح هذا القانون جملة من الانتقادات والطعون التي لم تبق شيئاً تقريباً إلا وتناولته وشاركت في طرحها إلى جانب القوى الوطنية والديمقراطية أوساط من السلطة نفسها، وممثلو شرائح من البرجوازية الكبيرة، كما شهدت على ذلك أروقة المجلس النيابي ذاته، بل ومجلس الأعيان كذلك.

ونظراً لاننا سبق وأن عالجنا هذا القانون حين صدوره في اعداد سابقة من «الهدف»، سنكتفي هنا بتسجيل ابرز المآخذ والطعون المتعلقة بقانون الانتخابات لعام ١٩٨٦.

أولاً: على الصعيد السياسي، فقد جاء طرح هذا القانون بعد احياء البرلمان الاردني، ليشكل خطوة جديدة في مسار السياسة الالحاقية للنظام والرامية إلى الانقضاض على مقررات الرباط والانتقاص من وحدانية التمثيل الفلسطيني في اطار منظمة التحرير.

وقد عبر القانون عن هذه السياسة الالحاقية من خلال:

ا ـ النص على تمثيل الضفة الغربية في المجلس النيابي الجديد الأمر الذي يعني تمسك النظام بدوره الالحاقي، واصراره على التنكر لقرارات الرباط وتقريره المسبق ومن جانب واحد لمستقبل ومصير الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبمعزل عن ارادة أهلها وشعبها وممثلهم الشرعي الوحيد: منظمة التحرير الفلسطينية.

ب ـ فصل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الشرقية إلى دوائر انتخابية مستقلة، وتمثيلها بواقع مرشح عن كل مخيم في المجلس النيابي، مع الاصرار على هويتها الوطنية «الفسطينية»، امعاناً من السلطة في ادعاء تمثيل شعبنا وتزييف ارادته، وحرصاً منها على تهيئة المناخات الملائمة من أجل بلورة صيغة «الشراكة الاردنية ـ الفلسطينية» بمعزل عن منظمة التحرير وبالضد من ارادة الشعب الفلسطيني وبما يتعاكس مع مصالحه وتطلعاته الوطنية.

وبهذا المعنى، فان هدف طرح القانون الانتخابي، واجراء الانتخابات النيابية المتوقعة، يكمن بالأساس والجوهر في السعي للانقضاض على مقررات الرباط وضرب التمثيل المستقل للشعب الفلسطيني.

ثانياً: يحمل القانون الانتخابي في طياته دعوة لتكريس وتعميق الانقسامات العشائرية والطائفية الاثنية فضلاً عن الانقسام الاقليمي، وهو بذلك يعد خطوة للوراء حتى بمقياس قانون الانتخابات للعام ١٩٦٠.

فالقانون الجديد يخصص ٦ مقاعد للبدو موزعة شمالاً وجنوباً ووسطاً، على الرغم من أن البدو في الاردن لم يعودوا يشكلوا حالة قائمة بذاتها بعد اندماجهم الاقتصادي الاجتماعي خلال السنوات العشرين الماضية.

كما خصص القانون ٩ مقاعد للمسيحيين و٣ مقاعد للاقليات الاثنية، وبقية المقاعد للمسلمين.

ان هذه التقسيمات فضلاً عما تثيره من مشاعر الفرقة والانقسام، وما تولده من تفرقة بين المواطنين، إلا انها ايضاً تستهدف تمكين النظام من فرض سيطرته على العملية الانتخابية، وصولاً إلى الدفع بممثلي الشرائح والفئات الاجتماعية الموالية له للوصول إلى سدة المجلس النيابي.

ثالثاً وسيراً على ذات القاعدة تفعيل القانون الانتخابي لصالح النظام، فقد عمد المشرع الاردني إلى اساءة توزيع المقاعد البرلمانية على المحافظات وبما لاينسجم مع نسبة سكان هذه المحافظات إلى المجموع الكلي للسكان، في محاولة منه إلى الافادة من نفوذه في هذه المحافظة أو تلك، وحرصاً منه على منع الحركة الوطنية من الاستفادة من ثقلها المتمركز في بعض المحافظات الرئيسية.

ففي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة سكان محافظة عمان قرابة ٤١ بالمئة من مجموع السكان، فان حصتهم من المقاعد (٢١) (لاتصل إلى ٢٨ بالمئة في حين نجد محافظة الكرك التي لاتزيد نسبة سكانها كثيراً عن ٤ بالمئة من مجموع السكان، تحظى بقرابة ١٢ بالمئة من المقاعد.

وفي حين نرى أن محافظة الزرقاء التي تضم ١٥ بالمئة من مجموع سكان الاردن لاتحظى باكثر من ٩ بالمئة من المقاعد، نجد أن محافظة الطفيلة التي لاتضم أكثر من ١,٥ بالمئة من السكان تحظى بحوالي ٤ بالمئة من المقاعد.

ان هذا الغبن الذي الحق بالمحافظات الرئيسية لصالح المحافظات ذات الكثافة السكانية الاقل، لاينم عن انعدام المقاييس فحسب، بل يستهدف تجريد القوى الوطنية والديمقراطية من ميزة القوة التي تحظى بها في المدن الرئيسية، كما يستهدف تمكين النظام من تمرير العديد من العناصر الموالية من خلال المحافظات ذات التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي الأقل، والتي مازال يحظى فيها ببعض النفوذ.

رابعاً: القيود على الترشيح والانتخاب

حمل القانون الجديد العديد من القيود المكبلة لحرية الترشيح والانتخاب فهو قد نص على:

ا ـ أن يكون المرشح قد بلغ الثلاثين من العمر، وهو بذلك يحرم فئات واسعة من الشباب من حق الترشيح.

ب ـ أن لايكون المرشح منتخباً لحزب سياسي غير مشروع وهو بذلك اعطى الحق للجهات الأمنية لمنع ترشيح أي مواطن تحت هذه الحجة أو الذريعة.

ج ـ ربط الترشيح بالدائرة الانتخابية المسجل فيها والتي تتحدد حسب مكان الاقامة الدائمة أو مسقط رأس المرشح.

د ـ دفع مبلغ ٥٠٠ دينار غير قابلة للاسترداد.

هـ ـ الاستقالة من العمل قبل شهر من الانتخابات إذا كان المرشح موظفاً حكومياً أو يتقاضى اجره من الخزينة العامة للدولة.

أما بخصوص الناخبين فقد حمل القانون قيوداً عديدة تحول دون انخراط أوسع فئات الشعب في العملية الانتخابية، ومنها قيود السن (١٩ سنة للناخب) والتي يترتب عليها حرمان آلاف الشبان في سن الثامنة عشرة من حقهم في الانتخاب، ناهيك عن قيود التسجيل واعداد الكشوفات وغيرها من التعقيدات البيروقراطية.

هذا هو القانون الانتخابي الجديد الذي جرت على أساسه عملية التسجيل في قوائم الناخبين، والذي من المقرر أن تجرى تحت ظلاله الانتخابات النيابية المقبلة، وهو كما يتضح قانون يستلهم أبشع صيغ التفرقة الاقليمية والطائفية والاثنية والعشائرية ويصادر حقوق المواطنين ويفرض قيوداً ثقيلة على حق الانتخاب والترشيح.

ان النضال ضد هذا القانون الرجعي، من أجل تعديله بصورة تنسجم مع تطلعات جماهير الاردن نحو الحرية والديمقراطية، بات اليوم مهمة عاجلة على جدول أعمال القوى الوطنية والديمقراطية في البلاد التي تتحضر لخوض معركة الانتخابات النيابية تحت شعارات:

نعم لانتخابات حرة ديمقراطية نزيهة.

نعم لتعديل قانون الانتخابات الرجعي الجائر.

نعم لالغاء الأحكام العرفية وقوانين الدفاع وحالة الطوارىء.

لا للانتقاص من وحدانية التمثيل الفلسطيني في اطار منظمة التحرير.

لا للتطاول على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بنفسه وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني. ●

Digitized by Birzeit University Library

مخيم الدهيشة: التاريخ واسطورة البقاء

شوكة الصبار في حلق الاحتلال

إعداد: إياد عزام

عندما أنشئت المخيمات الفلسطينية لأول مرة بعد نكبة ١٩٤٨، كان الهدف منها استيعاب اكبر عدد من أولئك الذين هجرتهم العصابات الصهيونية من ارضهم الطيبة، وبالتالي دفعهم باتجاه نسيان تلك الارض ومحاولة مزجهم بالمجتمعات التي هجروا اليها. لكن هذه الاهداف ماكان لها أن تتم. فالمخيم تطور، انما باتجاه مزيد من تثبيت هويته الفلسطينية وحلم اهله بالعودة الى حيث الانتماء الاول والاخير. وبعد مرور ٣٩ سنة على النكبة، اصبح المخيم رمز الصمود والبطولة، رمز الهوية الفلسطينية المستقلة الرافضة لكل صنوف التبعية والاحتواء، رمزاً لثورة فجرتها اولا تلك المخيمات ولحق من لحق بركبها بعدها.

سلاماً ايها المخيم الذي صنعت منا رجالاً، سلاماً ايها الامل المسور بالشوك، سلاماً ايها الخالق ثورة ابت ان تخضع للهزيمة وابتزاز الشقيق، سلاما ايها النور الذي بزغ كالشمس ينير درب عودتنا ويعلمنا الصبر رغم المعاناة، والامل رغم الالم، والحب رغم البغض الذي يحيطنا من كل جانب.

في كل يوم جديد، تطالعنا ايها المخيم بقصة بطولة جديدة، حيثما خططوا لك أن تقوم، تحكي لنا الحكايا عن امجاد لم تضيع، وتصنع الاساطير. اليوم في شاتيلا وبرج البراجنة او بالامس في الوحدات والحسين واربد، وغداً حيثما اردت انت وحدك. واليوم ايها المخيم، تسمعنا قصة عذبة بعذوبة الوطن، صلبة بصلابة زيتونة، وشرسة بشراسة نمر جريح. اليوم ايها المخيم تحدثنا بصوت جهوري عن الدهيشة وحكايا المواجهة الدائمة بينه وبين العصابات الصهيونية في مستعمرة كريات اربع.. هيا ابدأ قصتك ايها المخيم، فالشوق يملأنا لسماعها:

مخيم الدهيشة، واحد من الاساطير الفلسطينية، أنشىء عام ١٩٤٩ على يد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا) في مكان يقع على بعد ثلاثة كيلو مترات جنوب مدينة بيت لحم وبعد ٢٣ كيلو مترا الى الجنوب من مدينة القدس، وهو يمتد بشكل طولي على جانب الشارع الرئيسي من مدينة بيت لحم ـ الخليل من الناحية الجنوبية ويكون على يسار المسافر عبر الشارع. ويمتد المخيم الى سفوح الجبال ويتداخل في المنطقة الشرقية مع مدينة بيت لحم في جبل انطون. اما في المنطقة الجنوبية، فينحدر من اعالي الجبل ليلتقي مع حدود قرية ارطاس، التي تقع في الوادي اسفل الجبل. ومن الناحية الاخرى للشارع الرئيسي تجاوره منطقة جبلية غير مستغلة بدأت فيها عملية شراء الاراضي منذ اواسط الثمانينات من قبل اهالي المخيم، وهي مناطق زراعية خصبة كانت فيما مضى تسوق انتاجها في المخيم،اما بعد الاحتلال الصهيوني، فان انتاج هذه الاراضي تأخذه المستعمرات القريبة، خاصة كريات اربع.

لقد بلغ عدد سكان مخيم الدهيشة بتاريخ ١٩٨٤/٨/٢١، (٦١٠٢) نسمه يشكلون (١١٥٧) عائلة، وعندما اسس المخيم عام ١٩٤٩، سكنه نحو ٣٢٠٠ نسمة شردوا من ٥٣ مدينة وقرية فلسطينية، وبسبب حرب ٥ حزيران عام ١٩٦٧ تركت مخيم الدهيشة (٤٩٦) اسرة، عدد افرادها حوالي (٣٢٦٥) شخص، رجع القليل منهم الى المخيم عن طريق برنامج جمع شمل العائلات. وبلغ عدد سكان المخيم عام ١٩٨٣ (٥٧٣٧) نسمة.

يتكون مخيم الدهيشة من (١٤٥٢) اسرة مجموع سكانه (٣ ٧٢٩) نسمة مابين مغترب ومقيم، منها (١١٥٧) اسرة مقيمة في المخيم، مجموع افرادها (٦١٠٢) نسمة و(٢٩٥) اسرة مغتربة، مجموع افرادها (١١٩١) من بينهم (٧٥) طالباً وطالبة. ويعتبر مجتمع مخيم الدهيشة مجتمعاً فتياً ترتفع فيه نسبة الشباب، حيث بلغت نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة (٣٨,٥٠٪) من مجموع عدد السكان، بينما بلغت نسبة من هم دون الرابعة والعشرين من العمر (٦١,٤١٪)، ومن هم دون الرابعة والاربعين (٨٠,٤٥٪).

نسبة القوة البشرية الى مجموع سكان المخيم تبلغ ٥٨,٠٦٪ وهي مرتفعة عند الذكور عنهما عن الاناث، اذ تبلغ عند الذكور ٣٠,٠٦٪ اما عند الاناث فهي ٢٨٪، وتزداد نسبة البطالة داخل المخيم، حيث تبلغ نسبة العاملين من افراد القوة البشرية ٣١,٨٩٪ فقط، فيما نسبة العاطلين عن العمل تبلغ ٦٨,١١٪، والسبب في ذلك يعود الى ان ربات البيوت يعتبرن ضمن القوة البشرية القادرة على العمل فيما لايمارسن الاعمال اضافة الى وجود عدد كبير من طلاب المدارس والمعاهد والجامعات وهم بمعظمهم

> انّا جال الإنسان بالذاكرة ترتسم آفاق الامل الممزوج بدم الابطال، وانا رست الخاطرة انما ترسو في ذاكرة المخيم السرمدية. في الكرامة والوحدات، في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة والرشيدية، في بلاطة والدهيشة، في عشرات المخيمات الموزعة على خارطة دول المواجهة وفي الضفة والقطاع المحتلين، تلك المخيمات التي يروي كل واحد منها مئات القصص عن شباب قاتلوا وضحوا وصمدوا بوجه الطاغوت، عشرات القصص تروي الكرامة المنبثقة من ارض العطاء رغم عار الهزائم العربية التي تضج بها مخيلة الامة وعار المؤامرات التي لاتنتهي على الكرامة التي خلقتها اساطير الصمود المشبع بالكبرياء.
>
> بضع احجار صُفت واحدة فوق الاخرى، غطتها الواح من مادة الزنك كي تقي الساكنين حر الشمس ومطر الشتاء، وقبل ذلك خيام كانت تصطف الواحدة قرب الاخرى لتشكل تجمع سكني لمن هجرتهم الهجمة الصهيونية والضعف العربي
>
> بين المنزل الحجري والآخر، فواصل من شوارع ترابية تقطع المخيم دون تناسق هندسي، لكن بتناسق روحي يجمع بين الهجرة وإرادة العودة الى الوطن السليب

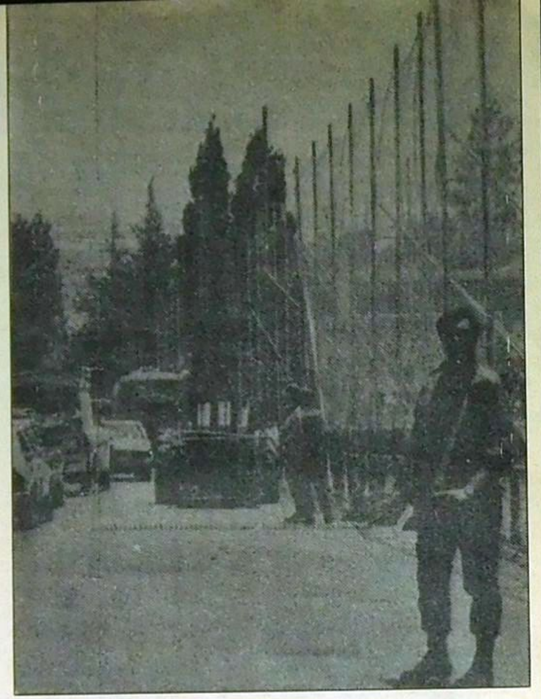

ـ سور الشباك الذي نصبته قوات الاحتلال حول مخيم الدهيشة في محاولة يائسة لتجنب طلقات الحجارة التي يطلقها الاطفال الفلسطينيون على الدوريات الصهيونية

عاطلون عن العمل سوى قسم ضئيل خلال الفترة الصيفية، وأيضاً فإن هنالك نسبة من الخريجين لايجدون اعمالا لهم نتيجة شيوع البطالة في المناطق المحتلة ونسبة من العمال الذين يرفضون الالتحاق بالعمل في المصانع والورش والشركات الصهيونية.

يتركز النشاط الاقتصادي للقوة العاملة في مخيم الدهيشة على قطاعي الخدمات والعمالة الاجيرة وقطاع الزراعة ويلاحظ ان ٧٥و٩٢٪ من العاملين في مخيم الدهيشة هم عمال وموظفون بالاجرة اليومية او الشهرية والسنوية، والنسبة الباقية ٧,٢٥٪ هم تجار او أصحاب محلات داخل المخيم او خارجه ومتعهدون او اصحاب سيارات عمومية

واقع ومعاناة الدهيشة الحياتية

ولا تنتهي المشاكل الحياتية في مخيم الدهيشة عند الموضوع الاقتصادي، انما تتعداها الى واقع المساكن والخدمات. فعندما انشأت وكالة الغوث عام ١٩٤٩ المخيم، زودت سكانه البالغ عددهم آنذاك (٣٢٠٠) شخصاً بخيام نصبت على التراب، قضوا فيها فصل شتاء بارد ومثلج، ثم قامت الوكالة ببناء وحدات سكنية عبارة عن جدران من الحجارة الخام والاسمنت المسلح مسقوفة بصفائح الزينكو، وكان نصيب العائلة المكونة من (٣ ـ ٥) افراد غرفة واحدة طولها ٣ امتار وعرضها ٢,٥ مترا، اما العائلات التي يزيد عدد افرادها من ٥ اشخاص، كانت تقدم لهم غرفتين. وقد قامت الانروا في الفترة الممتدة من عام ١٩٥٦ وحتى عام ١٩٦٢ ببناء (١١١٢) غرفة اسمنتية، وبنت عائلات من المخيم على حسابها الخاص (٤٥٦) غرفة واصبحت بذلك مجموع الوحدات السكنية (١٥٦٨) وحدة. ولم يتغير شكل المساكن منذ انشاء المخيم اذ بقيت على حالها تفتقد الى مواصفات البيوت السكنية الصحية والاجتماعية، علاوة على ازدحامها وملاصقتها لبعضها البعض حيث ان المخيم بموقعه الحالي ومساحته، غير مؤهل لاستيعاب الاعداد المتزايدة لسكانه. في حين تواجه اي محاولة توسيع للمساكن مشكلتان، هما، قانون الانروا للبناء الذي لايسمح إلا ببناء طابق واحد من الطوب والاسمنت، مما يحرم المخيم من التوسع العامودي، وعرقلة سلطات الاحتلال الصهيوني لعمليات البناء في الضفة الغربية المحتلة، وعلى وجه الخصوص في المخيمات بعدم منحها رخصاً للبناء.

اما فيما يتعلق بالخدمات، فقد ظل مخيم الدهيشة حتى عام ١٩٧٤ محروماً كلياً من الكهرباء، حين قامت شركة كهرباء القدس بإيصال التيار الكهربائي لـ٦١٥ عائلة تسكن في ٨٩٦ غرفة وتشكل ٥٣,١٥٪ من مجموع العائلات الكلي. في حين بقي ٥٤٢ عائلة، تسكن ٦٧٢ غرفة وتشكل ٤٦,٨٥٪ من المجموع الكلي لعائلات المخيم دون كهرباء.

اما المياه، فتعد المشكلة رقم واحد بالنسبة الى مخيم الدهيشة. ففي بداية انشاء المخيم كانت النسوة والفتيات يجلبن الماء من الينابيع والبرك والمناطق المجاورة خاصة من عين قرية ارطاس، ثم قامت وكالة الغوث ببناء خزانين للمياه، واحد في اعلى المخيم، واخر في المنطقة السفلى منه. ومدت شبكة مياه في مناطق المخيم، حيث وضعت في كل منطقة تجمع سكاني عيناً للمياه، بلغ مجموعها ست عيون.

وفي عام ١٩٧٣ قدم اهالي المخيم طلباً لمد شبكة مياه من سلطة المياه والمصادر الطبيعية التابعة لبلدية بيت لحم، فمد انبوب ماء يتفرع الى ستة مصادر رئيسية تحتوي على ٦٩ حنفية، وحصلت ٣٩٨ عائلة على وصلات مياه خاصة فيما بقيت ٧٥٩ عائلة دون وجود وصلات خاصة بها.

ومنذ عام ١٩٨١ تفاقمت مشكلة المياه في المخيم بعدما ارتفعت كثافته السكانية واصبح متعذراً ان تفي الخزانات الموجودة بحاجة اهالي المخيم. وشرعت بلدية بيت لحم منذ عام ١٩٨٣ ببناء خزان اضافي للمياه وتسلمت لتنفيذ المشروع مبلغ مليون دولار من البنك الاسلامي في جدة ـ المملكة العربية السعودية ـ إلا أن الخزان لم ينتهي، وزاد من ازمة المياه حظر التجول وقطع المياه في آن واحد عن المخيم، مما دعا لجنة الدعم المشتركة الى رصد ٤١ الف دينار اردني لتوزيع شبكة مياه، وقد تسلم المبلغ رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج الذي ادعى ان المبلغ هو لصالح شركة مياه المنطقة، ثم ضاع المبلغ دون ان يستفيد منه احد، ولا زالت مشكلة المياه قائمة حتى الآن.

وتقتصر باقي الخدمات العامة في المخيم على ماتقدمه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الانروا). ومنذ ان قلصت الانروا تقديم

لائحة تبين توزيع سكان المخيم حسب الجنس والاقامة

الجنس	المقيمون	بالمئة	المغتربون	بالمئة	المجموع
ذكر	٣١٧٩	٨٢,٨٧٪	٦٥٧	١٧,١٣٪	٣٨٣٦
انثى	٢٩٢٣	٨٤,٥٥٪	٥٣٤	١٥,٤٥٪	٣٤٥٧
المجموع	٦١٠٢	٨٣,٦٧٪	١١٩١	١٦,٣٣٪	٧٢٩٣

عدد سكان مخيم الدهيشة (اسر وافراد) في السنوات (١٩٥٥ ـ ١٩٨٣ حسب احصائيات وكالة الغوث

السنة	عدد الاسر	عدد الافراد
١٩٥٥	٩٩١	٤٨٥٧
١٩٦٠	١٠٤٩	٦٤٨٧
١٩٦٧	١٣٢٨	٧٦٢٦
١٩٦٨	٨١٩	٤٣٢١
١٩٧٣	٨٩٥	٥٢٢٢
١٩٧٨	٩٨٨	٥٦١٦
١٩٨٣ (٣)	١٠٩٦	٥٩٠٨

Digitized by Birzeit University Library

المؤن ضمن برنامج التقنين الذي اتبعته في غزه والضفة منذ عام ١٩٨٢. بلغ عدد الحالات المعوزة والتي مازالت وكالة الغوث تزودهم بالمؤن (٣٧٣) عائلة، وتشمل الحالات الاجتماعية الصعبة، والحوامل والمرضعات وبعض المرضى.

وتقدم الانروا خدماتها في المخيم من خلال المراكز التالية.

١ ـ عيادة طبية واحدة تعالج الحالات المرضية الخفيفة
٢ ـ مركز صحة لرعاية الاطفال
٣ ـ مركز للتغذية
٤ ـ مركز لتوزيع المؤن
٥ ـ مركز شباب الدهيشة، افتتحته الانروا عام ١٩٦٩ ليقدم انشطه رياضية وثقافية
٦ ـ مركز حضانة
٧ ـ مركز التنظيفات والمخازن
٨ ـ مسلخ للذبح

المدارس والتعليم في الدهيشة

كما هو الحال في جميع المخيمات التي انشاتها وكالة الغوث (الانروا). فقد بنت في مخيم الدهيشة ثلاث مدارس. تضم كل منها صفوف المرحلتين الابتدائية والاعدادية، وهي كما يلي:

١ ـ مدرسة ذكور الدهيشة الاعدادية وتحتوي على (١٠) صفوف ابتدائية و(٧) صفوف اعدادية للفترة الصباحية. وصفين ابتدائيين للفترة المسائية.

٢ ـ مدرسة بنات الدهيشة الاعدادية وتحتوي على (٤) صفوف ابتدائية و(٦) صفوف اعدادية.

٣ ـ مدرسة بنات الدهيشة الابتدائية وتحتوي على (٨) صفوف ابتدائية.

ولأن الانروا لاتلتزم فتح مدارس للمرحلة الثانوية، فإن مخيم الدهيشة يفتقدها، ويضطر الطلاب الذين ينهون المرحلة الاعدادية أن يتابعوا دراستهم في المدارس الثانوية الحكومية في مدارس المدن والقرى المجاورة، وهي بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، الخضر، أرطاس. حسب استيعاب هذه المدارس للطلاب من الجنسين. ومن الملفت للنظر ان طلاب المخيم كانوا يدرسون في مدرستين في بيت لحم، لكن الاحتلال الصهيوني، ولدواعي امنية كما يقول، قام بتوزيع طلاب المخيم في مدارس المدن والقرى المذكورة.

اضافة الى المدارس التي افتتحت في المخيم، قامت الانروا بإفتتاح روضة للأطفال تستوعب مابين ٥٠ ـ ٦٠طفل، اضافة الى روضة خاصة اخرى تستوعب نفس العدد تقريبا تقريباً. وهناك دورة لمحو الامية تشرف عليها دائرة الشؤون الاجتماعية، تضم ثلاثة صفوف يتوزع عليها مابين ٢٥ الى ٣٠ متعلمة تتراوح اعمارهن بين ٢٠ و٤٠ عاماً.

وتعد نسبة الطلاب في مخيم الدهيشة في جميع مراحل الدراسة من الابتدائية الى الجامعية نسبة عالية بالمقارنة مع مجتمعات اخرى، او مع بعض المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، وهي نسبة (٣٤،٠٩٪) من مجموع السكان المقيمين.

الحركة السياسية في المخيم والمواجهات مع الصهاينة

لقد دانت السلطات والعصابات الصهيونية منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة على اضطهاد المواطنين الفلسطينيين من اجل دفعهم الى الهجرة خارج المنطقة، ونالت المخيمات جزءاً اساسياً من الحملات الصهيونية، وفي بداية الاحتلال، استطاع العدو ان يدفع عدداً من السكان الى الهجرة، فقد تركت (٤٩٦) اسرة، عدد افرادها حوالي ٣٢٦٥ شخصاً المخيم بسبب حرب حزيران، ولم يعد سوى القليل منهم، إلا انه بعد ذلك تشبث الاهالي بارضهم ورفضوا النزوح عنها رغم القهر والظلم الذي يعانونه على يد السلطات الصهيونية. ولما فشل العدو في دفع اهالي المخيم لهجرة مخيمهم، بدأ يدعي ان المنطقة مباعة منذ عام ١٩٤٨. وادعاء العدو وممارساته الهادفة الى اقتلاع المخيم ناتجة عن سبب هام، وهو موضع المخيم القريب من الشارع والذي يشكل عامل إزعاج وقلق لدى الاحتلال.

وبالترافق مع الارهاب الصهيوني الرسمي، يقوم المستوطنون الصهاينة بممارسات إرهابية ضد سكان المخيم، وخاصة مستوطنو مستعمرة كريات اربع. فقد حدثت عشرات الاعتداءات المسلحة على اهالي المخيم، وآخرها كان الاعتداء الذي شنه مستوطنو كريات اربع يوم السبت ٣٠ أيار الماضي بالرشاشات اصابوا خلاله عدداً من المواطنين الفلسطينيين وتضرر نتيجة له عدد من المنازل.

وتحظى هذه الاعتداءات بدعم وتاييد السلطات الصهيونية الرسمية، فقد ايد كل من رئيس وزراء العدو والارهابي شامير هذا الاعتداء الاخير واعتبراه ضرورياً لمواجهة حجارة المخيم المنطلقة على مستوطنيه.

وبدورهم، فإن سكان المخيم يواجهون الاعتداءات هذه بما امتلكت

لائحة تبين المحلات التي يمتلكها اهالي مخيم الدهيشة حسب الموقع والمهنة والعدد

داخل المخيم		خارج المخيم		المجموع
المهنة	العدد	العدد	المدينة	
دكان بقالة عامة (سمانة)	٣٥	٤	بيت لحم	٣٩
محددة	٠٣	٠		٠٣
مواد بناء (اسمنت وحديد)	٠٢	٠		٠٢
منجرة و(خشب زيتون)	٠٢	٠		٠٢
مخيطة	٠١	٠		٠١
مواسير	٠١	٠		٠١
محلات اثاث	٠٣	٠		٠٣
نوفوتيه (تاجر ملابس)	٠٤	٢	بيت لحم	٠٦
ملحمة دواجن	٠٢	٠		٠٢
ملحمة بقر واغنام ولحوم مثلجة	٠٢	٠		٠٢
فني كهربائي (راديو وتلفزيون)	٠٣	٠١	بيت لحم	٠٤
فني اصلاح اثاث وادوات مختلفة	٠١	٠		٠١
مقهى	٠٢	٠		٠٢
فرن	٠٢	٠		٠٢
مطعم	٠٣	٠		٠٢
منجد	٠١	٠		٠١
صالون حلاقة	٠٤	٠		٠٤
بائع خضروات وفواكه	٠٩	٥	بيت لحم	١٤
سمكري	٠١	٠		٠١
محطة تنزين	٠٢	٠	يملكها اشخاص ليسوا من سكان المخيم	٠٢
محل احذية	٠١	٠		٠١
ستوديو تصوير	٠٢	٠	يملكه احد لاجئي مخيم الغزة	٠٢
المجموع	٨٦	١٢		٩٨

ايديهم من حجارة وزجاجات فارغة يرشقون بها المهاجمين والسيارات الصهيونية العابرة بالقرب من المخيم.

وحكايا المواجهات كثيرة بالقدر الذي لايسع المرء ان يعدها، فخلال العام المنصرم (١٩٨٦) اعتصم الارهابيان كاهانا وليفينغر واتباعهما مايقارب الشهرين امام مدخل المخيم حاملين حجراً كان قد قذفه عليهم احد اطفال المخيم مطالبين بمعرفة الطفل الذي رشق الحجر. او تقديم اعتذار من اهالي المخيم للمستوطنين، وقد هدد الارهابيان بإقتحام المخيم وقتل من فيه مالم تتحقق مطالبهما، إلا أن رفض اهالي المخيم ومواجهتهم للإرهابيين الذين يحاصرون المخيم بمزيد من رشق الحجارة والزجاجات دفعهم إلى إنهاء اعتصامهم والهرب امام قبضات أطفال ثورة الحجارة.

لقد انبثقت عدة اشكال لممارسة العمل السياسي والثقافي الوطني في المخيم منذ السنوات الأولى للإحتلال، فانشيء مركز شباب الدهيشة الاجتماعي عام ١٩٦٩، وكان عمله علنياً واستمر حتى عام ١٩٨٠ حين اغلق بحجة ان اعضاءه يمارسون نشاطات معادية للاحتلال.

وبعد اغلاق المركز من قبل سلطات الاحتلال، تكونت عدة لجان وجمعيات تعمل في المخيم بشكل شبه سري وهي.

أولا: لجنة العمل التطوعي: وهي اللجنة الأكثر عدداً بالنسبة للجان الاخرى والاكثر فاعلية وتقوم بالنشاطات التالية.

١ ـ إحياء المناسبات الوطنية، مثل يوم السجين ويوم الارض
٢ ـ تقدم دروس تقوية للطلاب في المرحلة الثانوية.
٣ ـ تكريم الامهات في عيد الأم
٤ ـ تنظيم الرحلات وتقديم عروض تراثية والقيام بأعمال تطوعية. ويوجد لدى اللجنة مكتبة يشترك فيها عدد كبير من شباب وشابات المخيم ويقومون بمناقشة كتاب كل شهر. واللجنة عضو في اتحاد لجان العمل التطوعي.

ثانياً لجنة المراة الفلسطينية: وهي عضو في اتحاد المراة الفلسطينية في الضفة الغربية، وهي لجنة فاعلة وتقوم بعدد من النشاطات الثقافية والوطنية.

ثالثاً: لجنة الشبيبة للعمل الاجتماعي

رابعاً: لجنة الشابات للعمل الاجتماعي

خامساً: لجنة المراة العاملة

سادساً: جمعية الشبان المسلمين: تكونت هذه الجمعية اثر الفشل الذي لحق بالتيار الاسلامي، في انتخابات مركز شباب الدهيشة عام ١٩٨٠، حيث قام بعض اعضائها بتكوين فريق رياضي تابع للمسجد ثم انفصلوا وكونوا جمعية خاصة بهم.

وهي جمعية دينية تضم في ثناياها بعض المعروفين بعمالتهم للسلطات الصهيونية وقد تسببت هذه اللجنة بحدوث العديد من المشاكل في المخيم. فكان اعضاؤها يقومون بالإعتداء على الشباب الوطني في المخيم وعلى بيوتهم، وقد وقف اهالي المخيم بوجه اللجنة وقاموا باحراق مقرها وطرد رئيسها واحراق منزل احد اعضائها، ايوب جبر، المعروف بتعامله مع السلطات الصهيونية.

لايقتصر فعل اهالي المخيم على صد هجمات الجيش والعصابات الصهيونية، بل يتعداه الى مواجهة العملاء داخل المخيم. فقبل سنة على وجه التقريب، قام اهالي المخيم بإحراق منزلين لإثنين معروفين بتعاملهما مع السلطات الصهيونية، كما يقوم الاهالي بمقاطعة كل من يتعامل مع سلطات الاحتلال. وهذا الموقف الموحد وقف حائلاً امام من أرادوا الذهاب لمبايعة الملك حسين بعد وقف التنسيق السياسي مع منظمة التحرير عام ١٩٨٥.

إن سلطات الاحتلال التي فشلت في تركيع المخيم على الرغم من شدة القمع الذي تستعمله، تزيد من نطاق تطبيقها سياسة القبضة الحديدية على المخيم. فهي تقوم بفرض الاقامة الجبرية على العديد من الشباب وزجهم في السجون ومداهمة البيوت بإستمرار. فهناك حوالى ثلاثمائة معتقل من المخيم في سجون الاحتلال، وثلاثة مفروض عليهم الاقامة الجبرية وهناك مايقارب العشرين سجيناً إدارياً، ومن بين المعتقلين عدد من الاطفال الذين لايتعدون الرابعة عشرة من العمر.

لقد استحق مخيم دهيشة ان ينضم الى صفوف المخيمات الصامدة عن جدارة، واكد ولا يزال رفضه للركوع امام كل الاجراءات القمعية الصهيونية. إن المثل الذي يضربه الدهيشة في الصمود البطولة هو دافع لاستمرار الثورة على الرغم من كل المؤامرات التي تحاك على امتداد الوطن العربي

لائحة تبين توزيع الأسر حسب البلد الأصلي والعدد

البلد الأصلي	عدد الاسر	البلد الأصلي	عدد الأسر
زكريا	١٨٩	بيت عفا	٠٠٤
بيت عطاب	١٢٧	بيت سوسين	٠٠٤
جريشة (جراش)	٠٨٨	يازو	٠٠٤
عجور	٠٦٥	قسطينة	٠٠٤
دير ابان	٠٦٤	عراق المنشية	٠٠٤
راس ابو عمار	٠٥٨	الجورة	٠٠٤
الولجة	٠٥٦	زكرين	٠٠٤
القبو	٥٣	باقة الغربية	٠٠٤
بيت نتيف	٠٥١	صفصاف	٠٠٣
علار	٠٤٧	بيت محسير	٠٠٣
خلدة	٠٣٩	صوريف	٠٠٣
سلفى	٠٣٣	مجدل الصادق	٠٠٣
رفات	٠٢٩	بعلين	٠٠٣
مغلس	٠٢١		
وادي فوكين	٠١٩	دير ياسين	٠٠٣
بيت جبرين	٠١٩	زرنوقة	٠٠٢
دير الشيخ	٠١٧	المجدل	٠٠٢
صرعة	٠١٥	صوبا	٠٠٢
اشوع	٠١٤	قرازة	٠٠٢
بيت حيز	٠١٣	الجماسين الغربي	٠٠٢
تل الصافي	٠١١	التبنة	٠٠١
عرتوف	٠١١	تل الترمس	٠٠١
الفالوجة	٠١٠		
عين كارم	٠٠٩	التعامرة	٠٠١
البريج	٠٠٨	دورا	٠٠١
يافا	٠٠٦		
عسلين	٠٠٦		
صرفند الخراب	٠٠٦		
صطاف	٠٠٥		
قطر	٠٠٥		
مجموع الأسر اللاجئة ١١٥٧			

المصادر

١ ـ البيادر السياسي ـ العددان (٤٩) ـ (٥٠) لعام ١٩٨٦
٢ ـ تقرير خاص بالهدف من مخيم الدهيشة

Digitized by Birzeit University Library

هل يلتحق «المقاطعون» بالوحدة الوطنية ؟

المطلوب تعزيز وتعميق الوحدة الوطنية

نصري عبد الرحمن

رغم مرور حوالي شهرين على اختتام اعمال دورة الوحدة الوطنية، إلا أن نتائجها وابعادها لاتزال تحظى باهتمام وتعليقات أجهزة الاعلام والأوساط السياسية على المستويين العربي والدولي. والجدير ذكره في هذا المجال أن تعليقات بعض الأوساط الفلسطينية كانت لافتة للنظر الأمر الذي استوجب اجراء مناقشة هادئة لبعض الأفكار والسياسات التي تروجها بعض الأوساط الفلسطينية التي قاطعت الدورة التوحيدية للمجلس الوطني، والممثلة أساساً بالفصائل المنضوية في اطار جبهة الانقاذ.

ويهمنا أيضاً أن نوضح هنا اننا آثرنا التريث في مناقشة ردود فعل هذه الفصائل، رغم الحدة التي تميزت بها، والتي وصلت عند البعض إلى حد الاسفاف والتجريح، لكوننا نعتقد انه كان ينبغي مرور بعض الوقت حتى يهدأ الانفعال وتبدأ حسابات العقل، وعلى أساس أن الهدف الذي نصبوا إليه، ونعتبره أهم وأغلى من أي شيء آخر: تعزيز وتعميق الوحدة الوطنية التي تحققت في دورة الجزائر.

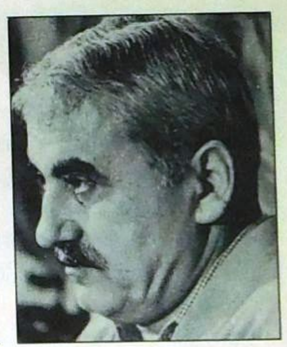

حبش: المطلوب تعزيز الوحدة الوطنية

أبو موسى - دفاع مستمر عن المصالح الفئوية

في البداية نقول أن مناقشتنا ستنطلق من عدد من المنطلقات الهامة التي لابد من أخذها بالحسبان وهي:

أولاً: اننا نعتقد أن الوحدة الوطنية الفلسطينية قد تحققت، من الناحية الرئيسية على الاقل، وان المطلوب الآن تعزيزها وتعميقها بانضمام الشخصيات والفصائل الوطنية الفلسطينية التي قاطعت مجلس الجزائر. وبالتالي فاننا لانرى مبرراً للعودة بالامور إلى نقطة الصفر، وكأن شيئاً لم يحدث.

ثانياً: اننا لانستطيع أن نناقش جبهة الانقاذ كاطار موحد، مادامت لم تتفق بعد على مشروع واحد يحدد وجهة نظرها من اسس وكيفية وآلية استعادة الوحدة الوطنية. فلا نذيع سراً إذا قلنا أن هناك تبايناً واضحاً بين فصائل جبهة الانقاذ حول عدد من المسائل الهامة تبدأ بتقييم نتائج دورة الجزائر التوحيدية، ولا تنتهي بكيفية فهم برنامج جبهة الانقاذ ودورها في ضوء نتائج دورة الجزائر.

ثالثاً: اننا إذ نؤمن بحق كل فصيل وطني وكل شخصية وطنية، بعرض وجهة نظره حول اسس وكيفية استعادة الوحدة الوطنية، فاننا نعتبر ان الأمر الحاسم يتحدد بمدى توفر النية الجادة والمسؤولة لتحقيق الوحدة الوطنية، وبما يقتضيه ذلك من استعداد للموافقة على القواسم الوطنية المشتركة والابتعاد عن التعنت عبر الاصرار على فرض وجهة نظر بعينها بكل حذافيرها لأن من يفعل ذلك لايريد وحدة وطنية انما يتحدث عنها كشعار وبهدف المناورة لكسب الوقت بانتظار معرفة اتجاه سير الأحداث والتطورات. ومن هنا فان المقياس الأساسي والحاسم لمدى جدية أي فريق ازاء تحقيق الوحدة الوطنية هو مدى استعداده للانخراط في آلية قادرة على انجازها وليس الاكتفاء بابداء وجهات النظر حولها بانتظار التطورات القادمة.

فعلى سبيل المثال أن الأهم من اتفاق جبهة الانقاذ على برنامج محدد هو امتلاك هذا البرنامج لآلية كفيلة بتحقيقه، لأن سيف الزمن يجب أن يبقى مسلطاً فوق رؤوس الجميع. فالقضية الفلسطينية في خطر وم.ت.ف تتعرض لمؤامرات تستهدف شطبها من كل حدب وصوب.

رابعاً: ان العمل من أجل تصحيح العلاقات الفلسطينية ـ السورية هدف كبير يجب السعي بكل جدية ونشاط لتحقيقه. ويجب أن يكون محط اهتمام الجميع من هم في اطار المنظمة ومن هم خارجها حتى الآن.

والجدير بالذكر أن قرارات المجلس الوطني تضمنت قراراً واضحاً وايجابياً بخصوص العلاقة مع سوريا، كما أن اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف قد قررت في اجتماعها الأول تشكيل لجنة لتحقيق هذا الهدف ولتعزيز الوحدة الفلسطينية بانضمام الشخصيات والفصائل الوطنية المقاطعة.

وأكثر من ذلك قال الرفيق أبو علي مصطفى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وممثلها في اللجنة التنفيذية في مقابلة أجرتها معه جريدة الخليج مؤخراً ان اللجنة التنفيذية أبلغت الفصائل والشخصيات التي لم تشترك بالمجلس انها على استعداد لبدء الحوار معها فوراً في دمشق أو في أي عاصمة وطنية عربية أو اشتراكية صديقة.

بالمقابل لايبدو التجاوب واضحاً من الفريق المقاطع بل أن بعض قادته يقومون بدور صب الزيت على النار لابقاء حالة القطيعة بين م.ت.ف وسوريا بدليل أطلاقهم تصريحات «تبشر» بأن ابواب دمشق مغلقة في وجه كل من شارك بدورة الجزائر.

المقاطعون: بين المعالجة الايجابية والتمترس عند النظرة الفئوية

على اساس هذه المنطلقات ننتقل لمناقشة الحجج والذرائع التي يسوقها المقاطعون، وهنا لابد من الاشارة إلى وجود فريقين اساسيين هما

الفريق الأول يرى أن بعض نتائج المجلس الوطني ايجابية، وسجل وجود ثغرات هامة خاصة بصدد القرار المتعلق بالعلاقة مع نظام حسني مبارك، ويطرح ضرورة استكمال الوحدة الوطنية عبر تجاوز هذه الثغرات، وبدون أن يوضح الآلية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. ويركز هذا الفريق على أهمية تطبيق قرارات المجلس الوطني بصورة ايجابية، وعلى أساس ذلك نعتقد أن الخلافات بين فصائل م.ت.ف وهذا الفريق ليست خلافات جوهرية وما يؤكد هذا الاستنتاج ان المشروع الذي يؤيده هذا الفريق والذي يناقش في اطار الانقاذ لايختلف جوهرياً عن البرنامج الذي أقر في دورة الوحدة الوطنية.

الفريق الثاني: يرى أن ماتحقق «اصطفاف استسلامي جديد يكرس قيادة ونهج عرفات» و«يضع المنظمة على عتبة المؤتمر الدولي»، ويطرح أن الحل يتمثل بتفعيل وتعزيز جبهة الانقاذ والتمسك بها «كمركز وطني» موازي وباهداف برنامجها خاصة «باسقاط نهج الانحراف ورموزه»، ويروج مثل حسني مبارك، بأن الوحدة التي تحققت بالجزائر هشة ولن تصمد وسرعان ماترى «الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي أن مكانهما الطبيعي في المركز الوطني الذي تمثله جبهة الانقاذ».

ونظراً للمغالطات التي يسوقها هذا الفريق، وللاساءة التي يحاول أن يلحقها بالقضية الفلسطينية وبأداة تجسيدها م.ت.ف فاننا سنركز حديثنا على دحض ادعاءاته.

سينطلق هذا الفريق عند محاكمته لنتائج دورة الجزائر من نظرة أشبه ما تكون بنظرة «البقال الصغير» حيث يتعامل مع قرارات المجلس الوطني بالمفرق، وبمعزل عن السياق الذي أتت فيه والنهج العام الذي كرسته، وبالتالي فمن المفهوم أن تتحول الانجازات الوطنية على يده إلى هزائم، وأن تبقى الأفكار والسياسات التي يتبناها كما هي، وكما كانت قبل مرحلة استعادة الوحدة الوطنية.

الغاء لاتفاق حيث أم اعادة الاعتبار للبرنامج الوطني؟

وللتدليل على ماسبق، لنرى كيف تعامل هذا الفريق مع مسألة الغاء اتفاق عمان! يتراوح دعاة هذا الفريق بين القول بأن ماحدث الغاء لاتفاق ميت أسقطه الملك حسين أساساً واستخدمه عرفات كثمن لاعادة الجبهتين الشعبية والديمقراطية إلى بيت الطاعة، وبين القول أن الالغاء تم من حيث الشكل وليس من حيث الأساس لأن المطلوب تعريبه، وأن عرفات لن يلبث أن يعقد اتفاقاً جديداً مع الاردن أسوأ من اتفاق عمان!!

وقبل أن نفند هذه الادعاءات يجب أن نذكر أن من يطلقونها كانوا يعتقدون واثقين إلى عشية انعقاد المجلس أن اتفاق عمان لن يلغى، وإذا الغي سيحل محله رأساً اتفاق جديد، وان الجبهة الشعبية وحلفاءها سيعودون من الجزائر بخفي حنين.

ولكن على مايبدو أن الذكرى لاتنفع الجميع، فهذا الفريق بدلاً من الاستفادة من عدم صحة توقعاته لتقويم سياسته، يعمل على لوي عنق الحقائق لجعلها على مقاس توقعاته البائسة بترداد القول أن اتفاق عمان لم يلغ إلا من حيث الشكل، وان اتفاقاً آخر، لابد وأن يعقد. ونستطيع القول سلفاً أن من يفكر بهذه الطريقة لن تعوزه الحجة، وإذا ما مضى الزمن ولم يتحقق ما «يبشر به»، فهو لن يتراجع لأن الحكاية لايمكن تفسيرها باختلاف البرامج والمواقف أساساً انما بالدفاع عن المصالح الفئوية الضيقة التي تهددها استعادة الوحدة الفلسطينية. بعدما تقدم نقول أن الانجاز الرئيسي الذي تحقق أثناء المسيرة التوحيدية برمتها يتمثل بالغاء اتفاق عمان لأن هذه الخطوة أعادت الاعتبار للبرنامج الوطني الفلسطيني. ولم يكن هذا الانجاز سهل التحقيق كما لم يكن هبة أعطاها الملك حسين وأسياده كما يتصور دعاة ذلك الفريق. صحيح تماماً أن الملك حسين قرر تجميد اتفاق عمان، ولكنه لم يفعل ذلك كردة فعل انما لأن قيادة المنظمة رفضت الاستجابة لشروطه بالاعتراف بالقرار ٢٤٢ والتخلي عن الكفاح المسلح، ولأنه كان يعتقد أن التجميد سيضع المنظمة تحت ثقل ضغوط شديدة ان لم تفلح بدفعها للاستجابة لشروطه فهي على الأقل ستعرضها للمزيد من الانقسامات وستجعلها تعاني من الضعف الشديد الذي يسهل على النظام الاردني تحقيق خطته الرامية إلى تجاوز م.ت.ف وتمثيل الشعب الفلسطيني في اي صفقة تستهدف ثقة القضية الفلسطينية.

ورغم قرار الملك حسين بتجميد الاتفاق فان مصر حسني مبارك بذلت جهداً مضنياً لاحياء الاتفاق ورمت بكل ثقلها لمنع الغائه، في نفس الوقت الذي قامت الشخصيات والفصائل الوطنية الواقعية الثورية وبالاستناد إلى ارادة الشعب الفلسطيني وإلى حلفاء الثورة وم.ت.ف على المستويين العربي والدولي بالضغط لالغاء اتفاق عمان. ولقد استمرت هذه المعركة طوال خمسة عشر شهراً حاول اليمين الفلسطيني أن يتهرب خلالها من الاقدام على الالغاء إلا انه اصطدم بارادة متعاظمة، امتدت إلى قاعدته وعناصره وبعض قادته، تطالب بالالغاء، مما لم يترك فرصة اخرى امامه للمراوغة.

وأكثر من ذلك يهمنا أن نوضح أن معركة الغاء اتفاق عمان لم تنته بصدد قرار الالغاء، بل استمرت بعد ذلك حينما حاولت بعض العناصر القيادية في فتح وم.ت.ف أن تجمع تواقيع أثناء انعقاد المجلس على عريضه تطالب بالتراجع عن اتفاق عمان والاكتفاء بتجميده، إلا أن هذه المحاولة كان مصيرها الفشل أمام تمسك الغالبية بالبرنامج الوطني. بناءاً على ذلك نؤكد انه لو أن الاتفاق ميت حقاً لما احتاج إلى كل هذا الوقت وكل هذه الجهود لمراسيم دفنه، بل انه كان مجمداً مما كان يفتح الطريق للعودة إليه إذا توفرت ظروف ملائمة أما الآن فانه من المستحيل على الاقل على المدى المباشر العودة لهذا الاتفاق أو اتفاق شبيه له، لأن مثل هذه العودة تصطدم بعوائق لايمكن الاستهانة بها تبدأ بالبرنامج الوطني الذي تم اقراره، وتمر بالتشكيل الجديد لـ م.ت.ف، ولا تنتهي بعودة معظم تحالفات م.ت.ف العربية والدولية إلى صورتها لتضعها في موقعها الطبيعي. وعلى أية حال فإن من يريد تعريب اتفاق عمان لا يدفنه عن طريق الغائه انما بجمده بانتظار اللحظة المناسبة.

اقفال مكاتب م.ت.ف في مصر مسرحية أم نتيجة لقرارات دورة الجزائر

كما هو معروف فان ردة فعل النظام المصري على قرارات الدورة التوحيدية في الجزائر، كانت عنيفة وفاقت تصورات بعض الأوساط العربية الفلسطينية والعربية والدولية، وبما أن الفريق الذي قاطع دورة المجلس الوطني، يعتبر أن القرار الخاص بالعلاقة مع النظام المصري ليست كافية ومطاطية، فقد أخذ يجهد نفسه في البحث عن تفسير آخر لسلوك القيادة الرسمية المصرية، فلم يجد غير القول بأن ما جرى من اغلاق للمكاتب ليس سوى مسرحية سياسية!!

على العموم فان خالد محي الدين رئيس حزب التجمع في مصر، ساهم بطرح وجهة نظر لتفسير مستوى ردة فعل النظام المصري حين قال: ان السلطات المصرية اكتفت بعد انتهاء أعمال الدورة السادسة عشرة بتوجيه احتجاج شفوي على القرار المتعلق بمصر في حين أنها بعد دورة الجزائر أقامت الدنيا ولم تعقدها احتجاجاً على «المس بسيادة مصر» المتمثل في اشارة المجلس لمقررات الدورة السادسة عشرة عند الاشارة لتحديد العلاقة مع مصر. فماذا عدا عما بدا حتى يحدث هذا التغير الدراماتيكي؟ ان الفرق بين الحادثتين هام وجوهري وحاسم، ففي الحادثة الاولى كانت مقررات الدورة السادسة عشرة بداية مرحلة جديدة انطلق فيها اليمين الفلسطيني في سباق الركض وراء الحل الامريكي. أما في الحادثة الثانية فان احياء قرارات الدورة السادسة عشرة المتعلقة بالموقف من النظام المصري في ظل النهج

Digitized by Birzeit University Library

والسياق الذي تم فيه يعني أن م.ت.ف عادت من جديد إلى برنامجها الوطني، وإلى تحالفها مع فصائل حركة التحرر الوطني العربية وبلدان الاسرة الاشتراكية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي. وهذا بالضبط ما أخاف نظام حسني مبارك وسبب له الذعر وقاده لشن الحملة، لا على م.ت.ف فحسب وانما طالت حملته الظالمة الشعب الفلسطيني كذلك.

وللتدليل على مدى غضب النظام المصري وحنقه هو أنه يعلن جهاراً نهاراً انه يرفض ترطيب العلاقة مع م.ت.ف إذا ما بقيت ملتزمة بمقررات دورة الجزائر. هذه الرسالة حرص مبارك على توصيلها مباشرة عبر تصريحاته العلنية ورسائله إلى قادة م.ت.ف، حيث يصر على أن عودة العلاقات بين مصر والمنظمة إلى ما كانت عليه يقتضي أن توافق المنظمة على قرار ٢٤٢، وان تعود لاتفاق عمان.

ان مطالب حسني مبارك هذه مفهومة، لأن ابتعاد المنظمة عن سياسة الرهان على الحل الامريكي يفقد السياسة المصرية حجر الزاوية التي كانت ترتكز عليه لتسويق وتعريب التسوية الامريكية واتفاقيات كامب ديفيد.

فكما هو معروف، فان الادارة الامريكية تصر على اعتماد الخيار الاردني لحل أزمة الشرق الأوسط، وهذا يتطلب في الحد الأدنى تشكيل وفد اردني - فلسطيني، لتغطية حركة الاردن باتجاه انضاج شروط الحل الامريكي. ولمزيد من التوضيح نشير إلى ما اعلنه حسني مبارك في الاسابيع القليلة الماضية حين قال ان مصر تفضل اشتراك م.ت.ف بالمؤتمر الدولي، ولكن ما العمل امام رفض الادارة الامريكية واسرائيل؟ وأجاب لابديل امامنا سوى تشكيل وفد اردني - فلسطيني مشترك.

تاسيساً على ما تقدم، نطمئن الفريق الذي يزعق عن «الصيغة المطاطية» التي أقرتها دورة الجزائر بخصوص العلاقة مع مصر، بان هذه العلاقة دخلت في أزمة شاملة سيصعب تجاوزها بدون اسقاط اتفاقيات كامب ديفيد او موافقة المنظمة على شروط مبارك.

وعلى مايبدو فان كلا الامرين متعذر حدوثه، لأن نظام كامب ديفيد يصر على مواصلة التمسك بهذه الاتفاقيات وأكثر من ذلك يعمل على تعريبها، والمنظمة ليست بوارد العودة لاتفاق عمان والموافقة على قرار ٢٤٢ وأكبر دليل على ذلك أن حسني مبارك أعلن مؤخراً أن اعادة فتح مكاتب المنظمة بمصر يعد امراً مستحيلاً!!

وأخيراً نسال هذا الفريق، لماذا يتمسك بمواقفه بغض النظر عن كل هذه التطورات؟ وهل يريد هذا الفريق حقاً أن تقطع العلاقات نهائياً بين المنظمة ونظام حسني مبارك أم يريد ان تبقى الخطوط مفتوحة ليتكىء عليها في تبرير موقفه؟! اننا نتمنى أن يكون السعي جاداً لتاكيد قرارات المجلس بشان العلاقة مع النصام المصري ولتطوير هذه القرارات وتعميقها، ولكننا نشك في ذلك، لأن تحقق هذا الأمر سيسقط الحجة الأخيرة المتبقية في أيدي هذا الفريق. وإذا سقطت هذه الحجة، هل سيتم ابتداع حجج جديدة؟ لننتظر ونرى؟!

بعدما تقدم يبقى موضوع المؤتمر الدولي حيث يرفض أصحاب هذا الفريق هذه الفكرة من حيث الأساس ويعتبرونها مساساً بالميثاق الوطني الفلسطيني، واستعداداً للانخراط بتسوية تصفوية، وأخطر ما في الامر أن بعض الاصوات من هذا الفريق تحاول انطلاقاً من تبني الاتحاد السوفيتي لفكرة المؤتمر الدولي أن تغمز من قناته وتشكك في مواقفه معلنة رفضها «للتحالف العضوي» معه واختلافها مع مواقفه، رغم حديثها عن أن المؤتمر الدولي وهم كبير وأن الصراع يجب أن يوجه بالأساس ضد صيغة المظلة الدولية التي تطرحها الادارة الامريكية وحزب العمل الاسرائيلي وبعض الأطراف الرجعية العربية وعلى راسها النظام الاردني.

وعلى أية حال فإن المعركة الدائرة حالياً حول هذا الموضوع لاتعني على الاطلاق أن المؤتمر الدولي قد بات على الأبواب، لكنها معركة يحاول كل طرف أن يحرز من خلالها انتصارات تساعده في خوض المعارك القادمة فعلى سبيل المثال فان الحلف الأمريكي - الاسرائيلي وبتواطؤ رجعي عربي مفضوح يحاول أن يجعل من معركة المؤتمر الدولي فرصة سانحة لتحقيق هدف شطب م.ت.ف من معادلة الشرق الأوسط. الأمر الذي يفترض توفير الأسلحة والأوراق من قبل الأنظمة الوطنية العربية وم.ت.ف لكي يستطيع الاتحاد السوفيتي أن يستخدمها بهدف تكريس وترسيخ المنظمة كممثل للشعب الفلسطيني له الحق في المشاركة في أي بحث دولي لحل أزمة الشرق الأوسط. ان الجميع يدرك جيداً أن أمام المؤتمر الدولي عقبات ضخمة لايمكن تذليلها بسرعة، كما اننا نعرف، أن المؤتمر الدولي إذا ما عقد لن يحقق أهداف الامة العربية وخاصة حقوق الشعب الفلسطيني مالم يتم احداث تغييرات جوهرية على الأرض تجبر الحلف المعادي على التراجع. وهذا دونه نضال طويل وجهد شاق. وأخيراً، نوجه نداءاً صادقاً إلى جميع الوطنيين الذين قاطعوا دورة المجلس الوطني بان يغلبوا المصلحة الوطنية العليا على مصالحهم الفئوية الضيقة، فاذا كانت القوى المعادية كما عبرت أجهزة اعلامها - قد أستطاعت الامساك بالمغزى الرئيسي من انعقاد المجلس ومن نتائجه بالقول تعليقاً على اختتام أعماله أن المنظمة قد توحدت وانها باتت تحت المظلة السوفيتية، فالاولى على الوطنيين الفلسطينيين أن يدركوا ذلك. ولنرفع جميعاً شعاراً واحداً وحيداً. فلنعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية في مواجهة كل المؤامرات والأخطار التي تهدد القضية الفلسطينية وم.ت.ف ●

منظمة التحرير الفلسطينية تندد باقتراحات سنيورة وتوضح موقفها من فكرة المفاوضات المباشرة

تعقيبا على دعوة رئيس تحرير جريدة الفجر المقدسية حنا سنيورة، الداعية الى مشاركة الفلسطينيين في انتخابات بلدية القدس المزمع عقدها عام ١٩٨٨، قال الناطق الرسمي باسم م.ت.ف «ان افكاراً مثل المشاركة الفلسطينية في انتخابات المجالس البلدية الصهيونية في القدس العربية المحتلة التي اقترحها حنا سنيورة، افكار فردية وسلبية، وهذه الافكار مرفوضة رفضاً باتاً من م.ت.ف».

كما ادان «اي فكرة او برنامج يتعارض مع مهمة مقاومة الاحتلال ويقوض النضال ضد المحتل الصهيوني في ذكرى مرور ٢٠ عاماً على الاحتلال الصهيوني».

ومن ناحية اخرى صرح مصدر مسؤول في م.ت.ف تعقيباً على ماتناقلته وكالات الانباء حول الحوار والمفاوضات مع العدو الصهيوني بما يلي:

«ان م.ت.ف اكدت انطلاقاً من قرارات المجالس الوطنية التزامها بالمؤتمر الدولي الذي يعقد تحت اشراف الامم المتحدة وبحضور الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن واطراف النزاع بما فيها م.ت.ف وعلى قدم المساواة مع الاخرين لايجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية وقضية الشرق الاوسط.

لذلك فإن اي حديث عن مفاوضات مباشرة ينسف هذا المؤتمر ولايمثل سياسة م.ت.ف التي ترفض صفقات الحلول المنفردة والحلول الجزئية!!

كما اكد على التزام المنظمة بالكفاح المسلح الى جانب الاساليب الاخرى في النضال لاسترداد الحقوق المشروعة لشعبنا الفلسطيني والمتمثلة في حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس».

أفعال أمل وتصريحات قبلان تثير التساؤلات

هل تشتعل حرب المخيمات من جديد ؟

بالرغم من التطورات المتلاحقة التي تشهدها الساحة الوطنية في لبنان يومياً، وبالرغم من استشراس الهجمة الانعزالية على القوى والشخصيات الوطنية الذي مثل اغتيال الرئيس كرامي قمتها، وبالرغم من التصعيد الجنوني الذي تقوم به «اسرائيل» في الجنوب اللبناني عبر قصف القرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية.

بالرغم من كل ذلك، لازالت المخيمات الفلسطينية في بيروت تشهد حالة حصار تامة بعد مضي أشهر عديدة على إعلان فك الحصار التمويني عنها، فيما عادت ساحة مخيمات جنوب لبنان في منطقة صور لتشهد حملة اعتقالات واسعة ومضايقات تذكر بالحالة التي سبقت تفجير الوضع هناك.

الوضع الذي تعيشه مخيمات الفلسطينيين في بيروت والجنوب قد يحدث إذا ما استمرت التعديات زلزالاً آخر، ربما اكبر من ذلك الذي شهدته جولات معارك المخيمات السابقة. فلاشيء يؤدي في محصلته إلى وضع حل جذري ووطني لمشكلة المخيمات، وما هو كائن الآن أخطر بكثير مما كان، فمخيمات بيروت لازالت محاصرة ويمنع الدخول إليها أو الخروج منها إلا للنساء اللواتي لايسمح لهن بإدخال غير قدر ضئيل من المواد الغذائية لايكفي المحاصرين سوى يوماً أو يومين على الأكثر، أما الأدوية، فهي من الممنوعات ويحرم حلمها عند الدنو من المخيمات.

لقد أدى هذا الوضع الذي لازالت تفرضه حركة أمل إلى انتشار أمراض معدية وأوبئة تفتك بالمحاصرين وتوقع الضحايا بينهم، فقد اكتشفت في مخيم شاتيلا عشر حالات مرضية بحمى التيفوئيد، سبع اصابات اكتشفت خلال شهر شباط الماضي، وثلاث في شهر حزيران الجاري، مما دفع الهلال الأحمر الفلسطيني في المخيم إلى توجيه نداء لوزير الصحة اللبناني، جوزيف الهاشم، يناشده فيها أن تعمل الوزارة على تامين امصال من لقاحات التيفوئيد لاستكمال حملة التلقيح التي بدأتها منذ السابع من حزيران ولم تستكمل بسبب نقص الامصال.

اما في مخيم برج الباجنة، فلا يختلف الأمر كثيراً عنه في مخيم شاتيلا، فالامراض أيضاً تنتشر هناك، وسجلت في الأشهر التي تلت فك الحصار، الذي لم يتم فعلياً، حالات عدة من الجرب والأمراض الاخرى الجلدية والمعوية التي تتسبب بها كثرة الأوساخ الناتجة عن عدم وجود خدمات نظافة، وتلوث المياه بعد أن انفجرت المجاري التي لم يجر اصلاحها، ولم يسمح لأحد بالدخول من أجل القيام بهذه المهمة.

والأكثر خطورة ودلالة على سعي أمل الحثيث لتفجير معارك جديدة مايحدث في جنوب لبنان، حيث تشهد المنطقة الشرقية لمخيمي المية ومية وعين الحلوة حركة غير طبيعية لقوات حركة أمل من تدشيم وإمداد بالسلاح والبشر. أما في مخيمات صور، فالوضع عاد حول مخيم الرشيدية إلى سابق عهده، حيث مُنعت حركة الدخول والخروج واقتصرت على النساء والمسنين وعادت لتطبق الرقابة المشددة من قبل حواجز أمل حول المخيم على الداخلين إليه ومصادرة أي كميات من الأغذية تتجاوز حاجة بعض الأفراد ومصادرة أي نوع من أنواع الأدوية، في حين تعمل عناصر أمن حركة أمل على اعتقال الشباب الفلسطينيين في مخيم البص والبرج الشمالي والفلسطينيين الذين يسكنون مدينة صور والمناطق المحيطة بها، وقد ذكر بعض الذين استطاعوا الوصول إلى مدينة صيدا أن عشرات الفلسطينيين قد اعتقلوا خلال حملات نظمتها حركة أمل ووصفت بانها مشابهة، إن لم تكن اكثر ضراوة من حملات الجيش الصهيوني خلال فترة احتلاله للمنطقة، كما أكد القادمون من منطقة صور أن اعداداً كبيرة من عناصر أمل تجمعت من جديد حول مخيم الرشيدية وبدأت بتحصين مواقعها وتذخيرها.

هذه المظاهر الخطيرة التي تنبيء بانفجار جديد لحرب المخيمات تحدث في وقت تشهد فيه الساحة السياسية تطورات عديدة منذ إلغاء المجلس النيابي لاتفاق القاهرة الذي اعقبه اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي على يد القوى الانعزالية، وفي الوقت الذي تبذل فيه الجهود من أجل تكريس حالة اصطفاف وطني لبناني في وجه التآمر الانعزالي - الصهيوني المشترك على لبنان، ومما يسترعي الانتباه في هذا السياق المحاولات المعاكسة من قبل منظري حركة أمل أمثال المفتي قبلان التي تهدف إلى زج المسالة الفلسطينية وسط الساحة المتفجرة.

ففي خضم محاولات تشكيل جبهة وطنية عريضة لمواجهة المستجدات في الساحة اللبنانية دأبت حركة أمل على وضع العراقيل أمام هذا السعي بمحاولة فرضها القبول بإلغاء اتفاق القاهرة على القوى الوطنية اللبنانية كثمن لهذه الجبهة، أو من خلال طرحها مسالة الملف الفلسطيني ككل كاولوية في انشاء اي تكتل وطني. فقد طرح في هذا السياق عبد الأمير قبلان اربع عشرة نقطة راى انها اساسية وضرورية لأي جبهة وطنية، ست منها تتعلق بشكل كامل بالمسالة الفلسطينية، التي هي اصل العلة، كما ادعى قبلان، ويجب انتزاعها قبل التفكير باي عمل جبهوي.

عبر هذا الاصرار الذي لازالت حركة أمل تحمله لاستكمال ما بدأته ضد المخيمات الفلسطينية منذ عام ١٩٨٥، يبدو ان الامور تسير بوتيرة متسارعة نحو الانفجار مالم تقف القوى الوطنية اللبنانية وسوريا أمام هذا النهج الخطير وترفع الغطاء عنه وتعمل في المقابل على اعادة عرى التلاحم بين القوى الوطنية اللبنانية والثورة الفسطينية وسوريا، لأن هذا هو السبيل الوحيد لمواجهة الخطرين الانعزالي والصهيوني.

لقد برهنت المعارك السابقة ضد المخيمات الفلسطينية أن حركة أمل اكتوت بالنار التي اشعلتها. وإذا ما تكررت هذه الحرب فإن عواقبها ستكون بلا شك وخيمة على الساحة الوطنية الاسلامية. فالفلسطينيون سيدافعون عن أنفسهم وعن سلاحهم وعن حقهم المشروع في الكفاح ضد العدو الصهيوني، وضد المخططات الامريكية الصهيونية - الانعزالية الساعية إلى شطب منظمة التحرير الفلسطينية، وإلى فرض المشروع الانعزالي على الساحة اللبنانية باكملها.

نداء الى الرئيس حافظ الأسد

وجه اهالي شاتيلا نداء الى الرئيس السوري حافظ الأسد شرحوا فيه الاوضاع التي يعيشونها في ظل الحصار العسكري واوضحوا انهم لازالوا يدفنون شهداء المخيم في المسجد الذي تحول الى مقبرة جماعية تضم ٤٥٤ جثة وناشدوه باسم الانسانية والمبادىء القومية السامية والشرائع السماوية التدخل السريع لفك الحصار واعادة الاوضاع الى ماكانت عليه قبل حرب المخيمات وعودة العلاقات الاخوية بين المخيمات وجوارها

Digitized by Birzeit University Library

حبش يهنىء القذافي بذكرى جلاء القواعد الامريكية

ارسل الرفيق جورج حبش الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برقية تهنئة الى الاخ العقيد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح من سبتمبر بمناسبة مرور ذكرى جلاء القواعد الامريكية فيما يلي نصها:

في هذه الأيام، وانتم تحتفلون بذكرى اجلاء القواعد الامريكية عن بلادكم، تحتفل معكم كافة الجماهير العربية، ويقف معكم كل تقدمي شريف في العالم.

ان الثورة التي فجرتموها ضد النظام الملكي الرجعي، والضربات المتتالية التي وجهتموها للقوى الامبريالية مهدت الطريق أمام الشعب الليبي البطل لبناء بلده، وتحقيق تقدمه الاجتماعي، واصبحت الجماهيرية الليبية سنداً لكافة قوى التحرر العربية والعالمية.

وفي هذا المجال فاننا نخص بالذكر دعمكم المستمر للشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه، وبخاصة حقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة بقيادة م ت ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهنا لابد من ذكر الجهود الكبيرة التي بذلتموها في سبيل تحقيق وحدة م ت ف والتي توجت، مع جهود كافة اصدقاء الشعب الفلسطيني بعقد الدورة التوحيدية للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر هذه الدورة التي اعادت م ت ف الى خطها الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية، والتي اغلقت بوابات عمان والقاهرة للحل الامريكي الاستسلامي.

الاخ العقيد

لم يكن غريباً، بعد كل ماحققته الجماهيرية الليبية التي تتكالب القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية على ثورتكم، وتحاول مراراً وتكراراً تقويض منجزاتكم، فمن الاعتداء لنظام معمكر داوود على الجماهيرية الليبية، الى وصف دعمكم لحركات التحرر العالمية، بانه دعم للارهاب، الى خرق مياه ليبيا الاقليمية مراراً وتكراراً، الى الاعتداء المباشر على بلدكم بالغارات الجوية، الى آخر ما هنالك من صنوف العدوان والارهاب، وقد باءت بالفشل هذه المحاولات جميعاً، وستبؤ مثلها بالفشل اية محاولة جديدة يقوم بها المعتدون.

اننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، اذ نهنئكم بهذه الذكرى العزيزة على قلوبنا، نؤكد لكم مرة اخرى اننا نقف معكم في نضالكم للدفاع عن ثورتكم ضد كافة الاعداء، ونثق ان ثورة الفاتح من سبتمبر ستظل منتصرة ماظل الشعب الليبي البطل مكافحاً ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية.

- لترتفع رايات النضال خفاقة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية.
- ولتتوحد كافة الجماهير العربية في هذا النضال

سؤال.. ينتظر جواب

احد الامناء العامين لاحدى الفصائل الفلسطينية التي قاطعت دورة الوحدة الوطنية، قال في مقابلة اجرتها معه مجلة «الشراع» اللبنانية ان الرفيق جورج حبش الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين اعرب بكل صراحة بعد عودته الى دمشق عن ندمه الشديد لاشتراك الجبهة الشعبية في دورة الجزائر، وعزا ذلك لتعرض الجبهة لضغوط عربية ودولية مكثفة.

اننا نسال الامين العام المذكور، من اين استقى هذه المعلومات الكاذبة؟ ونطمئنه بان الجبهة الشعبية شاركت في اعمال المجلس بقناعة تامة، وان تاريخها القريب والبعيد يدل على انها ليست من الفصائل التي تخضع للضغوط من اية جهة اتت!!

ويهنىء البيض بنجاح انعقاد الكونفرنس الحزبي

بعث الرفيق جورج حبش الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برقية تهنئة للرفيق علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني والرفاق اعضاء اللجنة المركزية هنأهم فيها بنجاح الكونفرنس الحزبي وفيما يلي نصها:

باسم اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وباسمي شخصياً نرسل لكم أطيب التحيات وأصدق التمنيات بنجاح كونفرنسكم الحزبي. آملين ان يشكل هذا الكونفرنس علامة هامة في مسيرة حزبكم على طريق تجاوز المحن والصعوبات التي عاشتها بلادكم اثناء احداث يناير ١٩٨٦ الاليمة والدامية.

ان انعقاد كونفرنسكم الحزبي يشكل المناسبة الطبيعية والملائمة لتقييم مسيرة الثورة والتجربة وبحث كافة القضايا والموضوعات بروح علمية ثورية صريحة وجذرية ورفاقية وصولاً لتحديد المهمات المستقبلية بدقة ووضوح بما يكفل الوحدة الداخلية للحزب ويعزز من دوره وهيبته في قيادة المجتمع لتحقيق كامل اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية والتحولات الاشتراكية في بلادكم العزيزة على قلوبنا وقلوب كل الثوريين والتقدميين على الصعيدين العربي والاممي.

أيها الرفاق

يأتي انعقاد كونفرنسكم الحزبي والثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية قد استعادت وحدتها على اساس برنامجها الوطني المعادي للامبريالية والصهيونية - برنامج العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني.

وبهذه المناسبة اسمحوا لنا أن نحيي الجهود الدؤوبة والنضالات التي بذلها حزبكم - الحزب الاشتراكي اليمني - من أجل تحقيق وصنع هذا الانتصار الكبير.

وفي أرضنا الفلسطينية الحبيبة المحتلة يستمر اهلنا وشعبنا في مقاومة الغزاة الصهاينة بالحجارة والسكاكين وقنابل المولوتوف في انتفاضات عارمة مستمرة وهادرة معلنة للعالم اجمع رفض اتفاقات كامب ديفيد، رفض ٢٤٢، رفض الحكم الاداري الذاتي رفض التقاسم الوظيفي، رفض البدائل عن منظمة التحرير، رفض التطبيع قبل التوقيع رفض الخيار الاردني، والاصرار على حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وتشبث شعبنا بحقوقه الوطنية واصراره على مواصلة النضال حتى تحقيق انتصاره العظيم رغم كل آلة الارهاب والقمع الصهيوني، ورغم كل الدعم الامبريالي، ورغم كل الخنوع العربي الرجعي.

وفي لبنان تواجه جماهيرنا في المخيمات الحصار وحروب الابادة والتدمير والقتل والتجويع باصرار على الحفاظ على البندقية المقاتلة بوجه استمرار مؤامرة شطب البندقية الفلسطينية وشطب منظمة التحرير الفلسطينية التي تنفذها حركة أمل واصحاب مخططها وتصمد جماهير المخيمات البطلة وتصمد البندقية وتصمد وتتوحد منظمة التحرير الفلسطينية.

اننا نعمل أيها الرفاق بعد توحيد منظمة التحرير الفلسطينية لاستعادة دورها وهيبتها ومكانتها على كافة الاصعدة الجماهيرية والعربية والدولية، نسعى لاستعادة العلاقات الكفاحية الوطنية الفلسطينية - اللبنانية، نسعى لتطبيع وتعزيز علاقات سوريا مع منظمة التحرير الفلسطينية لتستعيد مثلث الصمود الفلسطيني الوطني اللبناني السوري على طريق تفعيل جبهة الصمود والتصدي ولتحقيق المستوى الممكن من التضامن العربي على اساس معاد للحلول الاستسلامية التصفوية، ونعمل لتوطيد وتعميق تحالفنا مع البلدان الاشتراكية وفي طليعتها الاتحاد السوفيتي الصديق الوفي لشعبنا ولامتنا العربية، وبالاستناد لهذا التحالف نسعى لتعديل ميزان القوى بما يضمن تحقيق اهداف شعبنا في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

أيها الرفاق، باسم جماهيرنا المناضلة المنتفضة في أرضنا المحتلة، وباسم جماهير المخيمات المقاتلة، دفاعاً عن حقها وسلاحها وحماية للثورة ومنظمة التحرير، باسم اسرانا ومناضلينا نحيي كونفرنسكم الحزبي ونتمنى لحزبكم ولشعبكم دوام النجاح والتقدم والازدهار.

اعتقل الناصريون .. ثم أفرج عنهم:

مخطط شامل لارهاب الشعب المصري

في أعقاب محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا، وزير الداخلية المصري الاسبق في أوائل الشهر الماضي، شنت أجهزة امن النظام المصري، حملة اعتقالات واسعة النطاق، بين صفوف الجماعات الاسلامية، والمعارضة منها خصوصاً، مثل تنظيم الجهاد..

لكن امن النظام، واستقراره لم يتحقق.. اذ سرعان ماكانت العملية الثانية في أواخر الشهر نفسه، باطلاق النار على سيارة ديبلوماسية امريكية، كانت تقل مسؤول الامن الاقليمي في وكالة المخابرات المركزية ومسؤول امن السفارة الامريكية في القاهرة وهي العملية التي نسبتها منظمة «ثورة مصر» لنفسها.

عند هذا الحد، كان على النظام أن يكشر عن انيابه، ذلك أن «نذر الخطر تتجمع» وبما هو اكبر بكثير من عملية اغتيال أو اكثر.. نجحت في تحقيق هدفها أو لم تنجح..! هكذا اتسع نطاق حملة الاعتقالات نوعياً، بالقاء القبض على عدد من كوادر الحزب الاشتراكي العربي الناصري، بعد مالجأت اجهزة أمن النظام الى «دفاترها القديمة» واستخرجت من جعبتها التهمة الجديدة - القديمة، البالية من كثرة استخدامها، وهي تشكيل تنظيم مسلح يهدف الى اسقاط نظام الحكم بالقوة، والتخابر مع دولة اجنبية، كانت هذه المرة سوريا!!!

لقد اثارت مثل هذه العمليات، وخصوصاً بعدما اضيفت لها محاولة اغتيال مكرم محمد احمد رئيس تحرير مجلة المصور الرسمية، قلق النظام، رغم أنها لاتشكل تهديداً جدياً وخطيراً.. ذلك لأن الظروف والاوضاع الاقتصادية - الاجتماعية التي افرزت هذه الظاهرة - ان جازت لنا هذه التسمية - مرشحة للاحتدام والتفاقم خلال الفترة القادمة، وخاصة بعد اذعان النظام لشروط صندوق النقد الدولي، وتعويم الجنيه، وذهاب الحكومة المصرية الى «نادي باريس» لاعادة جدولة ديونها، بكل مايترتب على ذلك من أعباء متزايدة يتحملها المواطن المصري، فوق ماكان يتحمله أصلاً منها..

ولأن شبح انتفاضة يناير ١٩٧٧ الجماهيرية، مازال جاثماً على صدر النظام، فقد كان على هذا الاخير، ان يتحسب من الآن لمواجهة أي رد فعل جماهيري متوقع ضد الالتزام بتنفيذ برنامج صندوق النقد «لاصلاح المسار الاقتصادي» وهو البرنامج الذي بدأ بتعويم الجنيه، ولن ينتهي بتخفيض اعتمادات دعم السلع الغذائية والاستهلاكية الاساسية، في الموازنة الجديدة بنسبة ١٨٪ بل هناك الكثير من الاجراءات والقرارات الاخرى المنتظر تنفيذها بعد انتخابات رئاسة الجمهورية التي ستجري في أواخر الصيف الحالي.. فضلاً عن الكثير من الشروط الاخرى السياسية والعسكرية، التي تعهد النظام بتنفيذها وبضمنها مناورات النجم الساطع ٨٧ المقرر اجراؤها في يوليو/ تموز المقبل..

لذا وجد النظام في محاولات الاغتيال التي وقعت، ذريعة مناسبة، لتبرير بدء التوسيع النوعي لحملة الاعتقالات، لتشمل الكوادر الناصرية، والتلويح.. ضمناً احياناً وصراحة احياناً أخرى - بامكانية أن تتسع هذه الحملة لتشمل قوى المعارضة الوطنية الاخرى.. الامر الذي يبدو واضحاً في الاحاديث المكثفة عن اعداد واصدار قانون جديد لمكافحة «الارهاب».. وكذلك في التصريحات المتلاحقة لوزير الداخلية زكي بدر بدء من أن الاعتقالات تمت بموجب قانون الطوارىء.. وصولاً حد القول «لو احتاج امن مصر الى القبضة على ٢٠ الف مواطن، فسوف افعل ذلك في ليلة واحدة»!!.. الاهالي ١٩٨٧/٦/١٠..

هكذا لم تكن حملة الاعتقالات التي تعرض لها الناصريون، سوى جزء من مخطط متكامل لقمع وارهاب الشعب المصري وقواه الوطنية والتقدمية والديمقراطية، وهو مخطط لايجد النظام المصري امامه بديلاً من اللجوء اليه، ازاء عجزه المتزايد عن حل مشاكل الجماهير، بل امام ازدياد حدة ازمته الشاملة، والتي تقود - في الواقع - الى ازدياد احتدام وتفاقم هذه المشاكل..

ولعل مايؤكد صحة مانقوله، انه بعد مضي اكثر من اسبوعين على اعتقال الناصريين، تم الافراج عن معظمهم، دون ان توجه إلى اي منهم اية تهمة.. بل حتى دون توجيه اي سؤال إلى اي منهم..

ومن المفارقات المثيرة، ان النظام الذي حجب عن الناصريين حق تشكيل حزبهم.. هو نفسه الذي يأتي الآن ليوجه اليهم «تهمة» تشكيل تنظيم سري، اضاف اليه - كما هي العادة - صفة «مسلح»..

ولئن كان الافراج عن معظم «المتهمين»، امراً متوقعاً نتيجة الخبرة الطويلة في كيفية تعاطي اجهزة الامن مع القوى السياسية المعارضة، واسلوب تلفيق الاتهامات الممجوج.. فان هذا الافراج - من جانب آخر - يشير إلى مدى ضعف النظام الحاكم، وهشاشة بنائه.. ومع ذلك فان استعراض القوة ضروري.. وحملة الارهاب قادمة..!

شاهر عبد المجيد

بيان لتجمع الوطنيين المصريين في الخارج

اكد تجمع الوطنيين المصريين في الخارج، ان ازدياد حجم تمثيل القوى اليمينية الرجعية والدينية السلفية، في مجلس الشعب المصري، مع التغييب الكامل لقوى ورموز اليسار الوطني، انما تعكس حرص المؤسسة الحاكمة على اعادة ترتيب اوضاعها، ونجاحها في ضم قطاعات مؤثرة من الجماعات الدينية إلى صفوف التحالف الحاكم، بهدف دعم صفوفه سياسياً واقتصادياً..

واشار (التجمع)، في بيان له عرض فيه لتطورات الاوضاع في مصر، إلى رضوخ النظام المصري لشروط صندوق النقد الدولي السياسية والاقتصادية، وبما يعزز ويؤكد من قيود التبعية للامبريالية العالمية، والامريكية خصوصاً، مما ادى - إلى جانب ضعف القوى الوطنية واليسارية - إلى انتشار وتصاعد موجة الاغتيالات الفردية، التي وان كانت «تعبر عن مشاعر الشعب المصري ازاء النظام الحاكم واسياده في واشنطن وتل ابيب، إلا ان وقوعها بمعزل عن الحركة الجماهيرية وقفزاً فوق تطور نضالها الوطني، الاجتماعي، وحصرها في اطار الانتقام والأخذ بالثار، جعل منها ذريعة مناسبة يتكىء عليها النظام لشن حملة الاعتقالات الواسعة ضد الجماعات الاسلامية المعارضة، ثم ضد كوادر الحزب الاشتراكي العربي الناصري»..

واشار تجمع الوطنيين المصريين في الخارج، في بيانه، إلى اغلاق السلطات الحاكمة لمكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في مصر، واعلان مبارك ان هذا القرار لارجعة فيه.. وربط بين مجمل سياسات النظام المصري الداخلية وسياساته الخارجية، وخصوصاً «سعيه الحثيث لتصفية القضية الفلسطينية وانهاء الصراع العربي الصهيوني، بعقد مؤتمر دولي حسب المواصفات الامريكية الاسرائيلية وبما يقود إلى تعريب كامب ديفيد وبسط الهيمنة الامبريالية الامريكية على المنطقة العربية»..

Digitized by Birzeit University Library

قضايا اقتصادية

ديون مصر وتعويم الجنية

د. هادي حسن

لايمكن فهم جوهر السياسات النقدية التي بدأ النظام المصري بتطبيقها، دون ان نضعها في سياقها السياسي والاجتماعي. فالسياسات النقدية واحدة من اخطر السياسات الاقتصادية واكثرها حساسية بالنسبة لوضع الفئات الاجتماعية. هذه الخطورة والحساسية ينبثقان من طبيعة وظيفة النقود وعلاقتها بآلية الانتاج والتبادل والتوزيع، اي انها تتعلق بطبيعة خيارات النظام الاقتصادي - السياسي ومضامينها الاجتماعية. ومادامت النقود بالنسبة للاقتصاد، هي بمثابة الزيت للماكنة، فالسياسة النقدية لا ي نظام تستهدف التاثير على آلية الاقتصاد (الانتاج التبادل، التوزيع) كي تلبي مصالح القوى الاجتماعية المهيمنة التي ترسم تلك السياسات. واذا ماانصب جوهر السياسة النقدية على تحديد آلية العلاقة فيما بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية، فالمسالة لاتتعلق آنئذ بالخيارات الاجتماعية وحسب، بل بخيارات سياسية دولية. والواقع، لايمكن فصل الخيارات الاجتماعية للانظمة العربية، والنظام المصري من بين اهمها، عن طبيعة الصراع في المنطقة، فهذه تحدد تلك. اذا ماأخذ بعين الاعتبار ان الصراع العربي - الصهيوني، يرمز في نهاية المطاف الى طبيعة الخيار الأشمل الذي تدفع المنطقة العربية الى الاستكانة له، والخيار الاشمل الذي ستقرر على قاعدته نهايات الصراع العربي - الصهيوني، هو اقامة واقع اجتماعي - اقتصادي ينخرط بالنظام الرأسمالي ويتحالف معه، الامر الذي سيفرض منطقه الخاص على كل صراعات المنطقة العربية. لهذا السبب، فان وضع السياسة النقدية للنظام المصري خارج هذا السياق، سيختزل دون شك كامل القضية الى تفسير اقتصادوي بحت ومعزول عن معانيه الاجتماعية والسياسية.

تاتي السياسة النقدية الجديدة التي اقرها النظام المصري، تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي، والتي بدونها ماكان بمقدور مصر اعادة جدولة ديونها المتراكمة والحصول على قروض جديدة (٣٤٥ مليون دولار من صندوق النقد الدولي ومليار دولار من البنك الدولي للانشاء والتعمير). والواقع فان حجم الديون المتراكمة على مصر، يشكل قيداً قاسياً على الاقتصاد، حيث انها تبلغ الآن حوالي ٤٥ مليار دولار، وهي تساوي مايقارب كامل الناتج المحلي الاجمالي لسنة ١٩٨٦. وتدعي وسائل الاعلام الرسمية ان قضية ديون مصر تضرب بجذورها منذ المرحلة الناصرية وتطبيقاتها الاشتراكية. بيد ان الوقائع تؤكد عكس ذلك تماماً. فحين تسلم السادات الحكم كانت ديون مصر لاتتجاوز المليار ونصف المليار دولار - معظمها قروض عسكرية - وفي عام ١٩٨١ حيث تسلم مبارك الحكم بلغت ديون مصر حوالي الثمانية عشر مليار دولار، وتصل اليوم ٤٥ مليار دولار، اي از مديونية مصر تفاقمت اثناء مايسمى بمرحلة الانفتاح وبسببها. كما واز الفئات الاجتماعية المهيمنة هي التي قادت الوضع الاقتصادي الى الأرتهان للديون الخارجية. وهنالك من الوقائع مايؤكد ذلك ايضاً. تؤكد معلومات القمم العربية ان السادات كان قد حصل من الدول العربية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٨ على حوالي ١١,٥ مليار دولار على شكل معونات اقتصادية معظمها تحويلات مالية سائلة ومباشرة فضلاً عن ٦ مليارات دولار لتسديد قيمة مشتريات مصر من السلاح قبل عام ١٩٧٣.

واذا كانت مصر قد حصلت من العرب على حوالي ٢٢ مليار دولار ومن الولايات المتحدة على حوالي ١٠ مليار دولار، فضلاً عن ١٠ مليار دولار من الدول الأوربية. واذا كان الخبراء يقدرون حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج بحوالى ٣٠ مليار دولار خلال الفترة ١٩٧١- ١٩٨١، فان مجموع ماحصلت عليه مصر يمكن ان يصل في حدود التقديرات المعتدلة الى حوالي ٧٢ مليار دولار. وما انفق منها على مشروعات التنمية حوالي ٣٠ مليار دولار، وهذ يعني ان حجم الاموال الموجودة في الخارج - الهاربة والمهربة - لايقل عن ٤٢ مليار دولار. وهو مايعادل الديون المصرية. وهكذا، وبدلاً من قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوظيفتهما كاجهزة دولية ترعى مصالح الدول الدائنة والمدينة وتمكين مصر من استعادة اموالها المهربة، تقوم باستغلال قضية الديون لفرض خيارات سياسية.

ان شروط صندوق النقد الدولي التي تقوم الحكومة المصرية بتنفيذها تتلخص برفع سعر الفائدة، والغاء الدعم (يعني رفع الاسعار) وتجميد الأجور، وتعويم الجنيه المصري، حيث يرى خبراء هذا الصندوق بان هذه الوسائل ستؤدي الى حفز النشاط الاقتصادي وتضمن حرية القطاع الخاص، الأمر الذي سيقلل من عجز ميزان المدفوعات ويساعد مصر بالتالي على الوفاء بديونها. وفيما يتعلق بتعويم الجنيه المصري، يعتقد واضعو السياسة النقدية، ان ذلك سيؤدي الى الغاء أسعار الصرف المتعددة للجنيه المصري بحيث تتحدد قيمته الشرائية بضوء العرض والطلب الأمر الذي سيمكن الجهاز المصرفي من استقطاب العملات الأجنبية وتوظيفها في الانشطة الاقتصادية. ويعني تعويم الجنيه المصري اضفاء الشرعية على اسعار السوق السوداء للعملة الأجنبية، واباحة تداولها من خلال البنوك المعتمدة العامة والخاصة والمشتركة.

هكذا أصبح تعويم الجنيه وتركه لقوى العرض والطلب أمراً واقعاً مما ادى الى نشوء توترات عنيفة انعكست فوراً على اسعار السلع المستوردة، حيث اختفى بعضها وتقلص المعروض من الآخر، وخصوصاً تلك السلع التي انتقل تمويل استيرادها من مجمع البنوك الى السوق الحرة، ومن بين تلك السلع: اللحوم الحية والمجمدة والدواجن والاسماك والعدس والسمسم وبعض الادوية وحليب الاطفال وشمل ذلك حديد التسليح والاسمنت، واختفت من الاسواق السلع التي يدخل في انتاجها مكون

اجنبي مستورد كالتلفزيونات والثلاجات وقطع غيار السيارات والأجهزة الكهربائية. اما السلع المنتجة محلياً فقد انعكس عليها قرار تعويم الجنيه فارتفع سعر بعضها واخفى التجار البعض الآخر. وفي الاسواق الشعبية ارتفع سعر كيلو اللحم البلدي من ٧ جنيهات الى ١٣ جنيهاً، فيما ارتفعت اسعار الدواجن الحية بمعدل يتراوح بين خمسة وعشرين قرشاً وخمسين قرشاً، فيما ارتفعت اسعار الزبدة بما يعادل جنيه وثلاثة جنيهات للكيلو الواحد. ولحقت الزيادة في الاسعار ايضاً السمن البلدي الذي ارتفع سعره خمسين قرشاً للكيلو الواحدة، وارتفع سعر المكرونة من ٢٥ الى ٣٠ قرشاً فيما ارتفع سعر كيس الدقيق زنة ٥ كيلو الى ١٥٠ قرشاً في السوق السوداء لماذا حدث هذا التوتر في الاسعار حال تعويم الجنيه؟ ذلك لأن قيمة الجنيه انخفضت فوراً بمقدار ٦٠٪ من قيمته الشرائية حيث أصبح الدولار يعادل حوالي ٢٥٠ قرشاً بعد ان كان سعر الصرف الرسمي يعادل ١٣٥ قرشاً. وهكذا فان تعويم الجنيه جاء لصالح المضاربين واضفاء وضع مشروع وقانوني لهم، في الوقت الذي يؤدي فيه ذلك الى تدهور وضع الفئات الأجتماعية الفقيرة ومحدودي الدخل، ومن هنا يظهر الطابع الطبقي للسياسة النقدية للنظام المصري.

واذا ماكان تعويم الجنيه المصري ينطوي على اساس طبقي واضح، فهل ستؤدي انعكاساته الى حفز الفعاليات الاقتصادية ومن ثم تقليل عجز ميزان مدفوعات مصر؟ من المعلوم ان ٧٨,٢٪ من الانتاج والاستهلاك واعادة الانتاج في الاقتصاد المصري تعتمد على الاستيرادات (هذه النسبه تمثل حصة الاستيرادات من مجمل ناتج الزراعة والصناعة التحويلية وتكوين راس المال الاجتماعي)، فان المنتج النهائي سيرتفع سعره بمقدار ماتنخفض قيمة الجنيه الشرائية ازاء العملات الأجنبية، وهكذا ستتوالى على مصر موجات من الغلاء. اما بالنسبة للصادرات، حيث ان صندوق النقد الدولي يراهن على انخفاض اسعارها كنتيجة لانخفاض قيمة الجنيه الشرائية، وعلى اساس ذلك ستتمتع بوضع تنافسي في السوق الدولية، الأمر الذي سيؤدي، بتصور خبراء الصندوق، الى حفز الانتاج وزيادة الصادرات مما سيقلل حسب زعمهم من عجز ميزان المدفوعات المصري. والحال، وحيث ان مدخلات الانتاج المحلي تعتمد بدرجة بالغة على مكونات مستوردة، فانها سترفع من كلفة الانتاج، وتنعكس بالتالي على الاسعار وترفع من مستواها، مما يقلل من وضعها التنافسي في السوق الدولية. هذا من ناحية، ومن ناحية إخرى، يتوهم خبراء صندوق النقد الدولي ان جهاز الانتاج المحلي في مصر يتمتع بمرونة عالية بحيث سيؤدي مجرد ارتفاع الاسعار لتكيف هذا الجهاز ويرتفع بالتالي حجم انتاجه، والحال ان اجهزة الانتاج في البلدان النامية وفي مصر خصوصاً، لاتتمتع بمرونة عالية للتكيف بسبب جمود مكونات العرض في هذه الاقتصادات وفقرها.

كما وان تعويم الجنيه المصري سوف لن يقضي على السوق السوداء. فذلك مشكوك فيه ايضاً، لانه سيخلق سباقاً محموماً بين تجار العملة وشركات توظيف الأموال من المصارف والبنوك من الجانب الآخر. ذلك لان مصالح العناصر الكومبرادورية للتجار واصحاب الشركات تقتضي باستمرار المضاربة في سوق العملات، الأمر الذي سيدفع بهم الى التحكم بقوى العرض والطلب وبما سيحقق اكبر ربح ممكن، ولهذا فان سوق العملات السوداء ستبقى قائمة، مما سيؤدي باستمرار لانخفاض قيمة الجنيه الشرائية، وتلحق بالتالي اضرار بالغة بقضية زيادة الانتاج التي تزعمها السياسة النقدية المصرية.

والواقع، فان جوهر سياسة تعويم الجنيه المصري هو جوهر طبقي يستهدف إغناء الطبقات الكومبرادورية والطفيلية في المجتمع المصري، وعلى حساب الطبقات المسحوقة، ذلك لأنها تؤدي الى ارتفاع تكاليف المعيشه بشكل اساسي لأنها ترفع من تكاليف الانتاج، وبالتالي فانها ترفع من حصة الأرباح في مجمل تكوين الدخل القومي والذي تستقطبه الطبقات الاجتماعية الاستغلالية. ولو ان الحكومة المصرية لم تجد في شروط صندوق النقد الدولي خياراتها الطبقية والسياسية، لما لجأت الى سياسات جزئية لاتتعلق بجوهر المشكلة الاقتصادية. فقضية الاقتصاد المصري لاتكمن بادارة النقود، انما تكمن في عملية الانتاج وتشخيص مختلف مشكلاته. فزيادة الانتاج هي محور اية محاولة لانقاذ الاقتصاد المصري، كما وان معالجة معوقات الانتاج لايمكن ان تقوم على كاهل الفئات الاجتماعية المسحوقة. ان ثمنَ اصلاح الاقتصاد المصري ينبغي ان تدفعه الطبقات الاجتماعية القادرة على ذلك. اما مشكلة ديون مصر فلا يمكن للاقتصاد المصري ببنيته الحالية ان يقدم علاجاً لها، ومن خلال سياسات تكبل حركته بدلاً عن اطلاقها، ولو لم يجد صندوق النقد الدولي في وصفاته المقدمة للنظام المصري خياراً سياسياً يقوم على اسس مادية واجتماعية، لسعى الى وضع الأسس والآليات التي تعيد للأقتصاد المصري امواله المهربه التي تزيد على كل مترتبات المديونية المصري، والتي تستخدمها بنوك الدول الدائنة في تسيير دورة رأس المال النقدي الرأسمالية.

الا يذكرنا وضع مصر الرسمي هذا بوضعها ماقبل حوالي مائة عام حين سعى يومها اسماعيل باشا عبر القروض الأجنبية الى تحديث مصر؟ في حينها وقعت البلاد في براثن الاحتكارات والاطماع الخارجية، وبلغ الأمر بالدول الأوربية الى فرض حكومة على الشعب المصري. آنذاك ناءت مصر بحملها من القروض ووقعت البلاد تحت الاحتلال والسيطرة اللذين كلفاها ثمانية عقود من الصراع من اجل الاستقلال. ومن جانب آخر، الا تذكرنا الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بما يشبه والى حد بعيد، سنوات الغليان التي شهدتها مصر مابين ١٩٤٧ و١٩٥٢؟ آنذاك بدت مصر كما تبدو واليوم امام طريق مسدود، أزمات اقتصادية وسياسية واغتيالات.. فالتاريخ دائماً يفاجيء الجميع، وخيار النظام المصري الحالي هو الذي كبلها بالديون والمآزق الاجتماعية. ●

Digitized by Birzeit University Library

في مؤتمره التاسع

الشيوعي التونسي يندد بارهاب بورقيبة ويحذر من «قفزة الى المجهول»

لاول مرة منذ ربع قرن تمكن الحزب الشيوعي التونسي في الاسبوع الماضي من عقد مؤتمر وطني علني له، فبحضور ١٤٠ مندوباً يمثلون منظمات الحزب في المناطق والمدن التونسية المختلفة وبمشاركة ١٠٠ مندوب يمثلون الاحزاب الشيوعية والعمالية وحركات التحرر الوطني العربية والعالمية شهدت العاصمة التونسية في الفترة بين ١٢ و١٤ حزيران الجاري أعمال المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي التونسي الذي شارك فيه وفد عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برئاسة الرفيق عمر قطيش عضو المكتب السياسي للجبهة.

وهذا هو أول مؤتمر علني للحزب منذ أن فرضت السلطات التونسية حظراً شاملاً على نشاطاته في العام ١٩٦٢، ومنذ أن اضطرت هذه السلطات الى الاعتراف بوجود الحزب ودوره وبشرعيته في العام ١٩٨١.

وفي التقرير الذي أعدته اللجنة المركزية للحزب والقاه في المؤتمر الرفيق محمد حرمل الامين العام للجنة المركزية جرى تحميل الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم برئاسة الحبيب بورقيبة «مسؤولية الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تجتازها البلاد» ودعا الحزب الى تشكيل جبهة عريضة تضم كل الاتجاهات السياسية لتجنيب البلاد «قفزة الى المجهول» وادان التقرير التوجهات «الليبرالية» للحياة الاقتصادية في تونس، وأكد انها «لاتساعد الا على ازدهار الرأسمالية الطفيلية وتبعية البلاد».

وتعاني تونس من ازمة اقتصادية واجتماعية وسياسية شاملة تتجلى في اشتداد وتائر التضخم الاقتصادي والبطالة وازدياد اسعار السلع الاساسية وتراكم الديون الخارجية والعجز عن سدادها كما تتجلى في تفاقم الخلافات والصراعات داخل المجموعة الحاكمة حول خلافة بورقيبة، وفي تصاعد حملات القمع والارهاب ضد مختلف الحركات السياسية والنقابات العمالية والمنظمات الاجتماعية، وبعد أن كانت الحركة العمالية والقوى اليسارية قد تعرضت في السنوات الماضية الى شتى اشكال الاضطهاد والملاحقة والتضييق على الحريات، شملت هذه الحملة في الفترة الاخيرة قوى التيار الديني والمدافعين عن حقوق الانسان في تونس.

وقد اكد تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التونسي الى المؤتمر التاسع للحزب معارضة الحزب «لكل اشكال المساس بالحريات الفردية والعامة». وطالب بوضع حد لموجة القمع التي تشهدها البلاد، واشار محمد حرمل الى الخلافات الايدلوجية بين الحزب الشيوعي التونسي والتيار الاسلامي والى المخاطر التي ينطوي عليها استخدام الدين لاغراض سياسية، الا انه اكد أن الحزب الشيوعي التونسي «الذي يعارض الجهالة والقدرية والذي رفض دائماً كل الوصاية على الاسلام، يدين في المقابل القمع ولايمكن أن يتحمل المساس بحريات المواطنين». وأضاف: نحن نؤمن بالحرية والديمقراطية ونرى ان فرض سبل القمع على التيار الاسلامي يمكن أن يساعد على ظهور مجموعات صغيرة متعصبة».

وشدد الرفيق حرمل على ادانة القمع الذي يمارسه النظام التونسي وفرضه القيود على النقابات العمالية وحرية الصحافة ودعا الى التعددية السياسية، وانتقد عدم وجود نقابات عمالية تمثيلية، وادان قيام السلطة التونسية بانشاء هيئة حكومية ممسوخة لـ«حقوق الانسان» بديلاً عن «التحالف التونسي للدفاع عن حقوق الانسان» وكانت السلطة التونسية ـ كما هو معلوم، قد اعتقلت في العام الماضي قيادة الاتحاد التونسي للشغل وحكمت عليها بالسجن لمدد مختلفة وعينت بالقوة قيادة جديدة، كما شنت حملة واسعة ضد الحركات الاسلامية وخصوصاً حركة «الاتجاه الاسلامي» واعتقلت زعيمها راشد غنوشي وعدة مئات من اعضائها، كما انها اعتقلت في نيسان الماضي الامين العام للتحالف التونسي للدفاع عن حقوق الانسان خميس الشمري في محاولة للحد من نشاط التحالف الذي نظم حملة فعالة دفاعاً عن حقوق الانسان في تونس.

وقد القى الرفيق عمر قطيش، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ورئيس وفدها كلمة حيا بمستهلها الحزب الشيوعي التونسي ومؤتمره التاسع وتمنى له النجاح في تحقيق اهدافه المرجوة.

ثم انتقل للحديث عن الدور الذي تمثله الطبقة العاملة واحزابها في المنطقة العربية، وتعرض للحركة السياسية التي سارت بها المنطقة العربية منذ النكبة في عام ١٩٤٨، حيث برزت احزاب برجوازية صغيرة بعد أن عجزت الانظمة البرجوازية التقليدية عن مواجهة الهجمة الصهيونية بحكم تبعيتها للامبريالية وبنيتها الطبقية الاقطاعية المتحالفة مع الرأسمالية الطفيلية التابعة.

وقال الرفيق عمر قطيش، ان هذه الاحزاب البرجوازية الصغيرة، رغم الانجازات التي حققتها، غير انها وصلت الى نقطة معينة ثم عجزت عن متابعة تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية بسبب النمو المتدرج لمصالح شرائحها ثم بداية تزاوج هذه المصالح مع مصالح الطبقات التي عزلتها عن الحكم.

وبعد ان تحدث الرفيق قطيش حول آخر المستجدات على الساحة الفلسطينية، أكد تصميم الثورة الفلسطينية على مواصلة الكفاح المسلح حتى تحقيق اهداف الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة المستقلة فوق التراب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. ●

اعضاء اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر الوطني التاسع للحزب الشيوعي التونسي

١ ـ احم ابراهيم
٢ ـ احمد بن يونس
٣ ـ الجنبدي عبد الجواد
٤ ـ بوجمعة الرميلي
٥ ـ حبيب الفردغلي
٦ ـ رشيد مشارك
٧ ـ صادق لعبيدي
٨ ـ طارق الشعبوني
٩ ـ عبد الحميد لرقش
١٠ ـ عبد الحميد بن مصطفى
١١ ـ عبد المجيد التريكي
١٢ ـ عبدالواحد العياشي
١٣ ـ علي خميره
١٤ ـ محمد بن دله
١٥ ـ محمد حرمل
١٦ ـ محمد النافع
١٧ ـ محم لخضر
١٨ ـ محمد القلال
١٩ ـ محمد الخلايفي
٢٠ ـ مصطفى ونان
٢١ ـ نور الدين المطوي
٢٢ ـ هشام سكيك

مناقشة

في تجربة العمل الوطني اللبناني بعد اسقاط اتفاق ١٧ أيار

علي محمد

بعد انهيار أو توقف العمل بعدة تجارب في التحالف الوطني اللبناني، وفي ظل تفاقم حدة الازمة اللبنانية وتشعبها الى أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية، عادت قضية تحالف قوى العمل الوطني اللبناني الى البروز كقضية وموضوع يثير اهتمام مختلف الاوساط الوطنية اللبنانية والعربية وذلك في ضوء العديد من المستجدات التي حصلت منذ انتفاضة ٦ شباط واسقاط اتفاق ١٧ أيار حتى الآن.

فمنذ ذلك الوقت دخلت على الساحة اللبنانية متغيرات عدة أبرزها:

أولاً: الانكفاء الطائفي لبعض الاطراف الوطنية والاسلامية الامر الذي عطل من دور وفاعلية مجموع القوى الوطنية والاسلامية في التصدي لاطراف المشروع الانعزالي ـ الصهيوني، في اطار برنامج للنضال من أجل وضع حل سياسي يقوم على قاعدة الغاء الطائفية السياسية ورفض جميع أشكال الحلول الطائفية، باعتبارها، من جانب آخر اشكال اخرى لاعادة انتاج الازمة اللبنانية ذاتها حتى وان عالجت بعض المشكلات الثانوية المتفرعة عنها.

ثانياً: حرب المخيمات التي كانت بمثابة التعبير الاكثر وضوحاً ليس لمدى الانكفاء الطائفي والابتعاد عن البرنامج الوطني للتغيير الديمقراطي بكل مايعني ذلك من رسم لحدود وطبيعة وموقع اصطفاف القوة التي شنتها على مدى سنتين تقريباً، وانما أيضاً لمدى النجاح الذي حققه الكيان الصهيوني في جر طرف لبناني ليقوم بتأدية نفس الوظيفة التي حاولت قواته وقوات الكتائب اللبنانية تأديتها في ظروف غزو عام ١٩٨٢.

ثالثاً: الصراعات في داخل الصف الوطني والاسلامي التي كانت بمثابة الثمرة الاولى عن ثمار البحث من حلول طائفية، ومن ثمار الغزل الطائفي من بعض القوى الطائفية لبعضها الآخر، ذلك الغزل الذي تحول الى استجداء لانصاف وأرباع الحلول كان يقتضي اخراجها (كصيغة طائفية جديدة) الشروع في محاولة تصفية كل قوة وطنية لبنانية تعارض، من ناحية مبدأية، هذا المنحى في العمل الوطني اللبناني، كونه منحى لايضر بقوة واحدة من قوى المشروع الوطني بقدر مايضر بها كلها كما يحيق مشروعها للتغيير الديمقراطي بالخطر.

رابعاً: التدخل السوري لوقف الاستنزاف في الصف الوطني والاسلامي الذي وان نجح في اعادة وضع الامور الامنية في نصابها الصحيح إلا أن الظروف والامكانيات لم تسنح لتثمير هذا التدخل من الوجهة السياسية، لاسيما وان الصيغة السياسية الجديدة التي كان يجري العمل من أجل اخراجها، لم تكن، بضغط الانكفاء الطائفي والبحث عن تسويات طائفية، بل كانت أقرب ماتكون الى صيغة هدنة سياسية أكثر منها صيغة حل.

خامساً: ارتكاب جريمة اغتيال الرئيس رشيد كرامي التي كانت بمثابة ضربة اسرائيلية تصيب في أكثر من اتجاه واحد، الاول منها، ضرب الاعتدال السياسي الذي كان يمثله الرئيس الشهيد، والثاني منها، ضرب الاتجاه التوحيدي لتغليب الاتجاه الذي يمثله التقسيميون، والثالث منها، التمهيد لضرب المشروع الوطني الديمقراطي سواء بالاغتيال السياسي لبعض رموزه «وبينهم بعض القادة الشيوعيين» أم بالسعي لتفريغ هذا المشروع من امكانيات نهوضه الواقعية.

ويبقى أن نشير أخيراً الى أن الحقيقة المرة التي اثبتتها السنوات والاحداث، هي أن حل مشاكل لبنان لن يتم لامن خلال هدنة ولا من خلال حلول وسط، سرعان مايجري تستخيرها لجعلها خروجاً نهائياً عن المشروع الوطني الديمقراطي برمته.

فيما يلي مناقشة في تجربة العمل الوطني اللبناني بعد اسقاط اتفاق ١٧ أيار.

«الهدف» ◄

Digitized by Birzeit University Library

«حتى نستفيد من تجربة الحركة، ولكي نستخرج الدروس العملية من هذه التجربة، من الضروري أن نقدم حساباً كاملاً عن أسباب ومعنى هذا العيب أو ذاك»[1]

إن الدراسة العلمية لهذه المرحلة بتناقضاتها لابد وان تنطلق من السياق التاريخي لولادتها. فهي في نهاية المطاف نتاج منطقي وطبيعي للازمة في لحظة معينة من تطورها[2] وبالتالي هي استمرار لهذه الأزمة في ظل ظروف مختلفة ومحتوى جديد. وفي هذا المجال اكد المفكر الثوري العظيم ف. إ. لينين بأن «كل روح الماركسية، كل نظامها يتطلب أن لاتبحث كل موضوعة إلاّ:

آ ـ من الناحية التاريخية. ب ـ إلاّ بالصلة مع الموضوعات الاخرى.

جـ ـ الاّ بالصلة مع تجربة التاريخ الملموسة[3]

من هنا فإن الكشف العلمي عن طابع ومهام العمل الوطني اللبناني مابعد إسقاط إتفاق ـ ١٧ أيار ـ يتطلب وبالضرورة التعرض للخط البياني العام لتطور الحرب الأهلية اللبنانية وبالأخص الحرب العدوانية عام ٨٢ والنضال الوطني في ظل الاحتلال الاسرائيلي والحكم الفاشي الكتائبي وصولاً إلى إسقاط الاتفاق الخياني.

آ ـ العمل الوطني اللبناني في ظل الاحتلال والهيمنة الفاشية حتى إسقاط إتفاق ١٧ أيار

تعتبر الحرب المجرمة التي شنها الكيان الصهيوني عام ١٩٨٢ بالتخطيط والتنسيق المشترك مع الامبريالية الأمريكية وبالتوافق الضمني مع الرجعية العربية احدى المحطات الأكثر أهمية في تطور الحرب الأهلية، حيث شكلت باستهدافاتها ونتائجها وابعادها اللبنانية والعربية تحولاً نوعياً في تطور الأزمة اللبنانية.

لقد إستهدفت هذه الحرب بالأساس تصفية عقبة رئيسية في وجهة تعريب سياسة كامب ديفيد، سياسة الهيمنة الأمريكية الكاملة على مقدرات منطقتنا العربية وتحويلها الى جزء يخدم الاستراتيجية العدوانية الكونية للادارة الريغانية في مواجهتها للنظام الاشتراكي العالمي وتخليد سيطرتها الطبقية من خلال وقف عجلة التاريخ ومحاولة إرجاعها الى الوراء.

إن هذا الجوهر العميق لحرب ٨٢ قد وجد تجلياته في الأهداف الملموسة التالية للعدوان.

اولاً: توجيه ضربة قاضية للظاهرة العلنية للمقاومة الفلسطينية في لبنان وذلك كمقدمة ضرورية لفرض حل تصفوي للقضية الفلسطينية.

ثانياً: إلحاق لبنان بركب كامب ديفيد وجعله الحلقة الثانية بعد مصر في توقيع صفقة «صلح» منفردة مع الكيان الصهيوني.

ثالثاً: توجيه ضربة لسوريا تخرجها من دائرة الفعل الجدي في مواجهة كامب ديفيد وبالتالي دفعها في سياسة الصفقات المنفردة.

ولكن بالرغم من الخلل الكبير في ميزان القوى بين معسكر قوى العدوان من جهة والمعسكر التقدمي بكافة أطرافه من جهة أخرى فإن الحرب لم تحقق أهدافها المرجوة، إلاّ أن هذه الصورة لاتلغي الانتصارات الجدية التي حققها الطرف المعادي حيث تم إحتلال جزء كبير من الأراضي اللبنانية واخراج الثورة الفلسطينية وقيادتها من بيروت وتوجيه ضربة مؤلمة للقوى السورية العاملة في لبنان.

أما على الصعيد اللبناني الداخلي فقد تم من جهة توجيه ضربة مؤلمة للقوى الوطنية اللبنانية ومن جهة أخرى دعم للقوى الفاشية الكتائبية وصولاً الى إجراء إنتخابات رئاسة الجمهورية في ظل الاحتلال الاسرائيلي وتسلم حزب الكتائب السلطة السياسية الأولى في البلاد كممثل عن الفئات المهيمنة من البرجوازية اللبنانية وفي مقدمتها الطغمة المالية التي وجدت في التحالف مع العدوان وسيلة ضرورية لتثبيت سيطرتها الطبقية فمزجت بذلك بين الفاشية كوسيلة للحفاظ على مصالحها والخيانة الوطنية السافرة.

هكذا فإن العدوان الاسرائيلي في عام ٨٢ ـ كما أشار الرفيق جورج حاوي الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني ـ فتح مرحلة جديدة من الحرب الأهلية، حيث إتخذ «استمرار هذه الحرب في ظروف العدوان والاحتلال بفعل دخول «القوات اللبنانية» والسلطة الكتائبية حزباً وجيشاً فيها طابعاً جديداً أصبحت معه الحرب الأهلية جزءاً متمماً من الصراع حول العدوان الاسرائيلي ومفاعيله، بل وجهه الأبرز»[1]

إن هذه الظروف الجديدة لتطور الحرب الأهلية اللبنانية هي التي شكلت عملياً المحتوى الجديد للنضال الوطني اللبناني في مرحلته الراهنة وقد تجلى هذا المحتوى عملياً بتداخل مهام التحرر الوطني ضد الاحتلال الاسرائيلي والأطلسي بالمهام الديمقراطية الداخلية. وهنا تجدر الاشارة الى العلاقة الجدلية الوثيقة بين تحقيق كلا النمطين من المهام، فالنضال ضد الاحتلال الاسرائيلي هو في الجوهر نضال أيضاً ضد نتائج هذا الاحتلال وفي مقدمتها تحويل لبنان الى الحلقة الثانية في تطبيق سياسات كامب ديفيد بعد مصر من خلال توقيع إتفاق ١٧ أيار الخياني هذا إضافة الى النضال ضد الهيمنة الفاشية الكتائبية العملية، والعكس صحيح. الا أن هذا الأمر لايجب أن يغيب أولوية النضال ضد الاحتلال واتفاق ١٧ أيار كمهمة رئيسية مركزية أمام النضال الوطني اللبناني في هذه المرحلة.

على أساس هذا الفهم الواقعي الثوري لمهام النضال تم تشكيل «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» لمقارعة الاحتلال الاسرائيلي «وجبهة الخلاص الوطني» كاوسع إئتلاف طبقي سياسي لقيادة هذه المرحلة. في ظل القيادة السياسية لجبهة الخلاص الوطني والنضالات البطولية لجبهة المقاومة وبالتحالف الحاسم مع سوريا والثورة الفلسطينية والقوى التقدمية العالمية وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي تم التصدي الناجح للمهام الوطنية فتم تحرير الجبل وإنتصار إنتفاضة ٦ شباط وطرد القوات الاطلسية وصولاً الى تحقيق الحلقة المركزية لهذه المرحلة ـ اسقاط اتفاق ١٧ أيار الخياني.

بإنجاز هذه الانتصارات الجدية وتحقيق المهام الرئيسية لهذه المرحلة تم موضوعياً خلق المقدمات المادية للانتقال بالصراع الطبقي لمهامه الجديدة الى مرحلة نوعية أرقى في سياق تطور الحرب الأهلية اللبنانية.

لقد شكل العمل الوطني في هذه المرحلة ـ لغاية إسقاط اتفاق ١٧ أيار ـ تجربة غنية في تحديد الخط السياسي المرن والواقعي الذي استطاع

الاستفادة من كافة العوامل الممكنة لتحقيق المهام الوطنية، الأمر الذي تجلى في القراءة العلمية لخارطة موازين القوى الطبقية السياسية وإقامة التحالفات الواسعة والصيغ الجبهوية العريضة واستخدام كافة أشكال النضال والتوفيق الخلاق بينها واستنفار جميع طاقات الجماهير الشعبية وزجها في المعركة.

إلا أن هذا الخط العام الصحيح الذي حكم العمل الوطني لايجب أن يغيب الشكل الطائفي للصراع في هذه الفترة التاريخية. فنتيجة للظروف الموضوعية والذاتية التي أحاطت بهذه المرحلة، من الطبيعة الطائفية للمشروع الفاشي المتحالف مع الاحتلال الاسرائيلي، الى الضربة التي تلقتها الحركة الوطنية اللبنانية بالاضافة الى المد الديني الاسلامي في المنطقة وانعكاساته في لبنان، كل هذه الامور مهدت عملياً الى مشاركة أوسع من قبل الطوائف الاسلامية في مواجهة مشروع الهيمنة الطائفي الكتائبي.

إن هذا الواقع لاينفي على الاطلاق الجوهر الوطني الديمقراطي للصراع، فالعامل الطائفي في المناطق الوطنية والاسلامية قد لعب دوراً في التصدي للاحتلال ولنتائجه. وهنا علينا أن نسجل هذه التجربة الغنية في كيفية إستفادة القوى التقدمية من عوامل مختلفة ومتنوعة في خدمة الصراع الطبقي ومنها العامل الديني والمشاعر الدينية لدى الجماهير الشعبية.

مع تأكيدنا لهذا التقييم العالي في قيادة الصراع الطبقي إلا أن من المفيد الانتباه لمختلف الاسلحة التي تستخدمها القوى التقدمية في الفترات المتباينة لتطور الصراع، فالسلاح الذي ينفع في مرحلة معينة يمكن ان يتحول في مرحلة اخرى متقدمة الى سلاح معادٍ او معرقل لتطور العملية الثورية. لذا من الضروري وعي الاتجاهات الموضوعية لتطور الصراع الطبقي والعمل بديناميكية وجراة ثورية على الاستجابة لمتطلباتها وذلك كمقدمة للقيام بالمهام الجديدة المطروحة.

انطلاقاً من هذا الفهم العلمي للسياق التاريخي من تطور العمل الوطني في لبنان ماقبل إسقاط اتفاق ١٧ أيار ومجمل العوامل التي تحكمت بهذه المرحلة نستطيع فهم الكثير من إشكالات وتناقضات العمل الوطني في المرحلة الجديدة. فما هو طابع هذه المرحلة؟.. وماهي تناقضاتها؟..

ب ـ مرحلة مابعد إسقاط ١٧ أيار ـ فترة مخاض إنتقالية في العمل الوطني.

«إن أصعب مهمة في المراحل الانتقالصية والتغيرات الحادة في الحياة الاجتماعية هي مهمة الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المراحل المختلفة... إن الصعوبة الكاملة للمهمة الملقاة على عاتقنا، صعوبة السياسة، والفن الكامل للسياسة يتلخص في الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مهمات هكذا مرحلة»[1]

نتيجة للانتصارات الوطنية التي وصلت ذروتها بإسقاط اتفاق ١٧ أيار الخياني تطور الصراع الطبقي في لبنان موضوعياً الى مرحلة نوعية جديدة بمهامها وتناقضاتها وتحالفاتها. ففي هذه المرحلة قفزت الى موقع الصدارة الى جانب المهمات الوطنية التحررية المهمات الديمقراطية الداخلية على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدف الى اخراج لبنان من أزمته وضمان وحدته وتطوره الديمقراطي وإنتمائه العربي.

إن السير الى الأمام انطلاقاً من هذه المهمات ومتطلبات تحقيقها بشكل عملي مباشر على جدول البحث طابع النظام السياسي في لبنان ومجمل البناء السياسي الاقتصادي الاجتماعي للكيان اللبناني وفي مقدمته موضوعة إلغاء «الطائفية السياسية».

في ظل هذه الظروف الجديدة كان لابد من القيام بإنعطاف نوعي في طبيعة العمل الوطني والذي يتمثل في الارتقاء به الى رحاب العمل الوطني الديمقراطي بكافة متطلباته وهو النهج الوحيد القادر على التصدي الناجح لمهمات المرحلة والسير الى الامام في النضال للخروج بلبنان من أزمته، إلا أن هذه الحاجة الموضوعية التي تشكل الذات القيادية لتطور الصراع الطبقي اصطدمت على الأرض بمخلفات المرحلة السابقة وبمحاولات البعض الذين لعبوا في السابق دوراً مهماً في تحقيق الانتصارات الوطنية الى الوقوف عند هذا الحد من تطور العملية الثورية واللجوء الى طريق الصفقات الطائفية وبالأخص هذه التي يمثلها هذا البعض.

إن الوقوف بمنتصف الطريق النضالي لبعض القوى الأساسية في الشارع الوطني والاسلامي وفي مقدمتها حركة «أمل» من خلال اعتمادها خيار الحل الطائفي هو الذي شكل جوهر أزمة العمل الوطني في فترة مابعد إسقاط ١٧ أيار. وبهذا فقد اتسمت المرحلة الجديدة بصراع ضارٍ داخل الصف الوطني والاسلامي بين نهجين متناقضتين، النهج الوطني الديمقراطي، والنهج الطائفي.

من هنا يمكننا أن نحدد هذه الفترة بمرحلة مخاض إنتقالية بين مرحلتين أساسيتين هما:

١ ـ مرحلة النضال الوطني لغاية اسقاط اتفاق ١٧ أيار

٢ ـ مرحلة النضال الوطني الديمقراطي لمتابعة العملية الثورية في لبنان والتي تتمثل بمتابعة معركة التحرير والتغيير.

إن مرحلة المخاض الانتقالية هذه في العمل الوطني هي ظاهرة منطقية في تطور الصراع الطبقي من مرحلة معينة الى مرحلة نوعية أرقى، حيث تجد تفسيراتها بتغيير في المهام المطروحة أمام العمل الوطني وبالتالي بحصول تغيرات بمواقف مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية المشاركة بالنضال وذلك لتباين مواقفها في الظروف الجديدة، الأمر الذي يعكس نفسه بصورة تناقضات في الصف الوطني وغياب الوضوح والثبات في الصيغ التحالفية. وفي تاكيد على هذا الموضوع أشار الرفيق وليد جنبلاط في مقابلته مع جريدة السفير بأنه بعد ٦ شباط لم يكن هناك تحالف في الساحة الوطنية «والدليل أنه حصلت حروب وحروب... لم يكن هناك تحالف ولا رؤيا وطنية واحدة، كانت توجد مشاريع عدة وهذه غلطة كبيرة، أو بالأحرى نكسة كبيرة»[2]

ومع تسجيلنا للطابع المنطقي للمرحلة الانتقالية إلا انه بنفس الوقت يجب الاشارة الى أن هذه المرحلة قد تطول او تقصر تاريخياً ارتباطاً بمجمل الظروف الموضوعية والذاتية المحيطة بالصراع، وكلما طالت هذه المرحلة إزدادت آلام ومآسي الجماهير الشعبية وتعقيدات العمل الوطني وخطورة الانتكاس الى الوراء في مجرى العملية الثورية.

إن التجربة الملموسة للعمل الوطني في هذه المرحلة تبين الثمن الباهظ الذي دفعته الساحة الوطنية اللبنانية جماهيراً واحزاباً نتيجة لتعقيدات الظروف الموضوعية ومصاعب العامل الذاتي. وفي هذا السياق بالتحديد ◀

Digitized by Birzeit University Library

يمكن المعالجة العلمية للظواهر المدمرة التي سادت الساحة الوطنية بعد اسقاط الاتفاق الخياني من حروب الميخمات المجرمة الى مجمل المعارك التي دارت بين الأطراف الرئيسية في الشارع الوطني والتي توجت في معركة بيروت الغربية، الاخيرة.

وكما اشرنا آنفاً فإن جوهر أزمة العمل الوطني يتمثل بإستشراء النهج الطائفي المذهبي المدمر والذي شكل في المرحلة الجديدة الوجه الآخر للمشروع الطائفي الأم مشروع الهيمنة والتسلط الطائفي الكتائبي. إن هذا النهج هو المسؤول عن واقع الفلتان السياسي والأمني والاجتماعي في الساحة الوطنية وهو الذي لعب ويلعب دوراً تفتيتياً للقوى الوطنية وللجماهير الشعبية على أسس طائفية مذهبية في مواجهتها للاحتلال الاسرائيلي ـ والهيمنة الكتائبية، وهو الذي يعطي موضوعياً مبرراً وشرعية وقوة للمشروع الطائفي الكتائبي.

إن المصالح الطبقية الضيقة لقيادة النهج الطائفي المذهبي في الساحة الوطنية والاسلامية ممثلة بقيادة حركة أمل جعلها تتعاطى بفئوية وتسلط مع كافة الموضوعات المطروحة على جدول النضال الوطني اللبناني هادفة من ذلك التوصل الى عقد صفقة طائفية مع المارونية السياسية تستبدل فيها صيغة ١٩٤٣ القائمة على اساس التحالف الماروني ـ السني بصيغة طائفية جديدة قائمة على أساس التحالف الماروني ـ الشيعي تؤمن الى حد معين مصالح البرجوازية الشيعية الصاعدة والتي تعتبر حركة أمل الممثل السياسي الأبرز لها. إن ذلك بالطبع هو على حساب المشروع الوطني الديمقراطي الذي يلبي مصالح الجماهير الشعبية من كافة الطوائف وخاصة الشيعية منها التي عانت الكثير من الظلم والحرمان.

وقد كان من الطبيعي أن ينعكس هذا النهج الفئوي المدمر على مجمل العمل الوطني اللبناني متجلياً بالاستحقاقات المفترض تقديمها من جانب حركة أمل للرجعية المحلية والاقليمية والعالمية وذلك كمقدمة ضرورية لولوج الحل الطائفي المشبوه. فعلى صعيد العلاقات الوطنية الداخلية عملت قيادة حركة أمل جاهدة على محاربة فصائل العمل الوطني اللبناني فمنعتها من ممارسة حقها المشروع في النشاط السياسي العسكري.. الخ حيث أقامت كنتونها المذهبي الخاص في الجنوب اللبناني وفي الضاحية الجنوبية وفي مناطق أخرى من لبنان، كما وحاولت جاهدة السيطرة الكاملة على بيروت الغربية.

أما على صعيد مقاومة الاحتلال فقد وقفت حركة أمل في الجنوب اللبناني بوجه المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية على كافة انتماءاتهم الحزبية ومنعتهم من القيام بالنضال المشروع ضد الاحتلال الاسرائيلي، كما وحرمت اي وجود علني للفصائل الوطنية اللبنانية في الجنوب ووقفت بوجه اي فعالية جماهيرية او اجتماعية تخدم التطور التقدمي للصراع وصولاً الى تهجير وحتى اغتيال العناصر الوطنية والديمقراطية بمن فيهم اللاحزبيين ايضاً وذلك وصولاً الى اقامة كانتونها الخاص وتحوله الى سياج أمني للكيان الصهيوني.

وفي سياق محاولات حركة أمل فرض هيمنتها المذهبية وتسلطها الفئوي اشعلت حرب المخيمات بهدف شطب البندقية الوطنية الفلسطينية في لبنان وحتى القضاء على الوجود المدني الفلسطيني وبالاخص في بيروت والجنوب. على هذا الأساس ابتدأت السلسلة الدامية لحرب المخيمات الفلسطينية التي شنتها حركة أمل والتي شكلت بمخاطرها الخطوة الأكثر تدميرية للساحة الوطنية اللبنانية وقواها المناضلة في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي والهيمنة الكتائبية ومن أجل انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية.

غير أن تحديد النهج المذهبي برموزه كسبب رئيسي للأزمة في العمل الوطني اللبناني لايجب أن يغيب مسؤولية الأطراف التقدمية، والتحالفات المحلية في المقام الأول هنا تبرز مسؤولية القوى الوطنية اللبنانية وبالاخص فصائلها الاساسية. فهي الجهة الرئيسية المعنية بتجربة العمل الوطني اللبناني بإيجابياتها وسلبياتها وهي الجهة الوحيدة القادرة على رفع لواء المشروع الوطني الديمقراطي اللبناني... انها لهذه الامور مجتمعة ولاعتبارات أخرى ايضاً تتحمل المسؤولية الاولى في واقع وآفاق تطور العمل الوطني.

انطلاقاً من وعيها لهذا الموقع المسؤول حاولت القوى الوطنية جاهدة الارتقاء بالعمل الوطني الى مستوى المرحلة الجديدة.

إلا ان هذا النضال الجاد الذي خاضته القوى الوطنية في هذا المجال لايغيب حصول بعض الثغرات والاخطاء التي ساهمت بشكل أو بآخر في إستمرارية الازمة وتعميقها.

في مقدمة هذه الاخطاء يبرز عدم الوضوح الكافي في التعاطي مع الازمة اللبنانية بعد اسقاط اتفاق ١٧ أيار. ففي هذه الفترة تارجحت بعض فصائل العمل الوطني الأساسية بين النهج الطائفي والنهج الوطني الديمقراطي في نضالها من اجل الخروج من الازمة. وقد تجلى هذا الموضوع في طبيعة التحالفات على الساحة الوطنية والاسلامية التي اخذت منحى طائفياً واختزلت بهذه الصيغة العمل الوطني اللبناني (من حوارات جنيف ولوزان الى توقيع الاتفاق الثلاثي) وغيبت دور فصائل وطنية هامة وبالتالي موقع ودور المشروع الوطني اللبناني.

كما وشكل الموقف غير الدقيق من حرب المخيمات الفلسطينية احد الاخطاء الاكثر فداحة في مواقف بعض القوى الوطنية اللبنانية. فنتيجة لبعض العوامل الداخلية والخارجية لم تمارس القوى الوطنية وخاصة في المراحل الاولى للحرب دورها الطبيعي في التصدي لها والعمل على وقفها الفوري والكشف عن جوهرها الرجعي المعادي لكل ماهو وطني وتقدمي في لبنان والذي يأتي في سياق مشروع الهيمنة الطائفية المذهبية على الساحة الوطنية والاسلامية.

ان بعض فصائل العمل الوطني اللبناني لم تستطع في المرحلة الاولى للحرب ان تتبين بان كل طلقة كانت توجه الى المخيمات، الى البندقية الفلسطينية في لبنان، هي طلقة توجه بالجوهر الى العمل الوطني اللبناني، الى الحل الوطني الديمقراطي في لبنان وذلك لحساب الحلول الطائفية المشوهة.

ان هذا الخطأ دفع جزءاً هاماً من القوى الوطنية اللبنانية في الانسياق بشكل أو بآخر الى الشعارات الواهية التبريرية لهذه الحرب من نمط «محاربة النهج العرفاتي»، «محاربة نهج العودة لما قبل ٨٢»، «محاربة التمدد الفلسطيني»..الخ

أما الخطأ الآخر فكان عدم التصدي بالمستوى المطلوب لاستحقاقات مرحلة مابعد ١٧ أيار على صعيد العمل الوطني. لقد كان واضحاً للقوى الوطنية وبالاخص فصائلها المتقدمة بأن الصراع دخل مرحلة نوعية جديدة بات فيها العامل الديني يشكل عقبة جدية امام التطور اللاحق للعمل الوطني، الأمر الذي بات يتطلب رفع الوتيرة في التصدي للنهج الطائفي ومخاطره وخاصة وان سلبيات هذا الموضوع ابتدأت تظهر بشكل سافر من خلال بناء الكنتونات المذهبية ومنع العمل الوطني فيها وغيرها من المسائل. بالطبع اننا لاندعو هنا بالقطيعة الكاملة مع هذا النهج ورموزه في الساحة الوطنية، فهو لازال يتقاطع مع القوى الوطنية في العديد من المسائل. لذا يجب ان تحكم علاقة القوى الوطنية مع هذا النهج ورموزه قوانين التحالف والصراع ضمن اطار الوحدة العام مع الاشارة الى ضرورة تغليب هذا الجانب أو ذاك ارتباطاً بمتطلبات تطور المشروع الوطني الديمقراطي.

هذا وبرزت أيضاً موضوعة عدم الدقة في العلاقة مع بعض التحالفات القومية الرئيسية كعوامل معيقة في هذه الفترة لتجاوز أزمة العمل الوطني. فعلى صعيد العلاقة مع الثورة الفلسطينية جرى تغليب بعض الاعتبارات التكتيكية التي ادت الى الانسياق بشكل واع أو غير واع وراء مخططات شطب البندقية الفلسطينية في لبنان والتي تجسدت بالتغطية الاعلامية لهذه الحرب وبتبني المشاريع المشبوهة التي طرحتها حركة أمل لانهاء حربها المجرمة والتي تصب في نهاية المطاف بتصفية البندقية الفلسطينية في لبنان. ان هذه الممارسة قد اضرت بالعمل الوطني وافقدته عملياً احدى ركائزه الرئيسية المتمثلة بالتحالف مع الثورة الفلسطينية. فجسم الثورة الفلسطينية في لبنان وبغض النظر عن انحراف القيادة المتنفذة في المنظمة عن الخط الوطني هو موضوعياً في خدمة المشروع الوطني اللبناني. وهنا لايمكننا إلا أن نشير الى الدور الفعال الذي لعبته الثورة الفلسطينية في تحقيق كافة الإنتصارات الوطنية اللبنانية في هذه المرحلة إن كان في المشاركة الجدية بتشكيل جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية والمشاركة الفعالة في العمليات العسكرية ضد الاحتلال، أو في القتال لتحرير الجبل وبيروت وصيدا وجنوب شرق صيدا من الاحتلال الاسرائيلي، والهيمنة الكتائبية.

أما على صعيد العلاقة التحالفية مع القوى القومية الاخرى فبالرغم من الدور الحاسم الذي لعبته في تحقيق الانتصارات الوطنية وفي مقدمتها اسقاط اتفاق ١٧ أيار الا انها في المرحلة الجديدة (مابعد اسقاط الاتفاق) تعاطت مع منطق الحلول الطائفية للأزمة اللبنانية واختزلت العلاقة بالشارع الوطني اللبناني بشكل رئيسي من خلال الصيغ الطائفية. وذلك وعلى حساب الصيغ الجبهوية والمشروع الوطني اللبناني. إن الخيار القومي هذا في الوقوف بمنتصف الطريق واللجوء الى الحلول الوسطية لحل الازمة اللبنانية على قاعدة اللاغالب واللامغلوب خدم عملياً النهج الطائفي في الساحة الوطنية، الأمر الذي كان يتطلب من القوى الوطنية المزيد من الحوارات والنضال لتطوير الموقف القومي. وفي تعليقه على هذا الموضوع اشار جورج حاوي بانه «إذا كان سقف العامل القومي لايتناسب مع الحد الادنى الضروري لموجبات النهوض الوطني اللبناني، فإن الحزب يدعو الى النضال لرفع مستوى هذا السقف، واحداث تغيير ايجابي في نسبة القوى على الأرض لتعزيز المشروع الوطني اللبناني».[1]

إن تفاعل مجمل هذه العوامل التي أحاطت بالمرحلة الانتقالية كان من الطبيعي ان تنتج حروباً مدمرة في الساحة الوطنية اللبنانية هددت بمخاطرها الآفاق التقدمية لتطور العمل الوطني وتصفية كافة انتصارات المرحلة السابقة. وقد اثبتت التجربة المريرة في هذه الفترة فشل النهج الطائفي في إخراج لبنان من أزمته، وفي هذا السياق جاء فشل الاتفاق الثلاثي. كدليل صارخ على رفض الفريق الانعزالي تقديم اية تنازلات مهما بدت شكلية ولا تغير من طبيعة النظام. وهنا تجدر الاشارة الى ان التجربة قد دلت بان الحلول الطائفية يمكن ان تصلح في فترات معينة من تطور الصراع كممكن للأزمة او كأساس لهدنة قد تطول أو تقصر للتفجر حرباً طائفية جديدة عند أي تغيير معين في موازين القوى الداخلية او الاقليمية لصالح هذه الطائفة او تلك.

في ظل هذه الظروف الخطيرة ومع تعمق مأزق العمل الوطني وفشل النهج الطائفي في تقديم الحلول للأزمة وفي قيادته للساحة الوطنية والاسلامية تزايدت حدة التناقض بين الاتجاهات الموضوعية لتطور العملية الثورية من جهة وقدرة العامل الذاتي على الاستجابة لمتطلباتها من جهة أخرى. الأمر الذي دفع بالتناقض بين النهجين الطائفي والوطني في الساحة الوطنية الى موقع المواجهة المباشرة والحاسمة حيث أصبح الأمر كالتالي، إما هيمنة فئوية وصفقات طائفية مشوهة على غرار ١٩٧٦ وإما برنامج وطني ديمقراطي لحل الأزمة.

وبدلاً من ان تستوعب قيادة حركة أمل هذا الاتجاه الموضوعي للصراع وخاصة بعد تبيان عقم النهج الطائفي ونتائجه المدمرة على الساحة الوطنية استمرت في سياستها الفئوية المدمرة فحاولت الهروب الى الأمام من خلال تحقيق مشروع الهيمنة الطائفية ففجرت معركة بيروت الغربية الأخيرة. آملة السيطرة عليها وضرب الوجود الوطني وتدمير المخيمات. لقد أتت هذه الخطوة الانتحارية كردة فعل هادفة تطويق ومحاصرة التوجهات الجدية لدى القوى الوطنية الأساسية في إعادة إحياء الحركة الوطنية اللبنانية وبمشروعها الوطني الديمقراطي والذي شكل المؤتمر الوطني الخامس للشيوعيين اللبنانيين بالنقاشات التي دارت فيه وبالقرارات والتوجهات التي أقرها خطوة هامة على هذا الطريق.

إلّا أن التصدي البطولي من قبل جماهير بيروت الوطنية بقيادة فصائل العمل الوطني اللبناني وفي مقدمتها الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني للهجمة أفشل هذه السياسة الانتحارية لاصحاب النهج المذهبي ووجه ضربة جدية لها وتشكل بذلك عملياً العمل الوطني اللبناني الى مرحلة جديدة في مواجهة النهج الطائفي مرحلة السعي ولتثبيت البرنامج الوطني الديمقراطي.

لقد شكلت معركة «بيروت الغربية» الأخيرة منعطفاً نوعياً في تطور الصراع الطبقي والعمل الوطني اللبناني، فهي كما اشار جورج حاوي في كلمته بمهرجان عيد العمال العالمي وذكرى تأسيس الحزب التقدمي الاشتراكي بمثابة «حركة تصحيحية»[2] على الوضع الذي ساد بعد إنتفاضة ٦ شباط. إن هذه الحركة التصحيحية بالفعل هي المحطة التي ◄

Digitized by Birzeit University Library

بإمكاننا إعتبارها حدود مرحلة المخاض الانتقالية بين اسقاط اتفاق ١٧ أيار ومتابعة العمل الوطني اللبناني بآفاقه الرحبة التقدمية التي تستجيب لمتطلبات الاتجاهات الموضوعية لتطور العملية الثورية في لبنان.

انطلاقاً من هذا التقييم الواقعي لتطور العمل الوطني يمكن ان نطرح السؤال التالي: ماهي آفاق تطور العمل الوطني في المرحلة الجديدة؟

ج - مرحلة مابعد «معركة بيروت الغربية» وما بعد اغتيال الرئيس كرامي:

لقد شكلت معركة «بيروت الغربية» محطة بارزة في التصدي الجدي للنهج الطائفي - المذهبي في الساحة الوطنية وفي تثبيت النهج الوطني كونها حاولت وضع حد لوقف التمدد الطائفي بعد ان بلغ السيل الزبى، الامر الذي أعاد الاعتبار الى ضرورة القيام ببحث جدي في امكانية تحقيق نهوض وطني يقوم على اساس برنامج وطني شامل للتغيير الديمقراطي.

في الاطار الامني نجم عن التدخل السوري وقف الصراع في داخل الصف الوطني والاسلامي ووقف امكانية امتداده الى مناطق اخرى غير بيروت الغربية، مما كان يعتبر خطراً يباعد بين اطراف هذا الصف ويوصل العلاقات فيما بينهما الى نقطة اللاعودة في وقت لم تعدم فيه بعد امكانيات اعادة رص الصفوف على اساس مشروع التغيير الديمقراطي الذي خرجت عن اطاره حركة «أمل» لتوظف جهدها السياسي في البحث عن حلول طائفية لمشاكل لبنان.

غير ان اعادة الهدوء الى بيروت الغربية، والوجود السوري الكثيف نسبياً، لم يستثمر في الاتجاه الذي يهيء امكانية قيام اصطفاف سياسي على اساس برنامج يقوم على قاعدة الغاء الطائفية السياسية ونظام الامتيازات، بقدر ماستثمر لاعادة بعث الحياة في المساعي الهادفة الى ايجاد «حلول وسط» في اطار بقاء النظام الطائفي والصيغة الطائفية ذاتها.

في هذا المذبح، دفع الرئيس امين الجميل بوفده الرئاسي الى دمشق للبحث في كيفية تحقيق شكل افضل من اشكال «المشاركة» في الحكم، القضية التي اصبحت وكأنها أصل الازمة وجوهرها، وليس الطائفية السياسية كنظام للعلاقات والامتيازات.

وفي هذا المذبح، قدم «الغاء اتفاق القاهرة» من قبل مجلس النواب، كنوع من التضحية المجانية، من ناحية لضمان صمت الكيان الصهيوني عن صيغة الحل الطائفي الذي كانت تعد له العدة، ومن ناحية اخرى لاثبات القدرة على تقديم «التنازلات» السياسية وابداء اقصى قدر من «المرونة» السياسية التي تساعد اطراف الحكم على التقدم بخطوة واحدة الى الامام من أجل اخراج الحل الطائفي الى الوجود.

ولكن الرد الذي قدمته القوات اللبنانية، ومن وراءها، باغتيال الرئيس كرامي «رمز الاعتدال»، كان بليغاً لجهة ان اصحاب المشروع «الاسرائيلي» عازمون ماوسعهم ليس لاسقاط «الحلول الوسط» وانما أيضاً اغتيال رموز الاعتدال السياسي اللبناني بكل مايعنيه ذلك من رفض صريح، قاطع لمحاولات اخراج صيغة طائفية جديدة تمس ولو باقل قدر بنظام الامتيازات الطائفية. وبكل مايعنيه ذلك من استهجان واستخفاف بالمشاريع السياسية الرامية الى تصويب الميزان الطائفي.

من هنا تبرز الاهمية الحيوية لقيام جبهة وطنية عريضة على اساس برنامج سياسي شامل ينبذ مختلف اشكال الحلول الطائفية ليس لان اطراف الحكم والكيان الصهيوني لن يقبلوا بها، في الواقع وسيعملون على تجييرها لمصلحة بقاء النظام السياسي بكل عيوبه وامراضه، بل لأن هذه الحلول لن تكون في أي حال من الاحوال، سوى محاولة أخرى، كغيرها من المحاولات السابقة، لاطالة عمر الازمة واعادة انتاجها باشكال مختلفة أخرى. انما دون أن تطال الاسباب الجوهرية لكل مادى الى نشوب الحرب الاهلية في لبنان.

ان الضرورة السياسية اذا كانت تقتضي قيام تحالف وطني عريض لمواجهة اطراف المشروع «الاسرائيلي» ومؤامراتهم، فان الضرورة السياسية ذاتها تقتضي أيضاً:

أولاً: ان ينص برنامج الجبهة الوطنية العريضة على أن الحل الحقيقي الصحيح لازمة لبنان هو في الغاء الطائفية السياسية وليس في أية حلول تسعى الى تعديل الامتيازات في اطار النظام الطائفي ذاته.

ثانياً: ان يعيد برنامج التحالف الاعتبار الى جميع المطالب الوطنية التي وضعتها الحركة الوطنية اللبنانية في برنامج عام ١٩٧٥.

ثالثاً: رفض «قانون الغاء اتفاق القاهرة» الذي اقره مجلس النواب على اعتبار ان هذا الالغاء يحقق امنية وغاية كتائبية - اسرائيلية، يقصد من ورائها ليس تحريم الوجود والدور الذي تقوم به المقاومة الفلسطينية في مواجهة العدو الصهيوني في جنوب لبنان، وانما أيضاً تهديد الوجود الفلسطيني المدني بخطر الترحيل واعادة التشريد ان لم يكن الابادة التدريجية عن طريق اثارة حروب مخيمات اخرى.

رابعاً: اعادة الاعتبار للتحالف الوطني اللبناني - الفلسطيني - السوري ووضعه على أسس سليمة تتيح امكانية تعميق النضال في مواجهة العدو الصهيوني وحلفائه، في ذات الاطار الذي قال فيه وليد جنبلاط: «نريد بندقية لبنانية - فلسطينية - سورية موحدة بعد أن عادت منظمة التحرير من الجزائر الى وحدتها واختارت الطريق العربي والدولي الصحيح.

ان قيام جبهة وطنية عريضة تضم جميع القوى والاحزاب الوطنية اللبنانية لابد له لكي يتجاوز عثرات الماضي، من أن يأخذ بنظر الاعتبار اساسين تتفرع عنهما باقي المهمات هما: أولاً، نبذ الرهان على أية حلول طائفية، مهما كان شكلها. وثانياً، تصحيح العلاقات الوطنية اللبنانية - الفلسطينية بما يضمن وحدة البندقية ضد العدو الصهيوني، وبدون هذين الاساسين معاً فان أحداً لايستطيع ضمان أن يكون لكل تحالف وطني دور وفعالية تتجاوز الدور والفعالية والنتائج التي حصدتها باقي التجارب السابقة. ●

المصادر

١ - ف. ا. لينين. المجلدات الكاملة. المجلد ٥. ص٣٩٢. الطبعة البلغارية.

٢ - ف. ا. لينين. المجلدات الكاملة. المجلد ٤٩. ص٣٢٩. الطبعة الروسية.

٣ - جورج حاوي - النداء بتاريخ ١٩٨٦/٧/٦

٤ - ف. ا. لينين. المجلدات الكاملة. المجلد ٥. ص٣٩٢. الطبعة البلغارية.

٥ - وليد جنبلاط - السفير بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٣

٦ - تقرير اللجنة المركزية امام المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي اللبناني - النداء - ١٩٨٦/٧/٦

٧ - جورج حاوي - جريدة النداء بتاريخ ٣ / ايار / ١٩٨٧

٨ - وليد جنبلاط كلمة الحزب التقدمي الاشتراكي بمناسبة عيد العمال العالمي وتاسيس الحزب التقدمي الاشتراكي - النداء - ٣/٥/١٩٨٧

٩ - وليد جنبلاط - نفس المصدر السابق

شؤون دولية

ماذا يجري في بناما؟!

قابلت الجماهير البنمية، اجراءات، فرض حالة الطوارىء في البلاد، بمزيد من حركة الاحتجاج الشعبي التي تطالب برحيل العسكريين الاميركيين (١٠,٠٠٠ جندي) واستقالة الرئيس ايريك ارتورو ديلفال، وقائد عام الجيش الجنرال مانوين انطونيو نورييغا، واجراء انتخابات حرة.

وكان الرئيس ديلفال قد أعلن حالة الطوارىء بحجة «تزايد الاضرابات التي تسعى لمنع تطبيق معاهدة توريغوس - كارتر» التي ستعطي كندا حق السيطرة على قناة بناما عام ٢٠٠٠.

من ناحيتها، فان واشنطن التي استشعرت بتزايد النقمة الشعبية، تهديداً لمصالحها، وضعت قواتها في بناما في حالة «استنفار قتالي» لمواجهة ما أسماه قائد هذه القوات «أعمال الشغب» في محاولة لتطمين الرئيس ديلفال وحثه على الاستمرار في مواجهة الحركة الجماهيرية وعدم الانصياع لمطالبها.

ولم تتوقف حركة الاحتجاج عند أحزاب المعارضة والاتحادات النقابية والطلابية، بل تعدتها لتشمل الكنيسة، التي حذرت من «حمام دم» اذا لم تستجب السلطات لمطالب الجماهير، وموقف الكنيسة هذا يعقد ويفاقم الأزمة التي يواجهها الرئيس ديلفال مما قد يدفعه أكثر إلى الاعتماد على الوجود الأميركي في بناما، لسحق الحركة الجماهيرية واخماد جذوة تحركها خاصة مع بروز منازعات تنافسية في قيادة الجيش البنمي، مما يقلل من اعتماد الرئيس عليه في مواجهة الحركة الجماهيرية الغاضبة.

جنوب افريقيا

وضعت قوات الامن العنصري في حالة تاهب قصوى عشية الذكرى الحادية عشرة لانتفاضة مدينة سوتيو التي جرت عام ١٩٧٦ وذهب ضحيتها ٥٧٥ مواطناً افريقياً.

وكانت بضعة مظاهرات قد طافت في المدن الافريقية استعداداً للمظاهرة الرئيسة التي ستجري في هذه المناسبة. وقد تصدت الشرطة العنصرية لهذه التظاهرات وقتلت شابين افريقيين.

ومن المنتظر ان تشتد حدة التظاهرات الاحتجاجية خاصة بعد ان مدد نظام بريتوريا العنصري العمل بنظام حالة الطوارىء عاماً آخر.

من ناحية اخرى، كشف تقرير أعدته الامم المتحدة أن الاطفال السود في جنوب افريقيا، تعرضوا لعمليات تعذيب متزايدة منذ بدء حالة الطوارىء الثانية. واشار التقرير إلى ان هناك اكثر من عشرة آلاف طفل اعتقلوا دون محاكمة منذ حزيران الماضي وان هذا الرقم في تزايد مستمر.

كوريا الجنوبية

بعد اكثر من اسبوع من الاحتجاجات الجماهيرية والقمع الحكومي، تدخلت الولايات المتحدة لتدلي بدلوها في مجريات الاحداث في كوريا الجنوبية، وقال متحدث باسم الخارجية الاميركية ان واشنطن تتابع بقلق أعمال الشغب وانها اقترحت على حكومة سيئول ان يتم وضع حد لهذا الامر عبر حوار سياسي.

ويذكر في هذا المجال ان احد اسباب الانتفاضة الجماهيرية يعود الى الرفض الشعبي للوجود العسكري الاميركي في كوريا الجنوبية حيث تحتفظ واشنطن بـ ٤٠ الف جندي منذ عام ١٩٥٣.

الهند:

قال وزير الدفاع الهندي كريشنا شاندرا ان بلاده قررت اعادة النظر في سياستها النووية التي اقتصرت حتى الآن على الاغراض السلمية بسبب ماوصفه «بالخطر النووي» من جانب باكستان.

وكانت السلطات الهندية قد اعربت مراراً عن قلقها ازا امكانية انتاج باكستان لاسلحة نووية، وقد تصاعد هذا القلق في الشهر الماضي بعد ان ذكر العالم النووي الباكستاني عبد القادر خان ان بلاده لديها قنبلة ذرية وانها ستستخدمها اذ استدعيت الضرورة ذلك.

افغانستان

كشفت صحيفة «اندبنندنت» البريطانية النقاب عن ان وكالتي المخابرات البريطانية والاميركية تعاونتا في ارسال مئات في الصواريخ المضادة للطائرات الى المتمردين الافغان.

واوضحت الصحيفة ان الوكالتين استغلتا الثغرة في القيود المفروضة على صادرات الاسلحة البريطانية التي تجعل الولايات المتحدة البلد الوحيد الذي يمكنه تلقي اسلحة بريطانية دون الحصول على ضمان بعدم نقلها الى طرف ثالث.

وعلقت الصحيفة قائلة ان هذه العملية هي احدى العمليات الاكبر في تاريخ البرامج السرية خلال العقودة الأخيرة.

هذا وقد طالب حزب العمال البريطاني بايضاح فوري من الحكومة، مطالباً بتشكيل لجنة تحقيق واقامة المسؤولين.

Digitized by Birzeit University Library

السيدة الحديدية تتوج ملكة ثانية على عرش بريطانيا

تاتشر تبيع بريطانيا للقطاع الخاص

أصبح الطريق مفتوحاً على مصراعيه امام مارغريت تاتشر، لاتمام «ثورتها» الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا، بعد نصرها الكبير الذي حققته للمرة الثالثة والذي يشكل في المقابل خيبة أمل كبيرة لحزب العمال وكارثة حقيقية لتحالف الوسط. وبعد ثماني سنوات في السلطة لم تنجح تاتشر في انتزاع الفوز للمرة الثالثة فحسب، بل انها تمكنت أيضاً من تحقيق نصر فاق كل التوقعات بحصولها على الاغلبية المطلقة بزيادة خمسين مقعداً.

تاتشر: ملكة منافسة

هاني حبيب

تصفية النقابات ومواصلة التحولات الرأسمالية اولى مهمات المحافظين في المرحلة المقبلة

كان لابد أن تنجح مارغريت تاتشر في التجديد الثالث... هذه الضرورة لم تفرضها اسباب تتعلق بحزب المحافظين وتاتشر فقط، بل املتها ايضاً مصالح البيت الابيض في واشنطن، وقد بدا واضحاً للعيان الدور الكبير الذي قامت به الادارة الاميركية للاسهام في الحملة الانتخابية البريطانية لمصلحة الحليف الاول في اطار الاطلسي: بريطانيا السيدة تاتشر.

ومن الملفت فعلاً، أن الحملة الانتخابية البريطانية الاخيرة، تميزت عن سابقاتها باكتسابها لطبيعة الحملات الانتخابية الاميركية، ونقصد بذلك دخول عنصري الفضائح والتجريح في لعبة الانتخابات، مما أخرج الحملة الانتخابية البريطانية عن رصانتها المعروفة ووصول تاثير الطابع الاميركي ليقتحم السلوك الانتخابي البريطاني «المحافظ» ولا شك ان حزب المحافظين قد سخر «ميزات» الطابع الاميركي لخدمة حملته الانتخابية، خاصة عندما سرب معلومات حول الحياة الخاصة لنائب زعيم حزب العمال روي هاترسلي الى صحيفة «نيوزاوف ذي وورلد» المحافظة، وتحدثت المعلومات عن جحيم وتمزق هاترسلي بين زوجته من ناحية وصديقته من ناحية اخرى!

والذي جعل الحملة الانتخابية تبدو اكثر حدة من سابقاتها، اتساع نطاق التغطية التلفزيونية اضافة الى، رصد ميزانيات اضخم من الميزانيات السابقة لدى الاحزاب المتنافسة.

فلاول مرة في تاريخ البث التلفزيوني في بريطانيا، خصصت جميع محطات التلفزيون البريطانية الاربع برامج حول الانتخابات طوال فترات البث اليومي التي تراوح بين ١٢ ـ ١٦ ساعة.

وتكشف مصادر تمويل ميزانية كل حزب اتجاهه وبرنامجه وفئات ناخبيه، فميزانية حزب المحافظين لاتقل عن عشرة ملايين جنيه استرليني وهناك من يقول انها تبلغ ٢٠ مليوناً. ومصادرها: الهيئات والمؤسسات الصناعية والمالية الكبرى في بريطانيا. اضافة الى مساهمات الاعضاء الاثرياء في الحزب. اما بالنسبة لحزب العمال فقد كانت ميزانيته هذا العام هي الاعلى بالنسبة له، وبلغت خمسة ملايين جنيه استرليني اتت معظمها من «اتحاد النقابات العمالية» وخاصة النقابات الغنية والقوية التي يسندها الحزب وتسانده اما ميزانية تحالف الاحرار والديمقراطي الاجتماعي فلم تزد عن ٢,٥ مليون جنيه ومصدرها الاشتراكات والتبرعات الفردية وهبات المؤسسات المتوسطة.

■ تاتشر تهشم «العمال»

منذ اليوم الاول للحملة والجميع يرددون انه لابديل عن حكومة تاتشر. فحزب العمال كان يلفظ آخر انفاسه على يد زعيمه الاسبق جيمس كالاهان عندما سلم الزعامة الى خليفته مايكل فوت.

وتعرض هذا الحزب لعملية تمزق داخلية احدثت شرخاً كبيراً بين قواعده المكونة في الاساس من نقابات العمال وبين جسمه البرلماني الممثل بنواب «العمال» في مجلس العموم، وبدأت هذه العملية في آخر سنوات زعامة هارولد ولسون الذي استقال من قيادة الحزب في عام ١٩٧٦ لصالح كالاهان الذي ساهم بدوره في استفحال التمزق عندما دخلت حكومته في مواجهة مفتوحة مع النقابات ادت الى سقوط الحكومة العمالية في عام ١٩٧٩ لصالح تاتشر المحافظة.

وشهد حزب العمال طوال فترة وجوده في المعارضة منذ ذلك الحين مرحلة من التدهور الكبير تنظيمياً وسياسياً اضافة الى انشقاق عدد من شخصيات الحزب الذين شكلوا فيما بعد الحزب الديمقراطي الاجتماعي بزعامة ديفيد اوين الذي كان وزيراً للخارجية في حكومة كلاهان.

والمعروف ان الخلافات داخل حزب العمال تعود بالدرجة الاولى الى كون الحزب عبارة عن «تحالف» وطني لقوى سياسية مختلفة تجمع مابين الاتحادات النقابية والاصلاحيين والوسط والليبراليين، وكانت وجهات نظر النقابات غالباً هي التي تتغلب على وجهات النظر الاخرى.

وتمكنت تاتشر منذ تسلمها لزعامة الحزب في ١٩٧٥، والحكم عام ١٩٧٩ عن طريق الاغلبية التي تتمتع بها في مجلس العموم من استصدار قوانين عدة قلصت من سلطة النقابات وحددت نفوذها ليس فقط داخل حزب العمال بل ايضاً على صعيد الحركة العمالية نفسها حيث قامت بـ «فك التأميم» عن معظم الصناعات الرئيسية في البلاد.

عمال المناجم.. كسر اضرابهم ضرب حزب العمال

وذلك تحت شعار «الرأسمالية الشعبية».

الا ان نيل كينوك تمكن من احكام القبضة على حزبه وتنظيماته المتفرعة منه، ان كان على صعيد النقابات او على صعيد الفروع المحلية، وثبت شعار ان «لا كلمة تعلو على كلمة قيادة الحزب الجماعية» اي اللجنة التنفيذية للحزب، وتمكن كينوك من تشكيل «هيئة اركان» مرنة نشطة للاشراف على الحملة الانتخابية.

الا أن الأداء الجيد الذي قام به حزب العمال قبيل الانتخابات، في محاولة لاقناع الناخب البريطاني انه قادر على أن يكون البديل الوحيد لحكومة المحافظين، لم يمنع من خسارته الفادحة، وفي حسابات الربح والخسارة، فان العمال سجلوا تحسناً ملموساً بالمقارنة مع انتخابات ١٩٨٣، الا انهم تراجعوا في الوقت نفسه بالمقارنة مع انتخابات ١٩٧٩، وتعتبر النتيجة بشكل عام الاسوأ بالنسبة لهم منذ عام ١٩٤٥.

■ التحالف.. الهش!

من بين اهم ماكدت عليه نتائج الانتخابات الاخيرة، أن تجربة الحزب الثالث لا حياة لها بعد أن أثبتت فشلها، وان بريطانيا باقية في المستقبل ـ المنظور على الاقل ـ محكومة بحزبين رئيسيين حكومة في ١٠ داوننغ ستريث، وحكومة ظل.

وكان التحالف قد انهارت اسهمه بشكل واضح قبل الانتخابات على نحو لم يكن متوقعاً. وربما كان مرد ذلك الى أن الناخب البريطاني لايزال في قرارة نفسه تقليدياً ومؤمناً بنظام الحزبين فقط. وانه ليس هناك مجال لقوة سياسية ثالثة تقلب موازين القوى انتخابيا والنكسة التي اصابت التحالف ربما ستؤدي الى تغيير حسابات كل من ديفيد ستيل زعيم حزب الاحرار والدكتور ديفيد اوين زعيم الاشتراكيين الديمقراطيين. ويغذي هذه الفرضية أن العلاقة القائمة بين حزبي التحالف هي علاقة مؤقته ومرتبطة الى حد كبير باللعبة البرلمانية التي يعتقد البعض بامكان حدوثها، واللعبة تقضي من التحالف ان يلعب دوراً حاسماً على صيعد ترجيح التصويت داخل مجلس العموم في حالة ان لايحصل أياً من المحافظين او العمال على الاغلبية المطلقة للاصوات، حيث يلعب التحالف لعبة التوازن ويشكل بيضة القبان.. الا أن الـ٢٢ مقعداً التي حاز عليها التحالف من مجموع ٦٥٠ مقعد، لن تتيح له القيام بهذه اللعبة في مجلس العموم.

لذا، فان التحالف يواجه احد ثلاثة خيارات صعبة دمج الاحرار والديمقراطيين في حزب واحد، او انفصالهما النهائي، او وضع استراتيجية جديدة وفق اسس مختلفة.. الا ان الخيار الاكثر ترجيحاً هو الخيار الثاني: الانفصال النهائي.

■ تاتشر والمستقبل

فيما انصرف زعماء الاحرار والديمقراطيين الاشتراكيين والعمال الى مراجعة حساباتهم بعد الهزيمة الساحقة، بدأت زعيمة المحافظين مشاوراتها مع اركان حزبها لتشكيل حكومتها الجديدة، حيث قامت بتعديل وزاري بعد اقل من ٢٤ ساعة على ظهور نتائج الانتخابات، تميز ببقاء الحقائب الرئيسية في ايدي المخلصين لها، وخروج المعتدلين، وبعودة سيسل باركنسون احد المقربين لديها، الذي كان قد اقيل عام ١٩٨٣ اثر فضيحة غرامية مع سكرتيرته التي تخلى عنها وهي حامل.

ويلاحظ في التعديل الوزاري المذكور، ان معتدلاً واحداً ابقته تاتشر في الحكومة، وهو بيتر ووكر الذي عين وزيراً لمقاطعة ويلز حيث مني المحافظون بهزيمة منكرة، ولهذا مايبرره اذ ان على ووكر أن يثبت كفاءته في ميدان معروف سلفاً أن حزب العمال يكاد يسيطر عليه سيطرة مطلقة، وهي بهذا تضع غريمها المعتدل في «خانة اليك» كما يقولون، وربما يقدم استقالته بنفسه بعد حين.

ولا شك أن التعديل الوزاري يستهدف ايجاد طاقم عمل يخدم توجهات تاتشر في المرحلة المقبلة، حيث يلعب شعار «الرأسمالية الشعبية» الذي اطلقته تاتشر منذ تسلمها رئاسة حزب المحافظين وطبقته إبان فترة حكمها، حجر الزاوية في سياستها الاقتصادية.

ويشكل «الهجوم» احدى الادوات الرئيسية لاستراتيجية السيدة الحديدية التي تعهدت بتصفية «منجزات» حزب العمال السابقة، وخاصة بعد أن تمكنت خلال الثماني سنوات الماضية من تهميش قوة النقابات بشكل واضح، الامر الذي كان له اثر كبير على تاثير حزب العمال الذي يسيطر عادة على اتحاد النقابات. وهنا يمكن القول ان كسر اضراب عمال الفحم شكل نواة للنهج التحطيمي الذي ستسير عليه تاتشر في ضربها لمعاقل حزب العمال في فترة حكمها المتجددة.

■ أحمر وازرق

بدأ في السنوات الاخيرة في بريطانيا شيوع تسمية جديدة للمناطق البريطانية بحسب غنى وفقر كل منطقة، كما أخذ الانقسام بين شمال البلاد وجنوبها يأخذ شكلاً اكثر تبلوراً منذ أخذت مارغريت تاتشر على عاتقها إغناء الاغنياء وافقار الفقراء، حيث دمرت تدميراً شاملاً من خلال سياستها الاقتصادية مناطق الشمال الصناعية ومناجمها التي اغلقت ابوابها، بعكس الازدهار المتنامي في مناطق وولايات الجنوب البريطاني.

وفي رأي البروفسور انتوني كينغ (جامعة اسيكس) أن النتائج النهائية للانتخابات كرست هذا الانقسام بين الجنوب والشمال حيث اغلبية محافظة استفادت من الانتعاش الاقتصادية والشمال ذو الاغلبية العمالية التي تعاني من الفقر والبطالة، واخذ الشمال لونه الاحمر، في حين اخذ الجنوب لونه الازرق!

وتنوي تاتشر التقدم في اول جلسة لمجلس العموم الجديد بمشروعين يبلوران حجر الزاوية في سياستها الاقتصادية في السنوات المقبلة: مشروع حول الاسكان وآخر حول التربية والتعليم.

◄

Digitized by Birzeit University Library

ويقضي مشروع الاسكان بالاسراع ببيع المساكن ذات الايجارات المعتدلة الى القطاع الخاص وتشجيع انشاء شركات تعاونية للمستأجرين. أما قانون التعليم فيقضي بمنح قدر اكبر من الاستقلال الذاتي للادارة في المدارس الخاضعة الآن لرقابة المجالس البلدية. وتحرير المناهج التعليمية من سيطرة الدولة واعطاء مهمة تحديد المناهج لاصحاب المدارس ومدرائها.. أي باختصار وضع التربية والتعليم تحت رحمة اصحاب رؤوس الاموال. إذن بات مؤكداً ان فوز تاتشر لن يضيف جديداً للاقتصاد البريطاني سوى مواصلة تطبيق البرنامج الاقتصادي الذي يهدف الى تصفية الملكية الحكومية وشركات الخدمات والمرافق العامة وبيعها للقطاع الخاص.

عنصرية تاتشر

لم تمض ساعات على اعلان النتائج الاولية للانتخابات البريطانية، حتى تلقت السيدة تاتشر برقيتي تهنئة احداهما من نظام بريتوريا العنصري، والاخرى من الكيان الصهيوني، الا أن هذا الامر لم يكن الوحيد الذي ابرز عنصرية السيدة الحديدية، ذلك أنه وللمرة الاولى ينجح خمسة من السود والملونين في مجلس العموم وكلهم من حزب العمال.. وعندما علمت تاتشر بهذا الامر قالت معلقة: سيكون برلماناً مشوقاً «للغاية»!! وهذا التعليق يعكس بوضوح النظرة العنصرية لرئيسة الوزراء البريطانية، وهي اذا كانت تحاول اخفاءها قبل الانتخابات، الا انها اضطرت الى الكشف عنها بكل صفاقة بعد أن اغلقت ابواب الاقتراع ابوابها.

خلاصة القول، ان فوز تاتشر لفترة حكم ثالثة، تطمع بان تستمر حتى نهاية القرن، ستضيف اعباء اضافية على كاهل فقراء بريطانيا، سينعكس هذا بالتأكيد على الاقليات والمهاجرين الذين حاولت في فترات سابقة سن القوانين لطردهم من البلاد.

وعلى مستوى الاقتصاد الدولي، فان السيدة الحديدية ستواجه اعباء جديدة، في ظل الحروب التجارية التي تدور بين الحلفاء، وتنامي سياسات الحماية، وتقلبات اسعار الصرف والعجوزات في الموازين الدولية والمشاكل المتأزمة بين الشمال والجنوب، اضافة الى البحث عن دور في ادارة الصراع بين القوتين العظميين.

واذا كان لايمكن القول ان مرحلة جديدة ستظلل بريطانيا في المستقبل ـ كون السيدة تاتشر ستستمر في تصعيد سياستها الاقتصادية والاساسية ـ الا انه يمكن القول أن «نجم التاتشرية» بدأ بالسطوع، وهي حقبة دخلت التاريخ ولا يعرف أحد متى تخرج منه●

البابا «والمرض البولوني» المزمن!

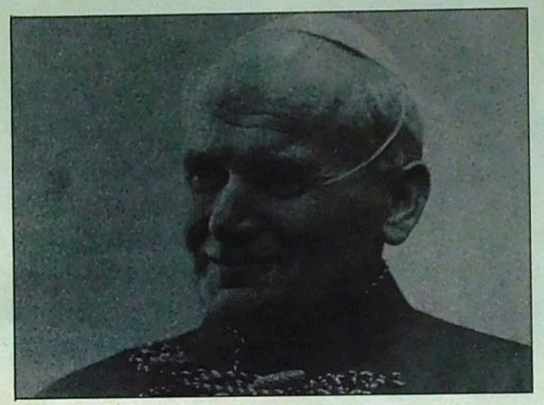

خلال زيارته الاخيرة لبولونيا، والتي استمرت سبعة ايام، قال الحبر الاعظم البابا يوحنا بولص الثاني، انه يسعى لخدمة مواطنيه البولونيين، الذين يشعر «بافراحهم واتراحهم» واشار في اجتماع عقدة مع الزعيم البولوني ياروزلسكي إلى ضرورة احترام حقوق الانسان وحقوقه الأساسية في ممارسة عقيدته الدينية والتعبير عن آرائة حفاظاً على السلام. وتطرق إلى الازمات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها بولونيا ودعا إلى ضرورة مشاركة البولونيين في ادارة شؤون الحياة العامة.

وفي فترة مكوثه في بولونيا تجوّل البابا في عدد من المدن البولونية منها غدانسك التي تعتبر معقل «نقابة تضامن» وإلتقى بزعيمها فاليسا، وادلى بعدد من التصريحات والخطب بها واقام عدداً من القداسات التي غمز فيها بشكل او آخر الأوضاع السياسية في بولونيا. وصلى على ارواح من اعتبرهم ضحايا «القمع السياسي».

ويبدو ان البابا لم يشف بعد من «المرض البولوني»، الذي اوصله إلى كرسي البابوية، فقد كانت الأوضاع تنذر بالانفجار والأزمة البولونية تغلي على مرجل ساخن، يوم خرق التقليد الفاتيكاني بتنصيب اول بابا بولوني. ولم يكن ذلك الحدث عفوياً بالطبع بسبب المكانة الدينية التي يتمتع بها البابا الحالي، بل جرى التحضير له بدقة وبالارتباط مع تطور المسالة البولونية، التي إنفجرت عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١.

ولم يترك البابا البولوني مناسبة إلا وشدد فيها الحديث عن الأزمة البولونية، حيث اعلن انحيازه السافر لنقابة تضامن. كما لم تترك نقابة تضامن مناسبة، إلا واعلنت فيها تاييدها للبابا الذي «بارك» اعمالها وتحركاتها. وهو ما اعرب عن زعيم تضامن مؤخراً حين قال إننا نؤيد كل ماقاله البابا خلال زيارته الاخيرة لبولونيا

ورغم إنحسار تاثير الثورة المضادة في بولونيا، وتعزز نظام الحكم الاشتراكي والتخلص من الكثير من الثغرات والاخطاء والنواقص، التي رافقت المسيرة السابقة، إلاّ ان البابا لم يفوّت على نفسه وعلى انصار «تضامن» الفرصة، فغمز ولمز بصورة مباشرة وغير مباشرة حظر نقابة تضامن عام ١٩٨١، وذلك حين قال: ان توقيع اتفاقيات ١٩٨٠ امر «مهم». وهذا يعني بوضوح انه مازال متمسكاً بضرورة رفع الحظر عن «التضامن» ثم عبر عن إعتقاده من ان ديمقراطية المجتمع هي التي يمكن ان تؤدي إلى ازدهاره وازدهار الفرد، كما دعا لاحترام الاتفاقيات المعقودة بين الحكومة ونقابة المزارعين الحرة، واشار إلى إسم الأب يرزي بوبيلوسكو، الذي توفي عام ١٩٨٤ واعتبره مثالاً يحتذى به. وكان بذلك يريد ان يلقي مسؤولية وفاته على عاتق السلطات البولونية.

ومع ان زيارة البابا، قد حركت شجوناً واصابعاً لم يعد لها ذلك التاثير، حيث خرجت تظاهرة من ٦٠ شخصاً في العاصمة وارشو، تهتف باسم تضامن او عندما رفعت لافتات تطالب بحقوق الانسان او غيرها، إلاّ ان السلطة البولونية وحزب العمال البولوني، كانا اكثر تماسكاً وثقة، واصلب موقفاً واشد مرونة، وقد عبّر زعيم الحزب ياروزلسكي عن ذلك عند استقبال البابا في المطار حين قال: ان بولونيا تسعى إلى ايجاد «اشكال جديدة للحياة الاجتماعية» وان الشعب البولوني لن يحيد عن هذا الطريق. واضاف إلى ان حكومته «منفتحة على كافة التغييرات التي لاتنطوي على اي تهديد للحزب والمبادىء الاشتراكية». واشار إلى ان الاضرابات التي حثت عليها القوى الخارجية قد هدات.

ان البابا الطائر الذي حط في مسقط راسه، لم يجد العش الذي بناه مزدهراً، فالطيور التي جاءت من الخارج قد رحلت والبيوض التي فقست لم تجد ما تتغذى عليه. ●

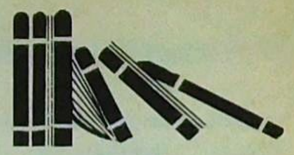

ماقبل الاجتياح ومابعده!

بعد الاجتياح الصهيوني للبنان، وخروج المقاومة الفلسطينية من هناك بتجربة عسكرية وسياسية وثقافية، اثر صمود عظيم في وجه أبشع حملة بربرية استهدفت الناس والمؤسسات معاً بأوسع معنى، جرى التفكير خارج ضجيج الاسلحة وهدير الطائرات، باعادة معاينة التجربة برمتها. ومع ان التجربة الفلسطينية لايمكن تحديدها بتاريخ الاجتياح ومابعده فقط، انما هي تجربة تمتد على طوال سنوات التشكل الكفاحي الاول حتى الخروج الكبير، الا ان فترة الاجتياح ومابعدها ومارافقها من نهوض وانكسار، وقوة وضعف، وابتكار لوسائل كفاحية «اسطورية» في وجه الآلة العسكرية الصهيونية التدميرية تحمل في جنباتها أجنة روائية جديرة. بالتلمس والمكاشفة، خاصة بالنسبة لاولئك الكتّاب الذين عاشوا مع التجربة وفيها كمقاتلين في صفوف الثورة بالدرجة الأولى. وقتها قلنا ان العمل الروائي يستلزم هدأة يجري فيها تفحص مامضى بروّية. وهاهي سنوات تمر دون أن نقرأ نصاً بأهمية تلك التجربة، باستثناء بعض الشهادات. لم نقرأ سوى اعمال ابتغت التوثيق اكثر مما سعت الى المحاولة الروائية. وعلى اهمية ذلك التوثيق يظل النص الروائي حاجة أدبية وسياسية وفنية سنظل ننتظرها فترة طويلة اخرى كما يبدو.

المحرر

الشعر الفرنسي الحديث

عن «دار الفارابي» بيروت اصدر الشاعر بول شاؤول «كتاب الشعر الفرنسي الحديث ١٩٠٠ ـ ١٩٨٥» وضم الكتاب ترجمات لقصائد من ١٤٠ شاعراً فرنسياً من القرن العشرين اختارها من القصائد الاكثر تمثيلاً لشاعرية كل من الشعراء الفرنسيين. كما اضاف اليه ملحقاً ضم ترجمات لقصائد من ١٩ شاعراً عربياً يكتبون بالفرنسية من لبنان ومصر وسوريا والمغرب والجزائر وتونس. وقد مهد شاؤول لهذه الترجمات بدراسة تاريخية اضافية تحت عنوان «مدخل الى الشعر الفرنسي الحديث». متوقفاً عند «المحطات» الرئيسية في تطوير هذا الشعر.

كتاب سوفيتي عن ابن سينا

وعن «دار الفارابي» في بيروت ايضاً صدر كتاب «ابن سينا» لمؤلفه ارثور سعدييف وترجمة د. توفيق سلوم. صدر الكتاب بالروسية عام ١٩٨٠ ضمن مكتبة [مفكرو الماضي] ويتضمن الفصول التالية: حياة ابن سينا وعصره وآثاره، تصنيف العلوم، المنطق، العلم الطبيعي، مابعد الطبيعة، مبادىء العلوم العملية، مصائر التركة السينوية.

الأدب العربي تعبيره عن الوحدة

صدر مؤخراً عن مركز دراسات الوحدة العربية ومنتدى العالم الثالث كتاب جديد بعنوان «الادب العربي تعبيره عن الوحدة والتنوع». وقد تضمن الكتاب اربعة اقسام في ثلاثة عشر فصلاً. تناول القسم الاول موضوع الشعر، والثاني كرس للرواية، والثالث لموضوع الاداب الاقليمية، أما الرابع فقد خصص للاداب الشعبية.

الادب المسرحي في سورية

عن منشورات مؤسسة الوحدة في دمشق صدر كتاب الدكتور نديم معّلا بعنوان «الادب المسرحي في سورية ـ نشاته، تطوره» يتضمن الكتاب دراسات عن ابو خليل القباني، عبد الوهاب ابو السعود، خليل هنداوي، مراد السباعي، وليد اخلاصي، علي عقلة عرسان، سعد الله ونوس، فرحان بلبل، ومصطفى الحلاج.

وفاة الكاتب الهندي أحمد عباس

توفي الكاتب الهندي احمد عباس عن عمر يناهز الرابعة والسبعين، وكان عباس قد كتب مايزيد على السبعين كتاباً باللغات الهندية والاردية والانجليزية، كما كتب سيناريوهات العديد من الافلام الهندية، والكاتب هو عضو في المجلس العالمي للسلام منذ عام ١٩٥٨.

Digitized by Birzeit University Library

على هامش خواطر قديمة وجديدة لمريد البرغوثي:

صَفحة الخطأ وقوّة الصحيح

إذا كان بعض الكلمات أقرب إلى الخشب فإن بعضاً آخر أقرب الى الندى. وحين تتخشب الكلمات تفارق القصيدة الحياة وإن بقي الشاعر سليم المزاج موفور الصحة وقوي القدمين، فحياة الشاعر لا تستمر في قصيدته دائماً. وقد يكون الشاعر، كما القارىء، سعيداً، فلا تموت القصيدة، ويتجدد القارىء في قصيدة متجددة، ويكون تجدّد القصيدة مرآة لشاعر لايتسكع في دروب الكلمات الخالصة، بل يفتش في دروب الحياة عن معنى القصيدة. والفرق بين بهاء القاموس وغبار الحياة يمايز بين لغة الحياة ولغة الحطب، ولغة الشعر أقرب الى الغبار النابض منها الى البهاء الصامت.

فيصل درّاج

في حديث مضى عليه جزء من الزمن (الهدف ١٥/٩/١٩٨٦) كتب مريد البرغوثي بعض الخواطر عن الشعر والشاعر ووظيفة الكلمة. لم تبدأ كلماته بملكوت الشعر ولا بمزاج الشاعر الخبيء و نصه الملتبس، انما بدأت بمن يَبني القصيدة ويهدمها وبمن يصوغ الشاعر علواً وانخفاضاً، أي انه اتكا على مفهوم بسيط وصحيح، والحياة هي المفهوم الذي يجمع الصحة والبساطة. وبسبب هذه البداية جاءت كلماته بعيدة عن الجفاف، فيها من غبار الحياة كثير، أي فيها مايمسح الغبار عن مفاهيم ابتعدت عن الحياة حتى الجفاف. وقد يدفعنا عسف اللغة المدرسية، أحياناً، إلى ربط «الخواطر» بـ«التشتت»، فيبدو الخاطر فيضاً سائباً، لكن مريداً يدفع عنه خطر الشرود، بالتأكيد على أولوية الحياة على الكلمة. فالبدء كانت الكلمة، هكذا يقول حفاظ الكلمات الميتة، وفي البدء كان الفعل، هكذا يقول من خاصم اللاهوت، فالكلمة الحية لاتعرف البداية والنهاية، لأن الحياة حركة بلا بداية ولا نهاية.

ليس الشاعر ملزماً بالتنظير لتجربته الشعرية، والبرغوثي لايفعل ذلك. فكتابته تلتقط بعض الظواهر التي تطفو على سطح البحيرة الفلسطينية، والتي يختلط فيها الطيب بالرديء، والثقافي بالسياسي، والشعري الزائف بالسياسي المريض، والشعري الصحيح بسياسي غائب أو ضعيف الحضور، والتي تجبر القول الصحيح على التنكر الواضح أو الناقص. يتحدث مريد عن الشاعر بقدر مايتحدث عن المثقف الفلسطيني بشكل عام، وعن العمل الشعري بقدر مايمس العمل السياسي بشكل عام أيضاً. ومع احترامنا الكامل للأسماء الشعرية الفلسطينية، ومايمثله محمود درويش بينها أولاً، ولقادة العمل الوطني الفلسطيني، فاننا نستطيع القول: إن الخيال الفلسطيني شعراً وسياسة لايزال أضيق من التجربة الفلسطينية المقاتلة، لأن هذه التجربة في غناها وتفاصيلها ودروسها ودلالاتها لم تشكل دائماً المرجع الموضوعي للممارستين الشعرية والسياسية، فكثيراً مايتم الرجوع إلى فكرة التجربة المجردة لا إلى التجربة في غناها الموضوعي. أكثر من ذلك: إن تبادل المواقع بين السياسة والواقع الموضوعي قد دمج، وفي أكثر من مرة، القيمة الشعرية بالقيمة الادارية. ولكن ماهو تبادل المواقع بين الواقع والسياسة؟ بمعنى آخر: هل تصدر السياسة عن الواقع أم يصدر الواقع عن السياسة؟ لنا أن نقول: في كثير من الحالات تخلق السياسة الواقع خلقاً بعد أن يرجع السياسي ـ الخالق السياسة إلى جملة قرارات إدارية، أي تصبح الادارة هي خالق الشعر والسياسة، وإلا: فكيف نشرح ولادة «جمهرة من الشعراء» هي ليست أكثر من كورس يردد بلا ابداع صوتاً واحداً ويكرر مفرداته وصوره وإيقاعاته؟ كيف نفسر شعراء «الخمسمائة مفردة»، كما يقول مريد؟ لانذهب كثيراً في التجريد النظري، إذا قلنا: إن القسمة الكلاسيكية بين العمل الذهني والعمل اليدوي، من وجهة نظر إدارية قاصرة، هي في أساس نهوض شكل من الكتابة محنط ومتكلس، ومن أسباب تعميم ظاهرة الشعر الرديء، الذي طفا على سطح كل شيء في السبعينات، وأعاق تطور بعض الحالات الشعرية الجيدة.

يشير البرغوثي إلى المسافة بين الكلمة والحياة، إلى مايدعوه بـ«آفة التنميط» أو مايمكن أن ادعوه بـ«إعادة انتاج المثال ـ المجرد»، حيث لاينطلق الشاعر من علاقات الحياة اللامتناهية بل من قاموس شعري مستعار يطبقه على أفكار محدودة، بدءاً بالمخاض والبشارة انتهاء بالأعداء وبالأخوة الأعداء. إن الركون إلى الأفكار المجردة المحدودة العناصر لايفقر التجربة الشعرية إلا بقدر مايفقر التجربة الفلسطينية، والمسافة بين الواقع المعاش والوعي الكاتب أو القارىء يقود بالضرورة إلى إهدار جزء من التجربة، أي ان «إعادة انتاج المثال ـ المجردة تساهم في إعداد انتاج عذابات الانسان الفلسطيني اليومية، وبذلك يتراجع أو ينهدم دور الكلمة في تغيير الواقع.

وإذا كانت العلاقات تتعرف بنقائضها، فان نقيض المثال ـ المجرد، وصفته الأولى السكون، هو اليومي المتبدل الذي يفرض إعادة كتابة المكتوب بشكل جديد. وهذا اليومي هو الذي يدعو مريد إلى التاكيد على «التدخل في شان الحياة اليومي»، فالرجوع إلى اليومي هو أساس هزيمة «قبلية النص»، والمتكأ الوحيد الذي يعيد تجديد اللغة وبناء المنظور الشعري. واليومي هذا لايقاس بالزمن المجرد، أو بحركة الشاعر اليومية، أو باستئناف البدء المكتوب، اليومي هو صوت التاريخ الذي يدك بعض المسلمات التي بدت في غفلة عن الزمن أبدية، وهو الهادم والباني، والناصر والهازم وترجمان الحقيقة المتبدلة. إن الكتابة الشعرية، في شكلها الابداعي، تقوم أولاً وأخيراً على ديالكتيك الهدم والبناء، على تجاوز شكل من القول بدا صحيحاً في يوم من الأيام، على البحث عن معادل موضوعي للتجربة الفلسطينية المتجددة في النضال والعذاب والحصار ورجم المخيمات وقطع الرقاب بمدفع ثقيل أو بخيط من حرير.

وقد تبدو كلمة «اليومي» ساذجة، لكن سذاجتها لاتختلف أبداً عن سذاجة الغيم المعقود الذي يصبح سيلاً ويهلك القصور المنيعة، والاعتراف باليومي الحارق في سذاجته هو معيار الفكر الثوري، بالمعنى الحقيقي للكلمة، فالثورة هي إدراك المتغيرات المحتجبة، أو المقنعة، وتحويلها إلى متغيرات بلا قناع. ولهذا، فان الجديد، شعرياً كان أو سياسياً، لايبدأ بالشعار أو الايديولوجيا أو التنظيم، انما يبدأ باليومي الموضوعي، فالشعاراتي والايديولوجي والتنظيمي يظل، إن انغلق على ذاته، ذاتياً، والثورة لاتتحقق إلا في حقل المعايير الموضوعية. لنقل: إن الشعري الثوري هو الذي يقترب من امتلاك الواقع في كل علاقاته الموضوعية ويكون قادراً على انتاج لغة شعرية توافق هذا الكل الموضوعي المعقد.

إن الانزياح من الاداري إلى السياسي، ومن السياسي إلى اليومي، ومن اليومي إلى التاريخي، أي من الذهني البسيط إلى التاريخي المعقد. يطرح سؤلاً شعرياً أصيلاً: إنه يحاصر أحادية الصوت أو أحادية الايقاع أو أحادية اللغة في القصيدة. هل يستطيع الأحادي أن يعبر عن المتعدد؟ إنني لا أشير هنا إلى تعقد مفهوم التاريخي بشكل عام بل إلى تعقد التجربة الوطنية الفلسطينية، التي تتضمن الحاضر والماضي والداخل والشتات والسياسة والبندقية والعذاب اليومي وراهن المجازر وأحزان الأطفال وسطوة الرغيف وإدمان الدفن والبكاء والمطاردة وكل وجوه العدالة العاجزة والجثث التي لم تجد قبراً في هذا التحديد، وهو قاصر ناقص، هل يستطيع الشعر الغنائي أن يحتضن التجربة؟ هل تستطيع القصيدة الأحادية الايقاع أن تقوم بدورها؟ هل تستطيع الكتابة الشعرية، من حيث هي جنس متميز من أجناس الكتابة، أن تحافظ على حدودها التقليدية؟ إن الشعر الغنائي الأحادي الصوت يغني هواجس الذات أكثر مما يعبر عن مأساة شعب مستمرة. بالتاكيد، فان الكثير من هذه الأمور لم تغب عن أعمال بعض الشعراء الفلسطينيين، الذين يبحثون باجتهاد، واضح أو مرتبك، عن شكل جديد من القصيدة محمود درويش في مديح الظل العالي، مريد البرغوثي في طال الشتات وغرف الروح، تركيب الرموز في كنعانياذا لعز الدين المناصرة، الانفتاح على اليومي عند غسان زقطان، والبحث، عن إيقاعات متعددة عند أحمد دحبور، وهناك مكسر الأصنام والأقانيم في بحث مفتوح، واعني بذلك سميح القاسم... إن هذه الأعمال تحاول، في حدود متفاوته النجاح ولا متساوية التطور، أن تحرر القصيدة من الغرف الذهنية، من قيود الغنائي البسيط، وتطلقه باتجاه العياني التاريخي والملحمي المتعدد الأصوات. وبسبب هذه الإشارات السريعة يكون مريد البرغوثي محقاً حين يتحدث عن التركيب الشعري، الذي يفترض معرفة مزدوجة: معرفة الحياة ومعرفة الفن الشعري. وكما أن التحرر من الهزيمة يفترض معرفة الهزيمة والاعتراف بها، فان الانتقال بالقصيدة الفلسطينية من غرف «الخمسمائة مفردة» إلى فضاء الشعر المفتوح يقتضي معرفة التاريخ الفلسطيني والتاريخ الذي تكونت فيه القصيدة الفلسطينية والتاريخ الخاص الذي أنتج الشعر وسمح بتحولاته المتجددة.

إذا كان الشعر لاينتج معرفة، بالمعنى الدقيق للكلمة، فان الانتاج الشعري لايتحقق بدون معرفة مزدوجة: معرفة الحياة ومعرفة الشعر أيضاً: معرفة الشعري في الحقل الوطني الذي يتدخل فيه الشاعر، للاستفادة من هذا الشعر أو هدمه إن كان جديراً بالهدم، معرفة الشعري لدى الشعوب التي تعيش واقعاً قريباً من الواقع الوطني الذي يتدخل فيه القول الشعري، معرفة الشعري الكوني، إن أمكن، معرفة التاريخ الشعري الذي يحدد الهوية الوطنية ـ الثقافية. وقد يقال: ماعلاقة القديم والكوني بقصيدة عن مخيم يجوع؟ لكننا نقول: إن وعي الحاضر يزهر الموروث، كما أن وعي المعاش اليومي يميز الكوني.

تعكس القصيدة وضع الفلسطيني المغترب، لكنها بانعكاسها لا تبدأ بغربة وأحزان الفلسطيني فقط، بل تعكس أيضاً في بناء القصيدة، المستوى الشعري ـ الثقافي الفلسطيني والعربي والعالمي، وعظمة القصيدة هي الاتكاء على مواد شعرية متعددة كي ترسم اللحظة الخاصة بهذا الفلسطيني. وفي هذا التحديد، لاتقوم القصيدة على الحدس، أو فيض الخاطر، أو تقليد مثال أو صوت شعري محدد، انما تبدأ من ثقافة شعرية محددة، تعرف معنى اللغة الشعرية، الصورة، الايقاع، الاشارة، البدء والنهاية... لو كان الحزن مادة الشعر الوحيدة لكان كل فلسطيني، يعيش المأساة الفلسطينية، شاعراً. لكن الشعور يحتاج إلى لغة، ومعرفة حياة الشعر هي التي تصنع هذه اللغة.

إن كان للشعر فضيلة، وخصوصية أدبية، فهي لن تكون إلا في كثافة الصورة الشعرية، الواضحة أوالمضمرة، والتي تحتضن، في وقت معاً، الحدس والمعرفة، والتقرير والاستشراف، والمرئي والمستتر، والحاضر والمستقبل، والسياسي والفلسفي، والقيمي والمعرفي، إنها إجابة متلعثمة على سؤال لم يستطع العقل أن يصوغه بشكل صحيح. وبسبب هذا التلعثم المتكىء على ظاهرة موضوعية ينتج الشعر لغته، لغة في لغة، أو لغة ماوراء اللغة، جملة من الصور تقتصد وضعاً. إن التلعثم الموضوعي هو الذي يمنح القصيدة قراءة متجددة، فما يستوعب مرة واحدة بعد قراءة مستقيمة ينتهي ويموت بعد انتهاء القراءة. وهذا مايجعل مريد البرغوثي ينتقد «إنشاد الثورة»، والذي يعني أن الثورة قائمة وكاملة، وما على الشعر إلا أن يدور حولها، وينقب عن محاسنها، أي أن الشعر ينغلق على ذاته حين يدور حول كمال ذهني ينغلق بسبب كماله.

الثورة بحث وشعر الثورة بحث بدوره، إن الثورة ثورة لأنها بحث مستمر، فان انقطعت عن البحث واستقرت حدّت قاموسها السياسي والشعري وحددته، والمحدود ينقطع عن الحياة. ولهذا، فان شعر الثورة يبحث عن ثورة ولا يصف ثورة يفترض أنها قائمة. أين فسحة الفكر التي يمنحها مثال كامل؟ ماالعلاقة بين الكمال والحياة؟ كيف يصف الشاعر الضعف الانساني المشروع إذا كان يتعامل مع من لايعرف النقص؟

أليس الشك ظل اليقين بقدر مايكون اليقين محاصراً بالشك؟

أليست الإجابة الناقصة، أوالمتلعثمة، هي أفضل ماوجد في أحسن القصائد الفلسطينية؟ هل نكتب عن ثورة أم نقاتل من أجل ثورة؟ أليست الثورة، في معناها الكامل، مجرد فكرة تحريضية، كلما تحقق منها وجه انهار فيها وجه أو وجوه؟

ولي أن أقول: ثناء على الشك، فالتساؤل المفتوح جوهر القصيدة وقوام دور المثقف. إن صعوبة اليقين مبرر الكتابة الوحيد مع ذلك فإن شك الكتابة لايتناقض مع ايمان الكاتب بعدالة قضيته، بل الأمر عكس ذلك تماماً: إن عجز العدالة عن التحقق هو الذي يدفع بالكاتب العادل إلى حقول المساءلة واللايقين وهو يدافع عن قضية عادلة، فالتاريخ يعترف بمفهوم القوة أكثر مما يعترف بمفهوم العدالة.

إن المسافة بين العدالة والقوة تفرض أمراً، لايرغب به البعض، لأنه ينادي: بالاستقلال الذاتي ـ النسبي للكاتب والمكتوب، وما معنى القصيدة في التحديد الأخير؟ هل هي لعب في اللغة وتركيب كلامات لهارذين أم أنها سؤال كثيف يوحّد الحاضر والماضي والمستقبل؟ هل القصيدة انعكاس لموضوع أم أنها إعادة تركيب له بشكل يحفظ القصيدة حتى بعد

Digitized by Birzeit University Library

انحلال الموضوع؟ وإذا كانت القصيدة، كما يظن البعض، انعكاساً لمناسبة أو ظرف أو ظاهرة، أفلا يعني ذلك أن على القصيدة أن تنتهي بانتهاء اللحظة التي فرضت الانعكاس؟ إن إجابة مريد تطرد الغبار عن كثير من المسلمات، وتأخذ شكل حجر يهز الركود السادر والغبطة البائسة، إذ أنه يصيب المستنقع والبناء الزجاجي النظيف.

لست أدري، تماماً، إن كان لنا أن نتحدث عن أزمة في الشعر الفلسطيني، خاصة أن شعرنا أعطى أسماء كبيرة مثل محمود وسميح وغيرهما، لكنني أعتقد أن هناك مسافة كبيرة بين التجربة الفلسطينية اليومية، المليئة بالصبر والشجاعة والبطولة والتضحية، وأشكال الكتابة القائمة، الشعرية منها وما تخلف عن الشعر أيضاً، وإعطاء إجابة تكشف عن سبب هذه المسافة، ليس بالأمر السهل، لأسباب عديدة منها: إن التجربة اليومية لاتتحول مباشرة إلى معرفة، إن الشعري الراهن لايستطيع القفز كثيراً فوق الموروث الشعري الذي صدر عنه، إن ازدهار الثقافة يحتاج إلى الاستقرار وتراكم الخبرة، إن الثقافي المزدهر يحتاج إلى سياسة ثقافية مزدهرة، إن الثقافة الوطنية عمل جماعي منسق، إن لحظات العذاب والانفعال تكبح العقل المحايد في عقلانيته عن حركة مطلقة السراح... وقد تتوالد «إن» إلى مالانهاية.

أودّ أخيراً أن أشير إلى جملة مريد: «إن القصيدة اقتراح». وقد يأخذ الاقتراح أحد شكلين: اقتراح في السياسة، واقتراح في شكل كتابة القصيدة، أي الخروج عن النسق المسيطر وعليه. وبقدر مايبدو الاقتراح الثاني جديراً بحوار طويل فان الاقتراح الأول يدور حول نقد ذاتي. وفي الحالين لانبتعد كثيراً عن جدران الشك: كيف يصبح الاقتراح الشعري سلطة فاعلة بالمعنى الايجابي للكلمة، وهل نحن أمام أوهام «سلطة الكلمة» أم أمام مفهوم الاستقلال الذاتي - النسبي للمثقف؟ كيف يسيطر الجديد بدون سلطة ثقافية تدافع عن الجديد؟ فمفهوم ميزان القوى يحتضن السياسة والنظرية والقصيدة. وماهو الجديد المنشود؟ وهنا أسال مريد مامعنى «قوة الصحيح» التي يتحدث عنها، الا يقترب معنى «الصحيح» من مفهوم «العدالة» المجردة؟ وكيف تحقق القصيدة اقتراحاتها؟

تدور الأفكار السابقة كلها حول مشروع واضح هو: البحث عن جمالية جديدة، يمكن أن ندعوها بـ«جمالية المقاومة» - رحم الله الكاتب العظيم بيتر فايس. إن ربط الجمالية بالمقاومة يطرح بدوره ماشاء من الأسئلة: كيف نحوّل الكاتب والقارىء؟ وكيف نوحّد السياسي والثقافي من وجهة نظر الثورة؟ كيف تصبح الممارسة الشعرية ممارسة ثورية وفي الثورة؟ كيف نلتقط الجديد اليومي، في حزنه وعظمته، وتحوّله إلى قوة تكسر انساق المسيطر؟

أمر قريب إلى الغرابة وبعيد عنها، يبدأ الفلسطيني بالقوافي وينتهي إلى بوابة المخيم، ويبدأ بالانعكاس وجدوى القصيدة وينتهي إلى «جمالية المقاومة» أو إلى «بديع البشاعة». ويكون على الفلسطيني أن يكون «حيواناً سياسياً» من الألف إلى الياء، بمعنى أرسطو، أي يكون عليه أن يكون مقاتلاً، بلغة اليوم، ضد من يريد أن يحذف اسم الفلسطيني من القواميس واللغة. وهذا مايجعل أي حديث فلسطيني لايغادر السياسة أبداً، وتعريف السياسة عند الفلسطيني هي أشكال الفعل المفروضة عليه كي يدافع عن حقه المعقد والبسيط في الحياة.

بدا الحديث بالندى وباخشاب الكلام، فانتهى إلى «الجرس الأخير» الذي يقرع في صفحات المنافي صارخاً طال الشتات. ●

ولكن من هو الحزب؟

برتولت برخْت

ترجمة: د. ممتاز كريدي

ولكن من هو الحزب؟
هل هو جالسٌ في بيتٍ بتلفون؟
هل أفكاره خفية
وقراراته مجهولة؟

* * *

نحن الحزب
أنت وأنا، أنتم كلّنا جميعاً
مخفيٌ في بدلتك يارفيق
يفكرُ بعقلك يارفيق
حيث أسكن فهناك مقرّه
وحيث تتعرض للاعتداء
فهناك يناضل.

* * *

إهدنا الطريق
الذي علينا أن نمشيه
سنسير كما تسير ولكن..
لاتسرّ في الطريق القديم دوننا
فهو بدوننا الضلال بعينه

* * *

لاتبتعد عنّا
من الممكن أن نُخطيء ويُمكن أن تكون على صواب
إذاً لاتبتعد عنا.
أما كونُ الطريق الأقصر
أفضل الطُرُق
فهذا مالا ينكره أحد.
ولكن إن كان هناك من يعرفهُ
ولا يقدرُ أن يدلّنا عليه
فما جدوى حكمته؟
فكنْ حكيماً معنا
ولاتبتعد عنا.

نحو الذكرى الثمانمئة لمعركة حطين:

-٢-

الشروط التاريخية التي مهدت للحروب الصليبية

احمد. س. نجم

قلنا أن الصراع بين قطبي الخلافة الاسلامية: العباسية في بغداد، والفاطمية في القاهرة قد مكّن، مضافاً له تنازع الأمراء المحليين في بلاد الشام، للحملات الصليبية في أواخر القرن الحادي عشر الميلادي، وأوائل القرن الثاني عشر، لا أن تمر فحسب، بل أن يطيب لها المقام ردحاً من الزمن، دون مواجهة جدّية تذكر.

بيد أن الصورة لم تكن بمثل تلك القتامة قبل نصف قرن من الزمان. ذلك أن الخلافة العباسية التي كادت تلفظ انفاسها الأخيرة تحت ثقل السيطرة البويهية، التي اشبعت الخلفاء اذلالاً، وجدت لها نصيراً فتياً في صنف من الأتراك، يُدعون السلاجقة، دخلوا حديثاً في الاسلام، فابدوا نحوه حماسة تقارب حماسة اهله الأول.

وينتسب السلاجقة الى «سلجوق بن تقاق» الذي عمل، ومن قبله والده، في خدمة ملك الترك. لكن خلافاً بين سلجوق وملك الترك جعل الأول يفر بخيله وجنده إلى جهة بخارى، وهناك أسلم مع عشيرته، التي راحت شيئاً فشيئاً، تلعب دوراً خطيراً في تاريخ الحضارة الاسلامية، ولاسيما في سلاطينها العظام طغرلبك، والب أرسلان، وملكشاه.

كان طغرلبك أول السلاطين السلاجقة العظام. فبعد أن انتزع بسلطانه العسكري مناطق واسعة من آسية، قرر أن يضع خدماته تحت تصرف الخليفة العباسي القائم بأمر الله. وصادف ذلك هوى في نفس الخليفة الذي كان يتجرع الذل والهوان، على يدي حُماته من البويهيين، فأمر في العام ١٠٤٨ «أن يخطب لطغرلبك على منابر بغداد، وأن ينقش اسمه على السكة، ولُقب من ذلك الحين «السلطان ركن الدولة ابو طالب طغرلبك محمد بن ميكائيل، يمين امير المؤمنين»[1].

آنذاك كان عهد الخلفاء العظام، القادرين على ضبط الحكم على مشيئتهم قد ولّى منذ زمن بعيد. فمنذ وفاة المعتصم تسلل الوهن إلى منصب الخليفة، حتى غدا في بعض الأحيان العوبة بيد القادة العسكريين، يستصدرون منه الأوامر حسب أهوائهم. وكان جل ما بامكان الخلفاء بعد ذلك هو استبدال جلاديهم القساة بجلادين أرحم. وذلك ماحدث للخليفة العباسي القائم بأمر الله، عندما استنجد بالسلجوقي طغرلبك.

ففي ذلك الوقت كانت الخلافة الفاطمية في القاهرة قد ضاعفت من نشاطها في سبيل اسقاط الخلافة العباسية، والاستيلاء على إرثها. فارسلت إلى العراق هبة الله الشيرازي، أحد دعاتها وأشدهم تأثيراً، واستمالت قائد حامية بغداد، أبا الحارث البساسيري، الذي استغل انشغال السلطان السلجوقي طغرلبك في حرب مع أخيه ابراهيم ينال، فأعلن التمرد، واحتل بغداد، وسجن الخليفة العباسي، وأقام الخطبة للخليفة الفاطمي نحواً من عام. بيد أن طغرلبك سرعان مادخل بجيوشه الجرارة إلى بغداد، فقضى على البساسيري، وأعاد الخليفة إلى قصره، معلناً بذلك نهاية الوصاية البويهية على الخلافة، وبداية الوصاية السلجوقية.

وكما لم يكن للخليفة أيام البويهيين، أكثر من مجرد ذكر اسمه في الخطبة، ونقشه على النقود، كذلك استمر الحال مع السلاجقة، وان كان باذلال أقل، ولاسيما في عهد سلاطين السلاجقة الكبار، الذين انشغلوا بحروب في أماكن أخرى، فضلاً عن أنهم كانوا يشاطرون الخليفة العباسي مذهبه السني، الامر الذي لم يُضف إلى أطماعهم السياسية، بغضاً مذهبياً كذاك الذي زادهم به أسلافهم البويهيون!

بعد أن ثبت السلاجقة سلطانهم في بغداد صار على الخلافة الفاطمية في القاهرة أن تحافظ على رأسها. ذلك أن طغرلبك عندما مات سنة ١٠٦٣م خلّف دولة تمتد من العراق وخراسان، حتى أقاصي حدود تركستان والهند وسجستان، فتسلمها من بعده، لأن طغرلبك كان عقيماً، ابن أخيه الب أرسلان، الذي وسع اراضي الدولة في الشرق والشمال الشرقي، ثم تطلع لانتزاع بلاد الشام من أيدي الفاطميين.

بيد أن أهم الانتصارات التي أحرزها ذلك السلطان، وهو انتصار له مساس كبير بالحروب الصليبية، هو انتصاره الساحق على الجيش البيزنطي في موقعه مانزكرت، التي جرت سنة ١٠٧١، بالقرب من بحيرة وان في أرمينيا. فقد استطاع الب أرسلان، فضلاً عن سحقه للجيش البيزنطي، البالغ مائة الف مقاتل، أسر الامبراطور البيزنطي رومانوس ديوجنيس، فانزل بذلك، بالامبراطورية البيزنطية هزيمة، لم يعرف تاريخ صراعهم مع العرب والمسلمين أشد منها وأوجع.

كانت الامبراطورية البيزنطية قد استطاعت قبل ذلك بزمن قصير، وعلى يد أربعة أباطرة من الاسرة المقدونية، هم باسيل الأول، ونقفور فوقاس، ويحنا شمشيق، وباسيل الثاني، أن تستعيد أمجادها السالفة، وان تتوسع على نحو «لم تعهده منذ أيام جستنيان العظيم»[2].

ففي عهد الامبراطور نقفور فوكاس (٩٦٣-٩٦٩) تمكن البيزنطيون من استعادة جزيرة كريت، ومدينة انطاكية إلى دائرة نفوذهم، وهددوا حلب التي راحت تؤدي لهم الأتاوة على أيدي أحفاد سيف الدولة الحمداني. كما هددت جيوش الامبراطور البيزنطي حنا شميشق (٩٦٩ - ٩٧٦) باحتلال القدس، بعد أن تمكنت من اعادة بسط النفوذ البيزنطي في قيلقية وشمال سوريا.

كانت هزيمة البيزنطيين في منازكرت (١٠٧١) منكرة. ويعيد المؤرخون نتائجها إلى غرور الامبراطور البيزنطي رومانوس وإلى استهانته الخاطئة بقوة السلاجقة، وعدم استجابته إلى صلح كان قد عرضه عليه من قبل القائد السلجوقي الب أرسلان. وأياً كان فقد تخبطت ◄

Digitized by Birzeit University Library

الامبراطورية البيزنطية بعد تلك الهزيمة، ولم تستفق من صدمتها إلا بعد عشر سنوات عندما جاء إلى العرش عام (١٠٨١) امبراطور جديد يدعى الكسيوس كومنين.

ورث الكسيوس امبراطورية مهزومة، انتزعت منها معظم اقاليمها في آسية الصغرى. فقرر هذا الامبراطور وبعد أن أعاد ترتيب الامبراطورية وقضى على التململات التي كانت تجتاحها، ان يثأر لهزيمة منازكرت وأن يستعيد لامبراطوريته ماافقدته من أملاك. ولكن كيف يتم له ذلك وأعداؤه السلاجقة المسلمون لم يكتفوا بنصرهم في منازكرت، بل اتبعوه باحتلال معظم آسيا الصغرى، ثم وبعد أن اقاموا عاصمتهم في قونية (وهي في وسط الاناضول)، عادوا فانتقلوا بها الى نيقية على بحر مرمرة فغدت أسوار القسطنطينية منهم على مرأى العين، فكان أن استنجد الكسيوس بالبابوية عدوة امبراطوريته اللدودة، كي تستنهض لنجدته همم الغرب اللاتيني وأرسل «الى البابا أربان الثاني كتاباً هو في الواقع مفتاح العمل الذي ادى إلى الحملة الصليبية المعروفة بالأولى»[٣].

ولكن وقبل أن نعرف كيف رد الغرب على استنجاد الكسيوس، ينبغي أن نستكمل الصورة بحديث عن تاريخ بلاد الشام التي ستغدو المسرح المرتقب لأحداث تلك الحقبة من الزمن. كانت بلاد الشام، آنذاك، تابعة للدولة الفاطمية في مصر، اكان على شكل حكم مباشر، ام على شكل امارات مستقلة نسبياً ولكن تدين بالولاء للخليفة الفاطمي، كما كان الشأن في حلب. وكانت أهمية بلاد الشام السياسية قد تضاءلت منذ أن انتزع العباسيون الخلافة من بني امية، فحوّلوا عاصمتها من دمشق إلى بغداد.

وبعد أن ظلت بلاد الشام فترة من الزمن مجرد ولاية من الولايات راحت، ومع بداية تفكك الخلافة العباسية، تستقطب انظار الولاة المتمردين في مصر، وتغدو ساحة لصراع هؤلاء مع اسيادهم العباسيين. فكان ان احتلها الطولونيون الذين شقوا عصا الطاعة في مصر، ثم تبعهم في حكمها الاخشيديون، وأخيراً الفاطميون. ولكن إذا كان همّ الولاة العاصين من قبل الفاطميين،ان يُتركوا وشأنهم، فإن الأمر لم يكن كذلك مع الفاطميين، ذلك ان هؤلاء عملوا في مصر باعتبار انهم السادة الشرعيون للعالم الاسلامي، فاتخذ حكامهم لأنفسهم لقب الخليفة، وراحوا بكل ما اوتوا من قوة يعملون لتقويض الخلافة العباسية المتهالكة.

اذن وفضلاً عن أن احتلال بلاد الشام زود مصر بخط دفاع اولي، فإنه كان الخطوة الأولى في الطريق إلى بغداد، وكان وضع الخلافة العباسية فيها يساعد على ذلك لولا اصطدام مصالح البويهيين، الأوصياء على بغداد، مع مصالح الفاطميين. وجاء قضاء السلطان السلجوقي طغرلبك على ثورة ابي الحارث البساسيري، التي تمت بدعم وتحريض من القاهرة عام ١٠٥٩، كي تضع حداً لأحلام الفاطميين بالسيادة على العالم «الاسلامي كله، بل ولتعيد دائرة الصراع الدامي ضد القاهرة نفسها.

ابتدأ النفوذ السلجوقي منذ عهد الب ارسلان يفد إلى بلاد الشام قادماً من شمالها. وكان أول من احس بقوة السلاجقة «محمود بن نصر بن صالح» صاحب الدولة المرداسية في حلب، فقطع الخطبة للفاطميين، وخطب للخليفة العباسي القائم بأمر الله، وللسلطان الب ارسلان، بيد أن ذلك لم يجعل حلب أن تستقر دون أن تدفع ثمنا ما. ذلك ان محمود بن نصر الذي اعتبر عرضه السلمي ملائماً جداً، ووجه بطلب ان يسير إلى الب ارسلان ليقدم مايلزم من فروض الخدمة، ولكي يطا بساطه كما فعل غيره من الملوك. وعندما رفض محمود بن نصر ذلك الطلب، لالسبب إلا لخوفه من مواجهة السلطان، كان على حلب أن تعاني حصاراً دام اكثر من شهرين، ولم ينته إلا بعد أن خرج محمود بن نصر ومعه والدته كي يقدما فروض الخدمة للسلطان!

اقر الب ارسلان محمود بن نصر على حلب، وراح يخطط لاستكمال اخضاع بلاد الشام لنفوذه، لكنه سمع بخروج رومانوس الامبراطور البيزنطي على راس جيشه إلى خلاط في ارمينية، فقرر ان الافضل ان يتصدى للجيش البيزنطي، فكان ان تغلب عليه كما اشرنا، في مانزكرت عام ١٠٧١م.

عندما اقر الب ارسلان محمود بن نصر على حلب اتفق معه ان يقوم بعساكره لاحتلال بلاد الشام ومصر. وبالفعل فقد خرج محمود بن نصر ووصل بجيوشه إلى بعلبك، ولكن الانباء التي اتته عن هجوم البيزنطيين على حلب، جعلته يعد خططه سريعاً ويعود إلى حاضرة حكمه. وكان فتح جنوبي بلاد الشام قد تم قبل ذلك بعام، وعلى يد اتسزبن اوق احد القادة العسكريين في جيش الب ارسلان.

استطاع اتسز أن يحتل عدداً من مدن فلسطين كالرملة وطبرية والقدس، وأن ينهي الحكم الفاطمي فيها. وبعد أن وطد اقدامه في فلسطين اخذ يحاصر دمشق، التي كانت تخضع لحكم المعلى بن حيدرة التابع للفاطميين، وفتحها عام ١٠٧٥م بعد ان ضيّق كثيراً على اهلها. وباحتلال دمشق اصبحت معظم بلاد الشام تدين للسلاجقة، وللخليفة العباسي في بغداد، وانحصر الوجود الفاطمي بعد ذلك في عدد من المدن الساحلية الحصينة التي كان باستطاعة الفاطميين امدادها عن طريق البحر.

كانت بلاد الشام آنذاك بابشع ضائقة اقتصادية واجتماعية. اذ انها تعرضت، وقبل مجيء السلاجقة إلى تخريب على يد البدو الاتراك والاكراد، الذين غادروا مواطنهم في اواسط آسيا مع بداية القرن الحادي عشر الميلادي، وعاثوا فساداً في الاماكن التي حلّوا بها.

كما كبّلت الضائقة المالية التي كانت تعاني منها مصر، أيدي الخلفاء الفاطميين عن ان تمتد لاصلاح الفساد في بلاد الشام. فاذا ما اضفنا إلى ذلك سوء المعاملة التي لقيها اهل الشام من قادة السلاجقة الأول فضلاً عن تنازع السلاجقة اللاحقين، وتفتيتهم البلاد، إلى ممالك متنازعة، تكونت لدينا صورة غير حميدة لوضع احسنت الحملة الصليبية الأولى استغلاله، بعد اقل من ربع قرن على تثبيت السلاجقة لسيطرتهم على بلاد الشام.

لم يعش السلطان السلجوقي الب ارسلان بعد انتصاره على البيزنطيين إلا عاماً واحداً، فآلت السلطنة من بعده إلى ابنه ملكشاه الذي استطاع حتى عام ١٠٩٢، عندما مات مسموماً، ان يحافظ على الدولة التي تركها له والده، بل وأضاف لها، وارسى فيها اسس نهضة ثقافية بفضل وزيره نظام المُلك، الذي رعى العلماء والادباء بفضل المدرسة النظامية التي بناها في بغداد.

وبوفاة ملكشاه دخل السلاجقة عصر الضعف. فقد تنازع على السلطنة من بعده ابناء بركياروق ومحمود وشعرعمهما تُتُش الذي كان يحكم بلاد الشام، انه احق من الاثنين بالسلطنة فثار هو الآخر في العام ١٠٩٤، ولم يستتب الأمر لبركيا روق، الابن الأكبر للملكشاه، إلا عام ١١٠٣، عندما قضى اولا على عمه تُتُش وقتله عام ١٠٩٥، ثم اصطلح اخيراً مع اخيه محمد الذي ثار هو الآخر بعد اخيه محمود، وبوفاة بركياروق عام ١٠٩٤ كان قد مضى على احتلال الصليبيين لبلادنا، اكثر من خمس سنوات، كانت جهود المنطقة العسكرية منصرفة خلالها في حروب اهلية اقتطفت افضل مافيها من طاقات. ولكن من هم هؤلاء الفرنجة الذين تهيأ لهم أن بامكانهم ان يحققوا في بلاد الشام ماعجزت

الامبراطورية البيزنطية عن تحقيقه طيلة قرون سبقت غزوهم؟ إنهم احفاد القبائل الجرمانية التي غزت أوربا في القرن الخامس، واستطاعت، ان تفصل غربها عن جسد الامبراطورية الرومانية، وان تقيم فيه لاحقاً امبراطورية ارتبطت بعرى وثيقة بالكنيسة الكاثوليكية في روما.

ويختلف المؤرخون في التاريخ الأنسب الذي يمكن اعتباره نهاية الامبراطورية الرومانية القديمة، وبدايتها الجديدة بشطرين متنافسين هما البيزنطي واللاتيني. وفي حين أن رنسيمان يرى ان خير بداية لذلك هو عام ٣٢٤ الذي تاسست به القسطنطينية، ويوافقه في ذلك المؤرخ الأوربي فيشر الذي يرى ايضاً «ان تاسيس القسطنطينة بداية تاريخ لعهد اخذ العالم الاغريقي والعالم الروماني يبتعد في اثنائه كل منهما عن الآخر، رويداً رويداً، حتى امست الامبراطورية لاتعدو أن تكون مسالة نظرية عسيرة التحقيق وأملاً بعيد المنال»[١]، فإن مؤرخين آخرين يرون أن تتويج شارلمان ملك الفرنجة امبراطوراً على الغرب اللاتيني عام ٨٠٠ يعتبر البداية الأصح للحديث عن امبراطوريتين مسيحيتين متنازعتين، احداهما في الشرق، وتدعى البيزنطية، وثانيهما في الغرب وتدعى اللاتينية.

كان هذا الانفصال الجغرافي مترافقاً مع انفصال ديني ظهرت بوادره حتى قبل أن يتم الاعتراف بالمسيحية كدين رسمي للدولة الرومانية. وقد تفاقم ذلك الخطر اثر انتقال العاصمة الرومانية إلى القسطنطينية، وبروز كنيستين متصارعين احداهما في القسطنطينية والأخرى في روما. وكان بابوات روما يرون أن لكنيستهم القوم الفصل لانهم خلفاء بطرس الرسول باني كنيسة روما. وقد راح ذلك الخلاف، الذي كان سياسياً في جوهره، يتعزز بخلافات مذهبية تركزت معظمها حول طبيعة المسيح.

وسرعان ماوجدت كنيسة روما نصيراً جديداً لها في القبائل الجرمانية البربرية التي كانت تتدفق على غرب أوربا قادمة من الشمال، واستطاع مبشروها أن يحولوا تلك القبائل إلى المسيحية الكاثوليكية، الامر الذي اضفى على الكنيسة فيما بعد سلطة فاقت في بعض الاحيان، ما تمتع به اباطرة الغرب انفسهم. وازدادت قوة روما اكثر عندما تغلغلت بين فاتحين جدد قدموا من الشمال يدعون النورمنديين، مع بداية القرن العاشر الميلادي.

ومع بداية أواسط ذلك القرن عاد إلى الامبراطورية اللاتينية الغربية تماسكها على يد أوتو، بعد أن كان ابناء شارلمان واحفاده قد مزقوها نتفاً متفرقة. ففي عام ٩٦٢ تم في روما تتويج أوتو، على يدي البابا حنا الثاني عشر، وراحت امبراطوريته تدعى «الامبراطورية الرومانية المقدسة في الأمة الالمانية». غير أن النظام الاقطاعي، الذي كان منذ فترة طويلة يسعى إلى تثبيت اقدامه، قد عاد ففتت الامبراطورية إلى ممالك وامارات متنازعة. وكانت أسرة كابيه في فرنسا، السباقة إلى تتويج ابناء منها ملوكاً على مناطق واسعة من فرنسا، تبعهم في ذلك الملوك النورمنديون، الذين تتالوا على حكم انجلترا، منذ أن فتحها وليم الفاتح عام ١٠٦٦، بعد أن كان مغامروهم قد بسطوا لهم نفوذاً في صقلية وجنوب ايطاليا. على يدي تانكردهوتفيل، ومن بعده ابنيه روبرت جوسكارد وروجار

لم تكن رسالة الاستنجاد التي ارسلها الامبراطور البيزنطي الكسيوس كومنين إلى البابا اربان الثاني الأولى من نوعها. ذلك ان امبراطوراً بيزنطياً سابقاً كان ايضاً قد استنجد بالبابا جريجوري السابع الذي تسلم منصب البابوية من ١٠٧٣ حتى ١٠٨٥م. وقد وافقت فكرة حروب تستعيد الأراضي المقدسة هوى في نفس البابا جريجوري السابع، الذي كان من انصار دولة عالمية يحكمها البابا، لكن النزاع الذي نشب بينه وبين اباطرة «الامبراطورية الرومانية المقدسة في الأمة الالمانية» كان قد طوى فكرة اية حرب خارجية.

وعندما جاء البابا اربان الثاني عام ١٠٨٨ كانت جميع الظروف السياسية والاجتماعية والدينية قد نضجت كي تستحوذ فكرة غزو الشرق على الباب الجميع. ويذكر زابوروف[٢]، أن القرن الحادي عشر شهد توطد نظام الاقطاعية والقنانة نهائياً في بلدان أوربا الغربية، بما عناه ذلك من إملاق للريف، اشتدت وطأته اكثر بفعل الحروب الداخلية المتواصلة، وسنوات المحل التي سبقت مباشرة الحروب الصليبية، فجعلتها في أذهان الكثيرين بديلاً مقبولاً عن موت محتم في أوربا، بعد أن هياتهم تلك الظروف القاسية كي ينخرطوا في حياة عمادها الزهد والتقشف، وهما من أعمدة فلسفة القديس أوغسطين التي احلتها الكنيسة الكاثوليكية في أوربا، بديلاً عن الارث الهيليني.

كان التدين سمة العصور الوسطى، ولكن قرب عهد أوربا الغربية، آنذاك، بالبربرية قد أضفى على تدينها طابع التعصب والعدوان. وقد استطاعت الكنيسة في روما أن تتغلب على بعض المتاعب الناجمة عن النظام الاقطاعي، بعد أن تشكلت في داخله «شريحة واسعة من الفرسان الذين لايملكون ارضاً»[٣]، عبر كثير من الاجراءات منها «السلام الرباني» الذي يقصد منه وقف القتال بين الفرسان المتعطشين للملكية، وغيرها. ولكن تلك الاصلاحات رفعت كما يضيف زابوروف، من مكانة البابا، بحيث أن البابا أربان الثاني ما أن اطلق عام ١٠٩٥ نداءه الشهير «الى الشرق» حتى وجد عشرات الألوف الذين ينتظرون مباركته تلك حتى يبيموا صوب الشرق!

وهكذا وفي ٢٧ تشرين ثاني ١٠٩٥ وقف البابا أربان الثاني في مجمع كلير مونت في فرنسا، أمام حشد هائل من رجال الدين والنبلاء، وآلاف الفلاحين، كي يقول لمستمعيه: عليكم وبكل سرعة أن تاخذوا المساعدات إلى اخوانكم في المشرق... ليس انا الذي اتوجه اليكم واحرضكم بل الرب على لساني انا نائب المسيح، أتوجه إلى الفقير منكم والغني وأسالكم أن تتسارعوا نحو طرد ابناء الشر. إن جميع الذين يذهبون إلى هناك ويفقدون حياتهم في البر او البحر، اثناء الرحلة أو خلال المعركة ضد الكفار، سيتم غفران ذنوبهم بالحال.. أوقفوا أنفسكم وانتدبوها إلى الجهاد دونما تاخير، وليقم المقاتلون منكم بتنظيم اعمالهم، وجمع مايحتاجونه للحملة، وعندما ينقشع الشتاء ويحل الربيع، عليهم أن ينطلقوا بقلوب عامرة بالايمان، وليأخذوا الطريق تحت اشراف الرب وقيادته»[٤].

تلك هي الوعود المغرية التي جاءت على لسان البابا، امام الفرسان، والجماهير الباحثة عن العزاء.

يتبع •

هوامش:

(١) احمد علي اسماعيل. تاريخ السلاجقة في بلاد الشام. الشركة المتحدة للطباعة والنشر. الطبعة الأولى ١٩٨٣. ص٢٠

(٢) ه.ا.ل. فشر تاريخ اوربا العصور الوسطى دار المعارف بمصر الطبعة الثالثة١٩٥٧. ص١٧١

(٣) ه.ا.ل. فشر المرجع السابق. ص١٧٤

(٤) ه.ا.ل. المرجع السابق. ص١١

(٥) ميخائيل زابوروف. الصليبيون في الشرق. دار التقدم موسكو. طبعة ١٩٨٦ ص١٤

(٦) ميخائيل زابوروف. المرجع السابق. ص١٨

(٧) الدكتور سهيل زكار. الحروب الصليبية جزءان. طبعة دار حسان ١٩٨٤ ص٥ و٦

Digitized by Birzeit University Library

بمناسبة يوم الطفل العالمي

أطفالنا يحتفلون

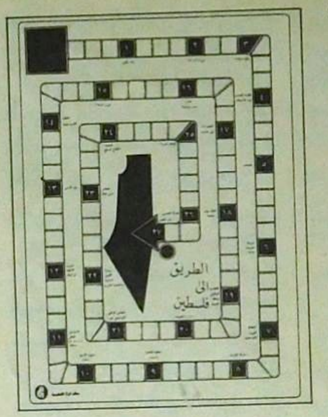

في الاول من حزيران من كل عام تحتفل البشرية بيوم الطفل العالمي، حيث تقام نشاطات متعددة إحتفاءً بهذه المناسبة.

وضمن هذا الأطار اقامت اللجنة الفنية التابعة لمنظمة المرأة الفلسطينية - فرع سوريا معرضاً بهذه المناسبة احتوى على العديد من المواد الاعلامية والفنية والتراثية الموجهة تحديداً الى الطفل والمستمدة من عالمه الخاص.

فقد احتوى المعرض على مجموعة من الاعمال الفنية «حرق وتلوين على الخشب»، تحاكي بشكل مبسط وجميل الأشكال القريبة الى عالم الطفل ضمن إطار من التنفيذ المتقن والجيد، إضافة الى بعض مواد الزينة والألعاب القماشية.. الخ

والى جانب ذلك، كان هناك بعض التجارب الناجحة لابتكار مواد تعليمية تعتمد في بنائها على الابجدية العربية، التي تسهل للطفل عملية ادراك الحروف واستيعابها. تلك الاعمال جميعها لاتخلو من روح التسلية الهادفة وهذا مايجعلها قريبة الى ذهنية الطفل، ونشير هنا تحديداً الى اللعبة المبتكرة (الطريق الى فلسطين) والتي من خلال سياقها الممتع يمر الطفل بأهم الاحداث التي مرت بها القضية الفلسطينية.

لقد كان للتراث الفلسطيني حضور جيد من خلال المطرزات التراثية التي ازدانت بها بعض المواد المتداولة (اثواب - شنط.. الخ).

وإذا كان هناك من ملاحظة على هذا الجهد المبذول، فهو يطال حجم مشاركة الاطفال انفسهم في صياغة معرضهم، فالطفل هنا متلقي وليس مشارك، مما يقود الى نزوع حيادي للأطفال في مناسبتهم الحميمة، التي يجب أن نفسح لهم المجال حتى يساهموا في تشكيلها وابرازها.

فإذا كانت امكانيات الأطفال لاتستوعب عمل اشياء ناضجة كالتطريز والتلوين على الخشب.. الخ إلا أن يستطيع أن يرسم مثلاً.. أن يلون.. أن يصنع اشكالاً مجردة ولكنها لاتخلو من جمالية عفوية.

تلك الملاحظة لاتقلل من اهمية الجهد ولكنها يمكن أن تطور من مشاريعنا القادمة.

مشاركة فلسطينية في احتفالات الجمهورية الصحراوية

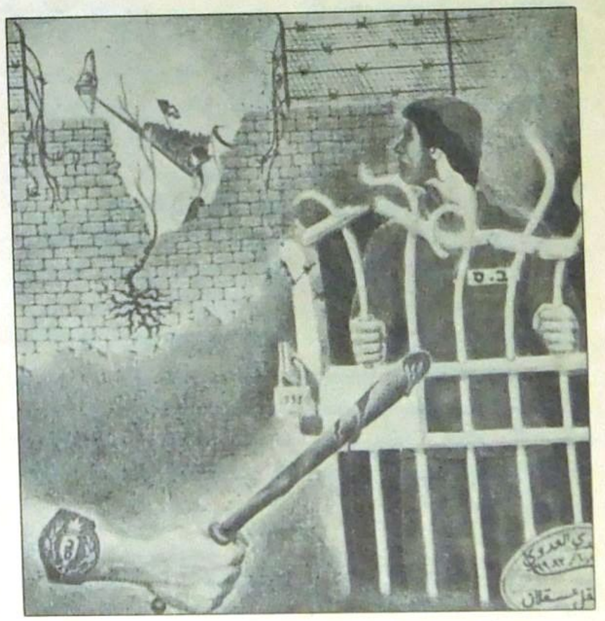

في اطار المهرجانات الثقافية التي اقيمت في الجمهورية العربية الصحراوية احتفالاً بالذكرى الحادية عشرة لتأسيس الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) واندلاع الكفاح المسلح والتي احتوت على العديد من الفعاليات الفنية والثقافية، شارك وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين شعب الصحراء بهذه المناسبة، حيث اقام عدداً من المعارض الفنية التي تضمنت لوحات تشكيلية لفنانين فلسطينيين واخرى للاسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية.

فقد اقيم المعرض الاول في مدرسة الشهيد مصطفى الولي ثم معرض آخر في مدرسة ٢٧ فبراير، ومعرض ثالث في مدرسة الشهيد سعيد صخر أما المعرض الرابع فقد اقيم في مخيم اللاجئين بولاية العيون.

وقد قوبلت تلك المعارض بترحيب كبير حيث زارتها العديد من الفعاليات الثقافية والمسؤولين وجماهير الشعب الصحراوي.

وفي اطار المناسبة ذاتها وتحت رعاية سفير الجمهورية العربية الصحراوية بالجزائر اقيم معرض آخر في الجزائر العاصمة في ٨٧/٥/٢٨ تحت شعار.. تضامن الشعب الفلسطيني مع الشعب الصحراوي في ذكرى اندلاع الثورة..

وقد حضر افتتاح المعرض العديد من الصحافيين المحليين والاجانب وفنانون جزائريون وصحراويون إضافة الى جمهور من المهتمين.

وقد ضمت المعارض ٣٥ عملاً فنياً لمجموعة من الفنانين الفلسطينيين تنوعت في موادها (ابيض واسود وملون) وكذلك في تناولها للحدث الفلسطيني وتعبيراته واسلوب معالجته.

من الرومان لنابليون

أوعوا اتظنوا يامحتلين
لو بظلش معنا سلاح
ابظرب الموس ولجنجر
العربي فالعالم اشتهر
قالوا وعادوا هلمثل
هلقول اليوم انمحل
اصحا يابن دهود
عمره ماركع إلا للمعبود
حتى في عهد الرومان
اسأل عن جيش نابليون
صمضت عكا مع الاسوار
فلاخر جيش الغازي انهار
ولجولة الاخيرة قريبة
وكل خاين بوكل نصيبه

انو شعبي في يوم يلين
بنبلش حرب السكاكين
وسيوف ورماح الاسمر
وذاقوا طعناته الغازين
المخرز مابقاوم جبل
على يد ابن عشر اسنين
أنا شعبي العربي نمرود
ولامرة انذل للغاصبين
غدركم للعالم ظهر وبان
شو صار لو لما اجا هون
قدام اعتى واشرس حصار
وتشتت شمله شمال يمين
وبنرجع ديارنا السليبة
حسب كل الشرايع ولقوانين

سان فرانسيسكو
الحاج سليم الخرسة

يوم الوحدة الوطنية

في هذا اليوم الجليل تتملك الفلسطيني هالة مقدسة وتراوده رؤيا واحلام قدسية فيرى نفسه بين الجموع الغاضبة في رام الله ويراها في نفس الوقت تلقي الحجارة في نابلس في سخنين والناصرة يراها تصمد في شاتيلا تصرخ في عمان.. يراها مع الفلسطينيين المناضلين من اجل ارضهم في كل مكان.. يشعر بيده يغرسها في الارض ويخرجها تقبض على حفنة من تراب فلسطيني ممزوج بدم بفلسطيني يقربها من انفه وفمه يشتمها ويقبلها وينتصب مغنياً مع فلسطيني القدس وغزة والبرج.. «انا ياأخي آمنت بالشعب المضيع والمكبل وحملت رشاشي لتحمل بعدنا الاجيال منجل وجعلت جرحي والدماء في السهل والوديان جدول..»

ان الاحلام التي يمكن ان تراود نفس الفلسطيني كثيرة وكبيرة منها الأنية ومنها الاستراتيجية وبين وقوف المخيمات التي تقاتل ساجدة على قدميها من جديد وبين تحرير كل ميليمتر من التراب الوطني امنيات وامنيات، أماني في هذا اليوم العظيم فتطغى على النفس امنية جليلة، فكم اتمنى أن تصلنا في الغد اخبار الغاء اتفاق عمان المشؤوم واخبار اغلاق بوابة القاهرة حتى يستطيع الفلسطينيون ان يحتفلوا بهذا اليوم على افضل صورة فيدعون للمجلس الوطني التوحيدي الذي طال انتظاره فيوفون يوم الارض حقه ويعبرون عن وعيهم فعلاً لمعناه الاعظم: وحدة شعب فلسطين ووحدة نضاله.

- فارس ايطاليا -

الوطن الأسير

عندما تصبح الحاني حزينة وتسقط البسمة عن شفتي تسقط بدون خاطري.

«عار من الاسم والانتماء.. من تربة ربيتها باليدين.. ايوب صاح اليوم ملءَ السماء لاتجعلوني عبرة مرتين».

وهاانت ايها الوطن الاسير تبكي في الاسر تغني للنصر تتحدى الجلاد برغم مافي الظهر من جراح.

كثيرة هي الاخطار ووعرة هي الطريق اليك ايها الوطن الاسير ولكننا سنسير ونظل نسير الى أن تسقط الاغلال من يديك الى أن تتصل يافا باريحا وتتعانق الوحدات بحيفا وتصبح افراح تل الزعتر في قدسك المحررة. أيها الوطن انت تعلم ان سقط احدهم في الخيانة فلا يعني اننا انتهينا فان «عزنا مازال فينا» اذا سقط مبارك والحسنان فسوف تشرق الف سنبلة على اشلاء خيانتهم واذا طعنت في الظهر ياوطني فان الوف الابناء سيتحولون الى ثورة، يحملون اكاليل من رصاصهم ليُعانقوك ويحملون شلالاً من دمائهم الطاهرة ليجبلوا ترتبك الحمراء بالدم والبارود، ليزداد التصاقنا فيك لنكون بين أحضانك لتجمنا جبالك الشامخة شمالاً وبحرك الغاضب بوجه الاحتلال غرباً وصحراؤك الجبارة جنوباً وشعبك والخيام شرقاً.

العبسي - سكوبيا يوغسلافيا

الحاجز

دعوني امر
يسحق الشر.. شر
مسلحاً من الزعماء
وإن يكن
دعوني امر...
فإني فلسطيني
وإنما الحواجز لفلسطيني
انا الوحيد لأمي.. وحيد أمي
وأمي تموت.. وطفلي
تهب الوباء..
دعني رجاءً.. لم.. لم تذبحوني
لم تمنعوني
وهل يفيد الرجاء
دعوني امر.. دعوني
إني بريء.. بريء
بحق السماء.. مكانك لاتتحرك
فالموت للأبرياء.. للأبرياء.

ميشيل جورج جبهة كفر فالوس

Digitized by Birzeit University Library